

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ١١

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

خطاب يلقيه السيد دنيس ساسو انغيسو، رئيس جمهورية الكونغو

وأود أيضا أن أشيد، من خلالك، ببلدك، دولة البحرين، على مساهمتها الجمة في رفع لواء قيم السلام والحرية والمساواة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن

إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الكونغو.

أود أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا للسيد يان إلياسون على الحكمة والكفاءة اللتين وجه بهما الدورة السابقة. إنه يستحق كل تعابير الاستحسان على توجيهه المفاوضات الصعبة لتأسيس مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام إلى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أهنيئ أحد أبناء أفريقيا العظام، وهو الصديق والأخ السيد كوفي عنان، على عمله أميننا عاما. وقد تم الإقرار بعمله البارز في الدورة السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في بانجو، في شهر تموز/يوليه الماضي، إذ أثنى عليه المؤتمر ثناء حاراً وعاطواً. أود أن أجدده هنا. السيد الأمين العام، إن العالم لممتن لكم؛ وأفريقيا فخورة بكم. وعلاوة على ذلك، أود أن أرحب بانضمام الجبل الأسود كدولة عضو، يعزز انضمامها الطابع العالمي لمنظمتنا. ونرحب بهذا البلد ترحيباً حاراً.

اصطُحَب السيد دنيس ساسو انغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دنيس ساسو انغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس انغيسو (تكلم بالفرنسية): سيدتي، انتخبك

لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين علامة على تحول خيّر في أحداث العالم. أهنيك وأرحب بك لا كدبلوماسية متمرسة فحسب، بمهارات ومؤهلات مشهود لك بها، وإنما أيضا كداعية عظيمة لحقوق الإنسان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويجب ألا نألو جهداً لضمان نتيجة ناجحة للعملية الانتخابية، أي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وإذا نتكلم اليوم عن إحلال السلام في بوروندي وليبريا وسيراليون، فالأمر لا يبعث على الارتياح وحسب، بل هو أيضاً مدعاة أمل لبلدان أخرى لا تزال إلى الآن في حالة صراع. وفي الوقت نفسه، لا يزال البحث عن سبل لحل هذا الصراع على جدول الأعمال، في كثير من الحالات الأخرى، كحالة كوت ديفوار والسودان أو الصومال. ونود أن نقيم شراكة طبيعية بين منظمنا الإقليمية، أي الاتحاد الأفريقي، وبين الأمم المتحدة في إدارة تلك الأزمات وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق. وهذه هي الحالة في كوت ديفوار بعد إنشاء فريق عامل دولي.

والاتحاد الأفريقي، بقراره عقد اجتماع مجلسه للمسلم والأمن بشأن دارفور هنا، في مدينة نيويورك - قد أكد مرة أخرى استعداده للنظر في جميع الاقتراحات البناءة المتصلة بهذا الصراع. وجهود الاتحاد الأفريقي الحثيثة الرامية إلى تحقيق السلام في دارفور، لم تكن يوماً موضع تشكك. وخطورة الحالة في هذه المنطقة من السودان تستدعي العمل بعزم أشد وفعالية أكبر. وناشد حكومة السودان رسمياً أن تجري تقييماً كاملاً للمأساة التي تحدث أمام أعيننا.

أما بالنسبة لحالة الصومال، فنناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه للجهود الرامية إلى إعادة السلام والمصالحة إلى ذلك البلد. ويجب ألا ينفذ صير المجتمع الدولي إزاء النتائج الهزيلة التي تمخض عنها البحث عن السلم في كثير من الصراعات الأفريقية، بل يجب أن يقدم الدعم القوي للجهود المبذولة على أكثر من صعيد، وذلك - بطبيعة الحال - بموافقة البلدان المعنية. وبلدي بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فإننا نقطع وعداً بأن ببذل قصارى جهدنا لتعزيز السلم والأمن في قارتنا.

تُفتتح هذه الدورة في وقت يتزايد تعقد الحالة العامة في العالم، مع وجود أسباب تدعو إلى القلق وأسباب تبعث على الأمل. ومن مسؤوليتنا أن نضمن بفضل تعددية الأطراف تغلب الأمل على الخوف وأن يصبح العالم أكثر أمناً للأجيال المقبلة. ويجب أن نجدد إيماننا بتعددية الأطراف، لأن التحديات الكثيرة في زمننا هذا يجب أن تواجه جمعياً؛ فلا يمكن لأي دولة أن تواجهها بمفردها. ويصدق هذا الشيء نفسه على البيئة والإرهاب والاتجار بالمخدرات، وما إلى ذلك. والأمم المتحدة لم تتوان، منذ إنشائها في البحث عن السبل والوسائل التي تكفل اضطلاعها بمسؤولياتها.

لكن من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نشجع البحث عن حلول جماعية لكل الظواهر التي تُضعف السلام العالمي. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تتضافر طاقاتنا لبناء عالم يمكن للكائنات البشرية أن تعيش فيه حيثما رغبت بكرامة، بمنأى عن الحاجة والخوف. ذلك هو القصد من أنشطتنا المشتركة.

وفي سبيل القضاء على العنف المسلح، يجب علينا أن نعمل للسلام، يمنع الصراعات وتسويتها. ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في العالم. ومن الأمور الملحة التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لهذا الصراع الذي يعصف بهذه المنطقة. إننا بحاجة إلى حل يقوم على أساس الاقتراحات المتفق عليها، مثل خريطة الطريق والقرارات ذات الصلة لمنظمتنا. ودور المجموعة الرباعية في هذا المجال حاسم الأهمية. ويجب تعزيز وقف الأعمال القتالية، الذي تقرر بعد شهر من عنف لا طائل من ورائه في لبنان، بغية تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

أما فيما يتعلق بأفريقيا، فقد أُحرز تقدم إيجابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإجراء الانتخابات العامة.

تجر دراسته بصورة كافية، وهو تحديدا مشاركة الأفراد والكيانات الأخرى - سواء كانت شركات أو مؤسسات اقتصادية - في الجمع بين الناس من أجل المصلحة المشتركة لكوننا.

واتتهز الاتحاد الأفريقي خلال اجتماعه في بانجول هذه الفرصة لإعلان موقف مشترك أكد على الطابع الإيجابي للدور الذي يمكن أن تقوم به الهجرة إذا أدمجت بصورة صحيحة في نهج من أجل التنمية المفيدة للدول المستقبلية مثلما هي مفيدة للدول المصدرة للمهاجرين.

وقد دشنت منظمنا برنامجا واسعا للإصلاح أسفر عن بعض النتائج الملموسة. وتكلمت قبل لحظات عن تأسيس مجلس حقوق الإنسان وكذلك عن لجنة بناء السلام. ويهدف الإصلاح التنظيمي إلى جعل منظمنا مساهمة للتغيرات التي شهدتها العالم خلال السنتين عامي الماضية.

ويعتبر الاتحاد الأفريقي إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة إحدى أهم القضايا. ويجب علينا أن نحسن الطابع التمثيلي لمجلس الأمن الذي يمثل الدعامة الرئيسية الحقيقية للهيكل المؤسسي للأمم المتحدة برمتها.

ويمثل الاقتراح الأفريقي الداعي إلى توسيع عضوية المجلس بصورة منصفة مسعى أساسيا لا يمكن النجاح فيه باتخاذ إجراءات مسكنة بسيطة. كما نعتقد أنه يتوجب على مجلس الأمن تحسين إجراءاته وأساليبه عمله لوضع أساس للعمل بطريقة توفيقية. وفيما يتعلق بمواضيع خطيرة مثل مكافحة الإرهاب أو عدم الانتشار النووي، يجب مواصلة السعي من أجل الوصول إلى توافق آراء من خلال التعاون والحوار بين من يعطون أولوية للائتمثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذين ينادون، سواء أكانوا محققين أم مخطئين، بتزع السلاح بصورة فعالة ومتلازمة والاعتراف بحق دول العالم في الحصول على تكنولوجيات في جميع المجالات.

لا أريد أن أهني كلامي في هذا الموضوع بدون الإشادة بشجاعة حفظة السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. ونعبر عن شكرنا أيضاً للمجتمع المدني وللمنظمات الإنسانية التي تعمل بجرأة وإخلاص لتخفيف آلام الناس.

والتنمية من أهم التحديات التي أشرت إليها آنفا.

وقد تناول المجتمع الدولي مع هذه المسألة على وجه الخصوص أثناء مؤتمر قمة الألفية بتحديد الأهداف الإنمائية للألفية التي يجب تحقيقها قبل عام ٢٠١٥. وكشف التقييم الذي أجريناه العام الماضي عن مواطن ضعف خطيرة. وبدا جليا أن ثمة نقصا في الموارد وأن من الضروري البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

كما ينبغي لنا أن ننوه بالاستجابات الأولية للنداء الذي صدر هنا قبل بضعة أشهر خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار التزامنا بتحقيق وصول عالمي إلى وسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه وتوفير الرعاية للمرضى بحلول عام ٢٠١٠.

ونرحب بمبادرة "المرفق الدولي لشراء العقاقير" التي طرحتها الحكومة الفرنسية بهدف حشد الموارد من خلال فرض ضرائب على تذاكر الطيران. وانضمت الكونغو ودول أخرى إلى هذه المبادرة. ويتمشى هذا الجهد مع إعلان وإطار عمل أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى. كما أنه يتمشى مع التزام برازافيل الذي يمثل الموقف الأفريقي المشترك. وأعلنت قمة الاتحاد الأفريقي أيضا حالة الطوارئ في أفريقيا لمكافحة هذه الأمراض.

وتطرقت الأمم المتحدة لدى مناقشة قضية الهجرة والتنمية قبل بضعة أيام في هذه القاعة إلى مجال للمشاركة لم

اصطُحِب فخامة السيد فينسنتي فوكس، رئيس المكسيك، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد فينسنتي فوكس رئيس الولايات المتحدة المكسيكية في الأمم المتحدة وأدعوه إلى إلقاء خطاب أمام الجمعية.

خطاب يلقيه السيد فينسنتي فوكس رئيس الولايات المتحدة المكسيكية

الرئيس فوكس (تكلم بالإسبانية): قبل واحد وعشرين عاما، وفي يوم مثل هذا اليوم، عصفت ببلدي زلزال رهيب. ونحن نتذكر الضحايا، ونعرب عن تضامننا المستمر مع أعضاء أسرهم.

سيدتي الرئيسة، باسم المكسيك، أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونتمنى لكم كل النجاح.

والشعب المكسيكي يشكر السيد يان إلياسون على قيادته خلال الدورة الستين للجمعية وعلى إسهامه في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وترحب المكسيك ترحيبا حارا بعضوية شعب الجبل الأسود في هذه المنظمة للدول الحرة والمتساوية قانونا. ونرحب بجميع الدول التي انضمت اليوم إلى الدول الحرة والديمقراطية، من خلال التمثيل الحقيقي لشعوبها، واتحدت في مكافحة الإرهاب ولصالح حقوق الإنسان.

وقبل أيام قليلة، أحيينا الذكرى الخامسة لهجوم إرهابي غمر بالحزن العديد من أسر هذا البلد وغيره من البلدان. ونعرب عن تعاطفنا مع الأشخاص الذين عانوا من أعمال العنف والقسوة التي ارتكبها الإرهاب. والمكسيك تدين بشدة ذلك الشر البشع، مثلما تدين جميع أعمال

ولا شك في أن هناك الكثير مما تجب مناقشته ولكن ينبغي أن يتم ذلك بنية حسنة.

ويجب علينا الإحجام عن التطرف في مواقفنا بتحويل المناقشة إلى صراع بين القيم أو الحضارات لأن المشكلة في أغلب الأحوال تتمثل في غياب الحوار والاتصال.

وتثبت هذه المشاكل والتحديات أهمية الأمم المتحدة حتى إذا كانت هناك حاجة إلى القيام بذلك. وتنبع أهمية الأمم المتحدة من كونها أداة العلاقات الدولية كما أنها الإنزيم الذي يمكن أن يمنحنا السلم والأمن العالميين، إنها حقا ضمير البشرية. وما كان العالم ليكون ما هو عليه لولا الأمم المتحدة.

ولكن، على الرغم من هذا التأكيد الوثائق لدورها، لم تنجح منظماتنا في مواكبة العصر لتبلي الطموحات العميقة للأمم والشعوب. ونعلم أن الأمم المتحدة يمكنها أن تفعل ذلك إذا هيأت الدول التي أنشأت المنظمة والتي تنتهي إلى جميع أمم العالم، من أقوى دولة إلى أضعفها، للأمم المتحدة الوسائل التي تحتاجها لخدمة البشرية دون معوقات أو رياء.

ويمكنني أن أوكد لكم أن أفريقيا مستعدة للقيام بدورها في هذه المناقشة التي يترقبها الجميع بشدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب فخامة السيد دينيس ساسو نغوسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فينسنتي فوكس، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

وهنا، نستدعي أفضل ما فينا. وهنا، نظهر أن ما يوحدا ليس القوة والعداء بل الأمل والتضامن. وهنا، نحن متحدون. تمثلنا العليا وبارادتنا لحفظ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهنا، نعمل معا لإعلاء كرامة الإنسان وقيمته، ونعزز، جنبا إلى جنب، التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوبنا. وهنا، نقطع التزامات صارمة، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ونعمل بحماس من أجل المضي قدما وبلوغ تلك الأهداف. وهذه ليست مهمة هينة. وهناك العديد من التحديات لأن الأهداف طموحة. وحجم التحدي لا يمكنه ولا ينبغي له أن يحجب نطاق إرادتنا المشتركة.

إن الرسالة التي توجهها المكسيك هي رسالة أمل ورسالة ثقة بالعمل الذي نستطيع أن نجزه. وهي رسالة للثقة بالعمل الذي أنجزته أئمتنا المتحدة. وهذه رسالة المكسيك، التي انتزع شعبها الديمقراطية في عام ٢٠٠٠ وهو بذلك بعث الأمل بمستقبل جديد للرخاء والعدالة.

والمكسيك بلد لديه مؤسسات راسخة للغاية توجه دولتنا وتقودها. وتشهد المكسيك حاليا حريات لم يسبق لها مثيل. ويعيش شعبي ويعمل في سلام، ويتمتع بالاستقرار ويضع نصب عينيه الآفاق الجديدة للرفاه والعدالة.

والمكسيك الديمقراطية ملتزمة التزاما صارما بحماية حقوق الإنسان. ونشعر باعتزاز كبير لكوننا أعضاء مؤسسين لمجلس حقوق الإنسان ونتولى رئاسته الأولى. وسنواصل العمل بحماس وتصميم بغية جعل المجلس جهازا يستجيب بفعالية للتحديات التي تمثلها حقوق الإنسان.

والمكسيك بلد يعتز بجذوره وتقاليدته ويقدر تراثه بوصفه أرضا للعديد من الثقافات المتنوعة. ونعتز بتركة سكاننا الأصليين ونفجر بحضورنا الأصلي. ونشارك مشاركة

العدوان أو العنف. ونرفض أي عمل يؤدي إلى تقويض السلام أو يتضارب مع المبادئ والمقاصد السامية لمنظمتنا.

وخلال العقود الستة الماضية، رأت شعوب الأمم المتحدة أن استخدام القوة لا يحل المشاكل؛ وعلى العكس، فانه كثيرا ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل. والسلام والتنمية هما ثمرة الاحترام المتبادل والتعاون الذي يؤدي إليه ذلك الاحترام.

وتدرك شعوب الأمم المتحدة إدراكا تاما أن تدهور حالة السلام والأمن ناجم عن عدم كفاية الحوار والتعاون الدوليين. ونعلم أيضا أن العديد من النكسات - مثل النكسات التي حصلت في مجال نزع السلاح والنكسات التي تأخذ شكل العدوان على الأشخاص أو البيئة - ناجمة من انعدام الاحترام بين الدول.

وهذه أوقات صعبة للغاية. وشعوبنا اليوم تواجه حالات مثل استمرار الصراعات الدولية القديمة أو بروز توترات وتهديدات جديدة للسلام الدولي. وعلى هذه الشعوب أيضا أن تعالج المشاكل التي تتراوح من الفقر والمرض والأمية إلى عدم المساواة في الفرص والحاجة الملحة إلى المزيد من الحوار الشامل للجميع والرامي إلى زيادة التفاهم المشترك.

والبشرية تسعى سعيا حثيثا نحو الاحترام والتفاهم والتعاون بين الأمم. ولن يتحقق السلام في غياب الاحترام بين الدول، ولن تتحقق أي تنمية بدون التعاون بين الدول.

وهذه أوقات صعبة، ولكنها أيضا أوقات للأمل. وأؤمن بأن الأمل والخير وحدهما يمكن أن يمنحنا القوة والدافع اللازمين لبلوغ الأهداف وتحقيق الأحلام.

وهذه الدار، أهم المحافل الدولية التي أنشأها البشر، بنيت على المبادئ والقيم التي تشاطرها جميع الشعوب، وهي نتاج للجوهر المشترك لهذه المبادئ والقيم.

الآراء والانسجام وقدمنا مبادرات ترمي إلى التصدي لأكثر تحديات عصرنا.

وأود أن أشكر رؤساء دول اسبانيا وأستراليا وألمانيا وباكستان والجزائر وسنغافورة والسويد وشيلي وكندا وكولومبيا وكينيا ونيوزيلندا وهولندا واليابان وأن أشيد بهم على دعمهم لمبادرة المكسيك الرامية إلى تشكيل فريق أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة. وقد قدمنا معا مقترحات تناولها تقرير الأمين العام المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/59/2005).

وأنا على ثقة بأن التزامنا بإصلاح الأمم المتحدة سيسفر عن منظمة أقوى قادرة على بلوغ أهدافها النبيلة التي أنشئت من أجلها. ولدى المكسيك اقتناع بضرورة العمل على إصلاح مجلس الأمن بطريقة تكفل الطابع التمثيلي للمجلس وكفاءته وشفافيته فضلا عن ضمان خضوعه للمساءلة. ولن يتم بلوغ ذلك الهدف بإنشاء مقاعد دائمة جديدة.

فنحن منظمة تقوم على مبدأ تساوي الدول من الناحية القانونية. وينبغي أن يكفل إصلاح مجلس الأمن المزيد من مساهمات الدول الأعضاء كافة في أنشطة تلك الهيئة. ولذلك تقترح المكسيك زيادة في عدد المقاعد غير الدائمة مع إمكانية إعادة انتخابها.

وحيث أن هذه هي المرة الأخيرة التي سأتكلم فيها أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للمكسيك، أود الإعراب عن الامتنان لكل الدول الأعضاء على دعمها لجميع جهودنا ومبادراتنا في غضون الأعوام الستة الماضية.

وأود الإعراب عن عميق تقديري للأمين العام كوفي عنان صديق المكسيك الحميم. ولن يغيب ذكره بفضل جهوده الرامية إلى إصلاح هذه المنظمة وتقويتها ولحماسه لإحلال السلم والانسجام بين الشعوب.

فعالة في الاعتراف بحقوق السكان الأصليين وتعزيزها على المستوى الدولي.

وفي أيار/مايو قالت لي امرأة من جماعة الراموري من ولاية تشيهواهوا تدعى إيزابيل "سيدي الرئيس، لا ريب أن بني البشر كافة يختلف أحدهم عن الآخر، فنحن نرى العالم بعدسات مختلفة ولا تتشاطر جميعنا نفس القيم. ومع ذلك، فكل بني البشر متساوون في الكرامة والقيمة". وطلبت مني أن أنقل تلك الرسالة إلى الآخرين. ووعدتها بأني سأفعل ذلك، وهأنذا اليوم أفي بوعدي من خلال إيصال صوت إيزابيل وآخرين من أخواتنا وإخواننا من السكان الأصليين إلى هذا المحفل. و صوت إيزابيل هو صوت كل النسوة المكسيكيات اللواتي يكافحن ضد التمييز.

وبفضل التزام أعضاء مجلس حقوق الإنسان، سيعرض على الجمعية العامة مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين لتنظر فيه. وباسم السكان الأصليين في المكسيك وسائر العالم، أناشد كل دولة عضو في هذه المنظمة اعتماد مشروع الإعلان وتوفير الوسائل اللازمة له من أجل تعزيز احترام حقوق السكان الأصليين.

قبل خمسة أعوام، قدم بلدي المكسيك إلى الجمعية العامة بروح مفعمة بحماس كبير، وسعيا إلى بناء عالم أكثر عدلا وتركيزا على الإنسان لصالح الملايين من المعوقين، مقترحا يتضمن مشروع اتفاقية للأمم المتحدة عن حماية وتعزيز حقوق وكرامة المعوقين. وأحث البلدان كافة على توقيع ذلك الصك القانوني - الذي اقترحه بلدي وصادقت عليه بالفعل بلدان عديدة ممثلة هنا - بهدف خلق عالم يسوده المزيد من العدل والكرامة للجميع.

إن المكسيك تؤمن بحاضر الأمم المتحدة ومستقبلها. وما برحنا نعمل هنا دائما بطريقة بناءة توخيا لتعزيز توافق

اصطحبت السيدة إيلن جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إيلن جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة جونسون - سيرليف (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، باسم شعب ليبيريا، لا بصفتي رئيسة وحسب، بل بصفتي أيضا أول امرأة انتخبت انتخابا ديمقراطيا رئيسة في ليبيريا وفي أفريقيا.

اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئك لانتخابك رئيسة للجمعية العامة في هذه الدورة. ونحن نفخر بك، بصفتك أول مسلمة عربية وثالث امرأة تشغل هذا المنصب السامي. وكانت إحدى النساء اللواتي سبقنك، هي آنجي بروكس، من ليبيريا. وقد سررت لتكريمها يوم الجمعة الماضي في حفل مؤثر هنا، في نيويورك، لما أسدته لبلدنا من خدمات مخلصه.

واسمحوا لي أيضا بأن أعتنم هذه الفرصة لأثني ثناء مستحقا على سلفكم، السيد يان إلياسون من السويد، لمعرفته العميقة وقيادته المستتيرة في توجيه شؤون الجمعية العامة في دورتها الستين.

وأود أيضا أن أرحب بجمهورية الجبل الأسود وأن أهنئها على انضمامها إلينا بصفتها العضو الثاني والتسعين بعد المائة في المنظمة، وأؤكد لوفدها على صداقة ليبيريا وتضامنها وتأييدها.

واسمحوا لي الآن بأن أثني ثناء خاصا على السيد كوفي عنان، الأمين العام المنتهية ولايته. لقد تشرفت بالعمل معه بصفتي من كبار الموظفين السابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعرف بصورة شخصية ما يتحلى به من

وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي غير المشروط بأهداف ميثاق سان فرانسيسكو، وبعملية الإصلاح التي تجري حاليا وبسعينا المشترك إلى بناء عالم خال من الفقر والخوف واليأس - عالم يسوده الاحترام المتبادل والسلام والانسجام.

ومن هذا المنبر، أود أن أدعو باسم المكسيك إلى تحقيق الاحترام والسلام بين الدول. وأهيب بالولايات المتحدة خصوصا أن تواصل تشجيع قيام عملية فعالة لإقرار السلام في الشرق الأوسط.

ما من عدو أو عقبة أسوأ من اليأس والقسوة وانعدام التضامن. فلنشيد مستقبلا يقوم على قوة ما نحمله من مثل وقيم واثقين بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق إنجازات عظيمة.

وبنفس الروح التي جعلت شعوبنا تتمتع بالحرية والسيادة والديمقراطية وجعلتها أمما تركز على الاهتمام بالإنسان، أدعو الجمعية العامة هذا اليوم إلى التطلع إلى مستقبل ينعم البشر فيه بالمزيد من الحرية والعدالة والإخاء والتضامن فيما بينهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المكسيكية المتحدة على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فيسنه فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب تلقيه السيدة إيلن جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية ليبيريا.

الدولية القائمة حالياً؛ وكيفية تكثيف العمل لتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين مستوى معيشة البشر في كل مكان؛ وكيفية الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية، وتأمين حصولها على عوائد العوامة.

وفي الألفية الجديدة، ينبغي للأمم المتحدة ألا تعمل على أساس هياكل صممت قبل ٦١ عاماً. ولذلك، علينا أن نعيد النظر في مسألة مجخفة، هي قضية التمثيل غير العادل لشعوب العالم، على نحو ما ينعكس في الهيكل الحالي لمجلس الأمن. ولذا، كان إصلاح الأمم المتحدة ملحا في هذا الصدد، وخاصة بالنظر إلى عملية اتخاذ القرار في مجلس للأمن بات غير ديمقراطي، ويتسم بطابع الهيمنة. واستمرار انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة بصورة ظاهرة من قبل بعض الدول الأعضاء تحقيقا لمصالحها الوطنية يمثل خطرا مقنعا يهدد السلم والأمن في العالم.

وبالتالي، علينا الآن أن نسعى إلى حل مقبول، تحصل بموجبه البلدان، كبيرها وصغيرها، على المساواة في المعاملة، اتساقا مع الميثاق. لقد وجدت الأمم المتحدة ليحل في العالم السلام والديمقراطية والإنصاف للجميع.

إنني أؤيد بشدة مساواة المرأة والمساواة بين الجنسين، وأتطلع بلهفة إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة ككل، الذي عينه الأمين العام في وقت سابق من هذا العام. ومن المتوقع أن يقدم توصياته النهائية بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وأرجو أن يحظى إنشاء صندوق أو برنامج جديد مستقل للأمم المتحدة من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بالتأييد الكامل من قبل الدول الأعضاء وأن يكون لدى هذا الصندوق ما يكفي من الموارد لدعم البرامج المستهدفة لتمكين المرأة.

ومنذ ثلاث سنوات خلت، التقى ممثلو الفصائل المتحاربة المتناحرة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني في

تفان والتزام بالمنظمة، ولا سيما بإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز مؤسساتها. وقد قلت له في حفل تكريم أقيم في منروفيا في شهر تموز/يوليه، إننا فخورون بسجله في تعزيز مسؤولية الأمم المتحدة: مسؤولية حماية الفقراء من الأغنياء، والضعيف من القوي، والمتواضع من المتكبر. إن شعب ليبريا، بل جميع شعوب أفريقيا تفخر به وبإنجازاته.

قبل إحدى وستين سنة، عندما اجتمعت بلدان في سان فرانسيسكو لتناول مسائل تتصل بمحنة الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ندوب، والحاجة إلى السلام في ما بعد الصراع، وليبريا كانت هناك وكانت من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبتت مقاصد الميثاق ومبادئه أنها ذات قيمة تدوم على مر السنين.

لقد حالت الأيام وتغير العالم كذلك، بما يتجاوز ما كان يمكن أن نتصور عند تأسيس المنظمة. فنحن اليوم بالفعل قرية عالمية، مترابطة ماديا وإلكترونيا، يشد بعضنا إلى بعض التزام مشترك بمواجهة ما يهدد السلام العالمي والاستقرار ورفاه أسرتنا البشرية من تحديات والتغلب عليها.

وعلى هذا، تبقى الأهداف والغايات الأصلية للأمم المتحدة على ما كان لها من أهمية عند توقيع ميثاق المنظمة قبل ٦١ عاماً. فإن ضرورة المحافظة على السلم والأمن الدوليين وإقامة علاقات ودية فيما بين البلدان وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية العالمية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تمثل، بل ستبقى هي الأهداف الرئيسية للمنظمة.

ولذلك، فإن محور تركيزنا الرئيسي في مداولاتنا هذا العام - أي تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية - سيذكرنا بأن على الجمعية العامة في هذه الدورة أن تنظر بتعمق في كيفية إضفاء الإنصاف على البنى المالية والتجارية والإنمائية

وإننا إذ ننعيم بما يشبه السلام، نشعر بقلق شديد إزاء الصراعات الحاصلة في أجزاء أخرى من العالم. ويشير قلقنا بشكل خاص الأزمة التي طال أمدها في الشرق الأوسط، والتي ما زالت تتسبب في حالة من عدم الاستقرار وتهدد السلم والأمن العالميين. وقد علمتنا التجربة أنه مهما طال أمد أي صراع فلا بد أن تجلس الأطراف المعنية إلى الطاولة لتسوية خلافاتها وتحقيق السلام. وتدين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لشعبيهما ولنا جميعا في العالم بالتزام بكسر قوقعتي غرورهما من أجل حل الخلافات القائمة بينهما في وئام. ونطالب باشتراك الأمم المتحدة النشط في الحل السلمي والودي للأزمة في الشرق الأوسط.

وفي أماكن أخرى في أفريقيا، لا سيما في كوت ديفوار المجاورة، فإن توقف عملية السلام يبعث على القلق. ونطلب إلى الأطراف المعنية في كوت ديفوار أن تنقذ شعبها من المزيد من العقاب بحل خلافاتها. ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تواصل التدخل القوي الحاسم للحيلولة دون تحول ذلك الوضع إلى أزمة دون إقليمية وإقليمية أوسع.

وتقتضي الحالة في دارفور وتباطؤ خطى علاجها أن نوليها الاهتمام على سبيل الاستعجال. فالجمود المستمر حول ما إذا كان ينبغي الإبقاء على القوة التابعة للاتحاد الأفريقي أو نشر قوة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة يكشف عن نقاط ضعف في التعاون والتعاقد الدوليين، وينم عن عدم وجود إرادة دولية لوقف معاناة مواطني وسكان دارفور الذين يلتمسون كل يوم تدخل المجتمع الدولي. وتنطوي دارفور على كارثة إنسانية محتملة. ويجب ألا يسمح العالم بوقوع رواندا ثانية هناك. وفي الألفية الجديدة، يجب ألا تقف الأمم المتحدة المتحضرة في غير اكتراث أمام أي صراع، داخلي أو خارجي، بغض النظر عن العوامل التي تضرم نيرانه.

ليبريا في أكرا برعاية الشركاء الدوليين ووقعوا اتفاق السلام الشامل. وأنشئت بموجب أحكام ذلك الاتفاق حكومة انتقالية وطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأنيطت بها ولاية نزع سلاح المقاتلين وإعداد بلدنا للانتخابات. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أجريت الانتخابات التشريعية والرئاسية، وأدى ذلك إلى انتخاب الشعب الليبري لنا في عملية تاريخية تشكل معلما بارزا. واضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في عملية التحول الوطني تلك. ومن أجل شعب ليبريا وباسمه، أود أن أشكر الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين على الدور الضخم الذي اضطلعوا به في كفالة السلم وتهيئة جو من التعقل في ليبريا.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وامتنان شعب ليبريا وأصدقائه في كل مكان للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدورهم النشط في كفالة وتعزيز السلم والأمن في بلدنا. وأنا فخور بأن أقول إن قيادة، وقادة، ورجال، ونساء مختلف وحدات البعثة قد تصرفوا تصرفا لائقا إلى حد كبير، وأدوا مهمتهم باتقان وتفان. وقدموا تضحيات كبيرة وثابروا في بيئة حفظ سلام مليئة بالتحديات الجسام. ويستحق الممثل الخاص للأمين العام إشادة خاصة لنفاذ بصيرته ودعمه لجهود التعمير في بلدنا. وأشكرهم جميعا خالص الشكر باسم الشعب الليبري.

وثمة آخرون ندين لهم بامتنان كبير. فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية الصين الشعبية قدموا لقضيتنا في غير أنانية وبسخاء الدعم المادي والمالي والمعنوي. وسأكون مقصرا إذا لم أخص بالذكر التضحيات التي قدمها أشقاؤنا وشقيقاتنا في غرب أفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار لشعب عانى الكثير. ونشكرهم على ذلك.

الضحايا الأبرياء إذ يتذكرون خسارتهم المفجعة والتي لا سبيل إلى إصلاحها هذا الشهر، فإن شعب ليبريا يشاركني في تأكيد تعاطفنا معهم إزاء الخسارة التي أحلت بهم. لقد عشنا معهم حزنهم ساعتئذ، ونعيش معهم حزنهم الآن. وعقدنا العزم أيضا، أسوة بما ينبغي لكل الأمم المتحضرة، على أن نشارك في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم، مع تسليمنا بأن الإرهاب يشكل اليوم أكبر تحد منفرد للسلم العالمي والحرية الجماعية.

لقد شهد العالم إنجازا هاما في العلم والتكنولوجيا أدى إلى عملية تصنيع سريعة وتحسن في مستويات معيشة الجنس البشري. وعلى الرغم من أن هذه المكاسب أدت إلى استحداث أدوية جديدة وتطوير معارف علمية أخرى فإنها تشكل أيضا تهديدا للبيئة وبقاء الإنسان.

ويمكن أن يكون للتصنيع السريع والاكتشافات العلمية أثر مدمر على البيئة. وبدون إدخال تعديلات على أنشطتنا، فإن البهجة التي نستمدتها من النجاح في الإنجازات العلمية قد تؤدي، مع الأسف، إلى المآسي والهلاك.

وبالتالي، فإننا في سباقنا نحو التحديث والتنمية، لا يمكننا أن نتجاهل إمكانية المخاطر التي يمثلها التآكل البيئي على استمرار بقائنا. وإنقاذ كوكب الأرض ضروري من أجل استمرار بقاء سكانه الذين يزيد عددهم على خمسة بلايين نسمة.

ومن هذا المنطلق، يؤيد وفد بلدي جهود اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وروتوكول كيوتو والقرار بشأن برنامج عمل القرن ٢١ الذي اتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في عام ١٩٩٢، بغية تعميق الوعي الدولي بالتآكل البيئي والحاجة إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية. ونحن على ثقة بأن المسائل البيئية ستبقى على جدول الأعمال العالمي.

ويجب أن يظل التزام الأمم المتحدة بحماية الضعفاء والأبرياء هو الالتزام الأسمى في ذلك الصدد. ولهذا، تطلب حكومتني إلى الجمعية العامة هذه وإلى مجلس الأمن أن يمارسا السلطة التي يأذن بها الفصل السابع من الميثاق لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في دارفور.

ومن ناحية أخرى، يسر وفدي نجاح عقد انتخابات ديمقراطية سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأول مرة منذ ٤٠ سنة. ونتطلع إلى الاختتام السلمي للمرحلة النهائية لتلك العملية وتنصيب حكومة ينتخبها شعب ذلك البلد. ونأمل أن يتسنى المحافظة على المكاسب الديمقراطية التي تحققت في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكين الحكومة الجديدة من استخدام الموارد الوطنية الشاسعة لذلك البلد لمصلحة شعبه ورفاهه.

لقد غيرت العولمة كثيرا من العالم والمعاملات الاقتصادية بين الدول. وستبقى أفريقيا على هامش القرية العالمية ما لم نتيقظ نحن القادة إلى حتمية المتطلبات المتغيرة دوما. وتتمثل الخطوة الأولى نحو عملية الصحوة هذه في تعزيز الديمقراطية، والعمل الحر، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية في بلداننا وعبر قارتنا.

وثمة دليل متزايد على أن هناك صلة مباشرة بين الرفاه المادي والمعنوي لأي شعب من الشعوب وبلده ونوعية البيئة الديمقراطية التي يعيش فيها. وتدرك حكومتني تلك الحقيقة تمام الإدراك. ولهذا، وضعنا سياسات تدعم الانفتاح والشفافية والمساءلة والتوزيع المنصف لمواردنا الضئيلة، مع سعينا للتصدي لتحديات التنمية والتعمير في بلدنا.

ومنذ خمس سنوات، وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعلى مسافة أميال قليلة من هذه القاعة، وقع عمل إرهابي ذو أبعاد تفوق الخيال هز العالم وأودى بحياة ٣٠٠٠ من الأرواح الثمينة البريئة. وإن شعب الولايات المتحدة وأسر

بناء هياكلنا الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمؤسسات الأخرى، وتحدي التصدي لأجيال من التفاوت بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بتعليم البنات، وتحدي النهوض بالديمقراطية والمشاركة والحريات والحقوق الأساسية وبيئة توفر الفرص على قدم المساواة.

لقد حققنا بدايات هامة، وما زلنا نستمد التشجيع من الدعم الثنائي الذي يوفره الشركاء على المستويين الثنائي والدولي المتعدد الأطراف. وزيارة الأمين العام الأخيرة والزيارات الأخرى، التي كانت على نفس القدر من الأهمية وقام بها زعماء قارتنا ورؤساء المؤسسات المالية الدولية، أظهرت بوضوح التزام الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي بالعمل مع حكومتنا لدعم وتعزيز السلام والتنمية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن ليبريا اليوم، مثلما فعلت في الماضي، تعاود التأكيد على التزامها بالأمم المتحدة، تلك الآلية القديمة والتي لا غنى عنها، وهذا الإطار للسلام الدولي والعلاقات الدولية الذي لا بديل عنه. ويجب أن نوحّد جهودنا المخلصة لنجعل هذه المؤسسة تعمل لصالح البشرية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة إين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيسة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب عاهل المملكة الأردنية الهاشمية.

ومن بين المعوقات الكثيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا الفقر وضعف أنظمة أداء الخدمات الصحية والحروب داخل الإقليم الواحد والصراعات الأهلية. والأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض ساهم بقدر كبير في إعاقة التقدم في القارة الأفريقية. وبينما تحقق البلدان المتقدمة النمو قفزات كبيرة إلى الأمام في ميادين العلم والتكنولوجيا، ما زلنا نتلمس طريقنا لإيجاد وسائل مكافحة الأمراض التي يمكن الشفاء منها وللحاق بركب البحث عن وسائل التصدي للأمراض التي لا يرجى لها شفاء.

إن الذكرى الخامسة والعشرين لظهور الإيدز تبرز حقيقة أن ذلك الفيروس القاتل قد استعصى على التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك أصبح من بين أخطر التحديات أمام جهودنا الإنمائية. وتواجه الإرادة السياسية في أفريقيا تحدياً في التصرف بسرعة للقضاء على الفيروس ومكافحة هذه الأزمة الصحية.

وترحب حكومة ليبريا بالرفع الجزئي للحظر على تصدير السلاح والحظر على الأخشاب المفروضين بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣). وتتطلع كذلك إلى رفع الحظر على الماس في الوقت الذي نسعى إلى الاستجابة لمتطلبات قرار المجلس ١٣٤٣ (٢٠٠١). وتتعهد حكومتي بالتعاون الكامل لتحقيق الأهداف المرسومة في هذين القرارين. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على المساعدة والدعم المستمرين لبلدنا في بحثه عن السلام والأمن وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع والتنمية.

واليوم، أقف هنا شاهداً على أن بلدي قد ولد من جديد - وعلى أنه نهض من جديد ليتولى مرة أخرى دوره الحيوي الذي يحسد عليه كأحد أوائل الجمهوريات الأفريقية المستقلة. ونحن ندرك أننا نواجه تحديات حساس: تحدي إعادة

وإلى أن يصحح هذا الخطأ، فإن الصراع سيظل يولد صراعات أخرى عاما بعد عام.

والصراع في الشرق الأوسط قد عرض مرارا وتكرارا على هذه المؤسسة. وأعلنت الأمم المتحدة موقفها مرة تلو الأخرى في قرارات تدين العدوان والاحتلال وتؤكد حق تقرير المصير للفلسطينيين وتدعم عملية السلام. ولكن كل عام لم نحز فيه تقدما أسفر عن أزمة أخرى ومزيد من المعاناة ومزيد من الانقسام. ولقد آن الأوان لسلوك طريق أفضل.

ولا بد لنا بالطبع من الاستجابة فورا لمساعدة أولئك الذين يعانون من جراء دمار الصراعات الهائل. وفي لبنان، يجب علينا ضمان بسط الحكومة لسيادتها ورقابتها على كامل الأراضي اللبنانية. ويجب على العالم العربي والمجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن ويجب عليهما دعم إعادة الإعمار والتنمية. وتلك تدابير بالغة الأهمية؛ ولكنها مجرد تدابير جزئية في الشرق الأوسط.

ولا يمكننا تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلا بمعالجة جوهر القضية: إعادة حقوق الفلسطينيين المعترف بها دوليا. وفي عام ٢٠٠٢، بادرت الدول العربية الاثنان والعشرون - حيث اتفقت بالإجماع - بتقديم اقتراح للسلام يشكل انطلاقة كبرى. وتتمثل رؤيتنا والتزامنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. وتكفل مبادرة السلام العربية، أمن إسرائيل وإنهاء الاحتلال الفلسطيني وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وتبين الأحداث بوضوح أنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية أحادية الجانب للصراع. ولا بد من قيام شراكة حقيقية بين كل الأطراف، في سياق الشرعية والعدالة الدوليتين.

اصطحب الملك عبدالله بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الملك عبدالله بن الحسين (تكلم بالانكليزية):

الشيخة هيا، اسمحو لي أن أتقدم لكم بأحر التهاني، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة. واسمحو لي كذلك أن أعرب عن الامتنان والتقدير للأمين العام كوفي عنان. والأردن يشيد بالنجاح الذي تحققت في مجال إصلاح الأمم المتحدة خلال ولاية الأمين العام عنان. ونرحب بصفة خاصة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام مؤخرا.

لقد أتيت إلى الجمعية العامة بشعور عميق بضرورة الاستعجال. ومن الأهمية بمكان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يتصرف المجتمع الدولي بحزم من أجل السلام في المنطقة التي أنتمي إليها. فالأزمة الأخيرة في الشرق الأوسط هي أزمة لكل الأمم. فلا يمكن أن يكون هناك نظام عالمي عادل عندما يسمح للعدوان والاحتلال بأن يحل محل القانون الدولي. وعندما يحدث ذلك في منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط، فإن التداعيات تصل إلى كل أنحاء العالم. إن شبابنا يتساءلون أين العدالة وأين إرادة المجتمع العالمي؟ ويجب أن نرد عليهم بإقامة سلام دائم على أساس الشرعية الدولية التي التزمنا بدعمها.

وهذا يعني التركيز من جديد على صميم المشكلة. فأزمات المنطقة المعاصرة هي نتاج إجحاف أساسي يشعرون به في الشرق الأوسط بأسره، وفي حقيقة الأمر، في العالم. وهذا الإجحاف بكل وضوح وبساطة يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والإنكار، على مدى عقود، لحقوق الفلسطينيين.

لغانا انتخاب سيدة متميزة تحظى بمهارات دبلوماسية ممتازة لرئاسة هذه الهيئة. ولا يساورنا شك في أنها ستواصل القيادة الماهرة التي أبدتها سلفها، السيد يان الياسون، وزير خارجية السويد الذي تولى رئاسة الدورة الستين للجمعية العامة.

وتود غانا أيضا الترحيب بجمهورية الجبل الأسود بوصفها العضو الثاني والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة، وتتطلع إلى اليوم الذي تحقق فيه المنظمة العضوية العالمية الشاملة.

قبل عام، التقينا في هذا المكان التاريخي لاعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، الذي أقرنا فيه بأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تشكل دعائم منظومة الأمم المتحدة وأسس رفاهتنا المشتركة. وسلمنا أيضا بأن تلك الدعائم مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وبينما تقع على عاتق كل بلد المسؤولية الأساسية عن تحقيق تنميته، ولا بد من استكمال الجهود الفردية ببرامج دعم عالمية وتدابير وسياسات ترمي إلى توسيع الفرص الإنمائية ولا سيما للبلدان النامية.

ولذلك تولي غانا أهمية قصوى لقرار مؤتمر القمة الذي مفاده أنه يجب على البلدان النامية أن تعتمد من الاستراتيجيات الوطنية المطلوبة وأن تشرع في تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٦. بما يمكنها من تحقيق الأهداف والغايات التي جرى الاتفاق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ما برحت غانا تعمل بلا كلل لتحقيق تلك الغاية، بإيمان راسخ بأن شركاءنا الإنمائيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، سيساندوننا جهودنا الرامية إلى تحسين ظروف معيشة شعوبنا. ولا بد للجميع من إبداء الالتزام والسرعة في إنجاز العمل.

وتعترف غانا بالحكم الرشيد بوصفه عاملا ذا أهمية حاسمة للتنمية المستدامة. ولذا، عملنا جاهدين على إنشاء

وترتبط تلك الشراكة العالمية من أجل السلام ارتباطا مباشرا بالشراكة العالمية للتنمية. وفي جميع أنحاء العالم، تمضي البلدان التي تتمتع بالسلام قدما في مجالي النمو الاقتصادي والتنمية: الاستثمار في التعليم وبناء المجتمعات المحلية والمساعدة على تشكيل مستقبل العالم. ولكن ما من دولة تنجح بمعزل عن الأخر. ويجب أن تتمكن كل البلدان والشعوب - وخاصة شبابنا - من تشاطر مستقبل واعد.

يجب أن نجعل السلام أولوية. ويجب أن نفعل ذلك الآن. وما من دورة لهذه المؤسسة العظيمة يمكن أن تسهم في مستقبل تسوده العدالة والأمل أكثر من هذه الدورة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب جلاله الملك عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والي (نيجيريا).

خطاب السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوفور (غانا) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالعديد من البلدان الأخرى هنا، من دواعي السرور والفخر

إذا ما استمر وجود ٢٧ ٠٠٠ سلاح نووي، كما هو حاصل الآن، سيظل خطر الدمار الشامل يتهدد عالمنا.

ونحن نوجه هذا النداء في الوقت الذي ندرك الاستخدامات الإيجابية للطاقة النووية، غير أنه ما دامت الدول التي تمتلك هذه الأسلحة بالفعل أو توشك على امتلاك تكنولوجيا صنعها لا تتوخى الشفافية فيما يتعلق بدرايتها في هذا الشأن، سيظل العالم يشعر بانعدام الأمن. ولهذا، تناشد غانا هذه الدول أن تتحلى بالصراحة والشفافية في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بامتثالها لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آفة أخرى لا سيما بالنسبة لأفريقيا. وقد أدت الجهود الجماعية لهذه المنظمة لكبح ذلك الخطر منذ عام ٢٠٠١ إلى نتائج هامة. إلا أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الغاية المرجوة. وقد تجلّى ذلك في نتيجة مؤتمر الاستعراض الأخير لبرنامج عمل الأمم المتحدة. ولهذا، ترحب غانا بالزخم الحالي الذي يشهده المجتمع الدولي للتحرك على نحو أكبر نحو الهدف النهائي المتمثل في القضاء المبرم على ذلك الخطر.

ولا شك أن مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين قد يسرها بشكل جم عمليات حفظ السلام في كثير من الأماكن التي يسودها الاضطراب في العالم. وما برحت غانا مساهما مخلصا ومنتظما في تلك العمليات. ويرجع سبب التزام غانا في هذا الشأن إلى اقتناعها بأن عدم توفر السلم والاستقرار في أي بلد من البلدان يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية واسعة النطاق تتجاوز الحدود المباشرة لذلك البلد. ولذلك، نشيد بالتحركات الرامية إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تبعث الأمل لدى ضحايا الصراعات.

ثقافة ديمقراطية متينة وإدارة اقتصادية سليمة والامتثال لسيادة القانون. وتدل الانتخابات الحرة والتزينة التي تم تنظيمها بنجاح في غانا في غضون الأعوام الخمسة عشر الماضية دلالة بليغة على تصميم المواطنين الغانيين على بناء مجتمع تسوده المساواة والحرية والاستقرار بحيث يتسنى لكل فرد فيه تطوير كامل إمكاناته. إن وسائل الإعلام بعد أن تحررت من التشريعات التهديدية قد تحولت إلى آلية مراقبة نابضة للأمانة والمسائلة المتوقعة من الحكام والمسؤولية المتوقعة من المواطنين.

وعلى ضوء تلك الخلفية، أخضعت غانا نفسها طوعا للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية إجراء تقييم موضوعي لهاكلها المؤسسية وأساليب عملها لتحسين إدارتها.

غير أن هدفنا الجماعي في هذه المنظمة الرامية إلى تخفيف المحنة الاقتصادية لغالبية الجنس البشري قد يظل يراوغنا ما لم يتسن السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة تبعث على الارتياح. ولهذا، ننظر غانا ببالغ القلق إلى استمرار انتشار الأنشطة الإرهابية وبقائها. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد قواه لاحتواء هذا الخطر الذي يهدد الجنس البشري والقضاء عليه بشكل فعال.

ونرحب، في هذا الصدد، باقتراح الأمين العام وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. والواقع أن غانا ترى أنه يجب اختتام المداولات المتعلقة بالاتفاقية الشاملة المقترحة بشأن الإرهاب الدولي على سبيل الاستعجال.

وثمة آفة أخرى تتهدد أمن العالم تتمثل في بطء المحادثات بشأن القضاء على الأسلحة النووية والخطر المتعاظم لانتشار تلك الأسلحة. وتشاطر غانا غالبية الدول الأعضاء اهتمامها بوجوب أن تواصل هذه الهيئة ضغطها من أجل القضاء التام على تلك الأسلحة وتكثيف هذا الضغط، لأنه

الجغرافي العادل، في جملة أمور، تأتي في حينها تماما ويجب دعمها.

وأود في هذه المرحلة أن أهنئ بمهمة مشرفة أشعر أنني في وضع فريد يمكنني من الاضطلاع بها. وتمثل هذه المهمة في الثناء على الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي هو واحد من أبناء بلدي وصديق لي، في نهاية ولايته المثالية. فلقد حقق الكثير من الشرف والامتياز لدولتنا، غانا، بقيادته الممتازة للأمم المتحدة طوال السنوات العشر الماضية. والواقع أن كامل حياته الوظيفية على امتداد السنوات الأربعين الماضية في خدمة هذه المنظمة وحدها، التي تقلد فيها مستويات وظيفية شتى إلى أن بلغ القمة منذ عشر سنوات خلت. ولقد أدت خدمته المتفانية واللامعة في السنوات الثلاثين الأولى إلى انتخابه التاريخي كأول موظف دائم على الإطلاق لمنصب الأمين العام.

كما اختاره القدر أيضا لكي يكون الأمين العام الذي يشهد نهاية القرن الماضي ويدفع بالمنظمة إلى القرن الحادي والعشرين. ولا جدال في أن سنوات ولايته العشر شهدت اندفاع العالم السريع جدا نحو عملية العولمة. ويمكنه أيضا أن يقول أنه نجح في قيادة منظمنا ببراعة في خضم تحديات التحول المعقدة التي واجهتها في ذلك الوقت. وقد استطاع أن يوفر هذه القيادة الماهرة لا عن طريق الإدارة المقننة فحسب، وإنما أيضا بالأفكار والمثل الإنسانية العليا. ونشرت رؤيته بوضوح عن منظمة أكثر استباقية وقادرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".

وهو شخصية حازت على جوائز كثيرة على مستوى العالم كله، وفوزه بجائزة نوبل للسلام بصفة خاصة يشهد على نوعيته كإنسان. ولا شك أنه يتقاعد بتركة يحسد

وتبدي الدول الأفريقية على نحو متزايد التزامها النشط بإدارة الصراعات الحاصلة في قارتها وحل هذه الصراعات. وغانا تشيد بعزم الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة الشراكة الوثيقة المتوخاة بين المنظمة والاتحاد الأفريقي في ذلك المجال، وتدعم هذا العزم، مع الإشارة بوجه خاص إلى دارفور، من أجل إنقاذ الأعداد الغفيرة من الأرواح التي تتهددها الأزمة الوشيكة هناك. ويمثل تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام للوفاء بهذه المهمة الشاقة عن طريق التدريب والدعم السوقي والمالي عاملا حاسم الأهمية للنجاح في بلوغ تلك الغاية. ولهذا، ينبغي تنفيذ القرار الذي اتخذ في هذا الصدد في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على سبيل الاستعجال.

وكان من بين النتائج البارزة لاجتماع القمة هذا مولد لجنة بناء السلام التي تشارك غانا في عضويتها. ونتوقع أن تضطلع تلك اللجنة التي تتكون من ٣٠ عضوا بمهامها بنشاط وإتقان. ويتمثل معلم هام آخر حققته هذه المنظمة في إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ولا بد لي أن أعرب عن التقدير للجمعية العامة هذه لانتخاب غانا بأكثر عدد من الأصوات لعضوية ذلك المجلس.

وتكشف القرارات العديدة التي تم اتخاذها وإنشاء العديد من اللجان بجلاء عن تصميم منظمنا على جعل عالمنا مكانا أفضل وأكثر أمنا للجنس البشري. ولكن، إن أردنا تحويل تلك الرغبة إلى واقع، لا بد أن تخضع الأمم المتحدة إلى المزيد من الإصلاح الجذري وأن تكون مؤهلة على نحو أفضل للتنفيذ الفعلي لقراراتها. وستخلق هذه المنظمة بعد إصلاحها أداة بالغة الأهمية لمعالجة ناجعة للكثير من التحديات التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. ولهذا، فإن المداولات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن على أساس مبادئ الديمقراطية، والمساواة بين الدول في السيادة، والتمثيل

واليوم، أؤكد سرورنا لاتخاذ تلك الخطوة.

ولئن كانت سويسرا لم تخض غمار حرب داخل حدودها لعدة قرون، فإن هذا لا يكفي لأن يبعث على ارتياحنا، لأن الحرب ليست قاصرة على الأماكن التي تسقط عليها القنابل لتقتل الرجال والنساء والأطفال. فكلنا ضالعون في الصراعات التي تعصف بكوكبنا. وما دامت هذه الحروب مستمرة فلن يكون بوسع أحد أن يتكلم بطريقة مقنعة عن السلام. ويمكننا التغلب على ذلك الشعور بالعجز في وجه الصراعات المسلحة بالوقوف معا للعمل من أجل السلام. والبلد الذي أتشرف بتمثيله لمقتنع بأن الأمم المتحدة هي أهم وسيلة لتحقيق هذه الرؤية. فالأمم المتحدة تجسد آمالنا من أجل السلام والتضامن والعدل في جميع أنحاء العالم.

ولا يمكن أن نتاح لنا تلك الفرصة إلا من خلال تحالف مشترك بين جميع الأمم. فليس هناك بلد قادر بمفرده على مواجهة تحديات العولمة. وما الحرب، والإرهاب، والاتجار في المخدرات، وتصدير الوظائف إلى الخارج، والكوارث المتعلقة بالبيئة والمناخ إلا مخاطر عالمية لا تعرف حدودا ولا حتى حدود الأمم القوية. وليست هناك دولة، مهما بلغت قوتها، تستطيع أن تحدد مصيرها بنفسها. فلا يمكن أن يحل العدل محل الجبروت والعنف إلا من خلال شبكة شاملة ذات قواعد يمكن تطبيقها عالميا. وما فتئت الأمم المتحدة هي أكثر جهود العالم نجاحا لتحقيق هذه الغاية.

ولكل أمة ولكل مجتمع خبرته الثقافية والتاريخية في تعامله مع الأزمات. وتتصرف الأمم وتنظم لنفسها بناء على ذلك. وتستند قيمنا في سويسرا إلى الركائز الثلاثة الديمقراطية، وحكم القانون، والتوازن الاجتماعي. وذلك يؤثر في رؤيتنا لكيفية معالجة المجتمع الدولي للصراعات في جميع أنحاء العالم بمساعدة ضحايا العنف أو الكوارث، ووضع

عليها من الإسهامات العظيمة التي شكلت مصير هذه المنظمة وشؤون العالم. وغانا فخورة به، وتتطلع إلى استقباله استقبال الأبطال في بلده. وأقول له بلغتنا "أيكيو" أي "أحسنت صنعا!".

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غانا على كلمته التي أدلى بها توا.

اصطحب السيد جون أغيكوم كوفور رئيس جمهورية غانا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد موريتس لوينر غو رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يدلي بها، رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد موريتس لوينر غو، رئيس الاتحاد السويسري إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد موريتس لوينر غو رئيس الاتحاد السويسري، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس لوينر غو (تكلم بالفرنسية): أحيينا مؤخرًا الذكرى الخمسين لوفاة ألبرت أينشتاين. وكان أينشتاين قد أوصى الرئيس روزفلت بصنع القنبلة الذرية، رغم أنه كان يصف نفسه دوماً بأنه من المؤيدين الناشطين للحلول السلمية. وتشاطر وحز ضميره مع سيغ蒙德 فرويد. ومن خلال مراسلاتهما، اتفق الرجلان بصفة خاصة على أنه لو أريد لكل الشعوب أن تعيش في سلام على هذا الكوكب، لاحتاج العالم إلى منظمة دولية ينتمي إليها جميع البشر. والتعاطف مع تلك المنظمة هو الذي يمكن أن يزودها بالسلطة لمناهضة الحرب. بهذا الاقتناع وبهذا الحماس، صوت الرجال والنساء في بلدي لصالح انضمام سويسرا للأمم المتحدة منذ خمسة أعوام مضت.

الأول. وليس للتعذيب أو أي إجراء غير قانوني آخر مكان في كفاحنا، ويشكل أي منهما إنكارا جذريا لحكم القانون. ويؤدي اللجوء إلى مثل هذه الوسائل إلى تجريد الكفاح ضد الإرهاب من مشروعيته بالكامل.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية حدث رئيسي في تاريخ الإنسانية. ففي هذه المحكمة تجري محاكمة مجرمي الحرب، وتثبت إدانتهم ويصدر الحكم عليهم. ومن سوء الحظ أن هذه العملية قد تستغرق وقتا طويلا، كما رأينا في حالة ليبيريا، وربما تستغرق وقتا أطول بكثير، كما في حالة البلقان. ويجب تسليم مجرمي الحرب حتى يتسنى تحقيق العدالة. كما ينبغي لجميع مجرمي الحرب، بمن فيهم ذوو الصلة بصراع دارفور، أن يدركوا تبعات جرائمهم، ويعلموا أنهم لن يفلتوا من العقاب.

واحترام القانون يعني أن جميع الدول، من أصغرها إلى أكبرها، تصبح أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفيما يكتسب القانون الدولي العام أهمية أساسية لدى الدول الصغرى غير القادرة على حماية نفسها ذاتيا، فإنه بدوره يخدم مصالح الدول الكبرى وحتى القوى العظمى، إن أرادت ألا تجد نفسها متهمه بارتكاب أعمال استعمارية استبدادية.

ونحن جميعا نعلم أنه لا يمكن لأي دولة أن تعمل بمقتضى القوانين والقراسيم وحدها. فالقوانين والقراسيم يجب أن تحظى بالدعم الكامل من عامة الناس. وهذا ينطبق على الأمم المتحدة. ولذا، فإن مجلس حقوق الإنسان في جنيف سيبحث عن الحلول عبر المشاركات في الحوار بدلا من توجيه التهديدات. وهذا سوف يستغرق وقتا، بل قدرا كبيرا من الوقت. ووجود لجنة بناء السلام في الأمم المتحدة يُظهر بوضوح أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمكنها إحلال السلام أو إنفاذه بنفسها. بل ينبغي أن

نظام قانوني وإنفاذه، ودراسة الأسباب الأعمق للعنف، ووضع حلول لعلاجها.

وأول رد فعل لأي إنسان إزاء ضحية تعاني هو مساعدة ذلك الشخص. وقد وقفت الأمم المتحدة إلى جانب ضحايا الكوارث الطبيعية بتقديم المساعدة الإنسانية لهم، سواء كان ذلك عقب إعصار أو في أثناء الجفاف. كما أنها تساعد المتضررين بالحرب. ويمثل هذه الأعمال نجحت الأمم المتحدة في بناء تعاطف إيجابي معها، وفي تقوية الثقة بها عبر العالم.

إلا أنه عند فشل الأمم المتحدة في مهمتها الإنسانية، يزداد اليأس ويؤدي الميل نحو العنف إلى زيادة حدة الصراعات وتكثيفها. ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح شديد في الشرق الأوسط وفي دارفور.

ولماذا لا يضع المجتمع الدولي قواعد معينة مثلما تفعل أي دولة من الدول؟ وأنا أشير هنا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وحقوق الإنسان، وبروتوكول تغير المناخ، والقانون الدولي. لقد اعتمدت الدول قوانين جنائية لمحاكمة المجرمين، وتقديمهم إلى المحاكم، وإصدار الأحكام بحقهم، وإنفاذ تلك الأحكام. وتحقيق العدالة للضحايا. يمنع وقوع الأعمال الانتقامية ودوامه العنف اللاإنسانية. كما أنه يكون رادعا للمجرمين المحتملين.

وما ينطبق على أي من الدول ينبغي أن ينطبق أيضا على المجتمع الدولي، الذي يجب أن يعامل مجرمي الحرب وفقا لنفس القواعد. ويتعين عليه أيضا أن يكافح الإرهاب. ولا بديل عن الاحترام التام لحكم القانون، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي. وليس في اتفاقيات جنيف أي عائق لذلك: بل على النقيض من ذلك، وإذا كانت الصكوك المناسبة غير متوفرة يمكن وضع صكوك جديدة مثل الاتفاقية المعنية بالإرهاب. ويجب علينا ألا نتكرر لمبادئنا وقيمنا في المقام

لنا من أن نبذل قصارى جهدنا لمكافحة الفقر، وغياب التطلعات المستقبلية والوهن السياسي.

والصراعات الدينية بدورها تنشأ عن المظالم الاقتصادية والاجتماعية. ففي واقع الأمر أن الانقسام الشرقي - الغربي قد يكون انقساما شماليا - جنوبيا. فإذا أردنا تعزيز التسامح الديني، وجب علينا أن ندفع الثمن، وهو المزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وباعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، يكون العالم قد حدد لنفسه مهمة خفض مستوى الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فلنهيئ لأنفسنا كما نهيئ للأمم المتحدة الوسيلة للوفاء بهذا الوعد.

ومن خلال الحوار يمكن معالجة الصراع في الشرق الأوسط واستقرار العراق، والأزمة النووية مع إيران، ويتعين على جميع الأطراف المعنية، أن تفعل كل ما في وسعها لتلافي إلهاب حمم النزاعات.

واحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لا يقل في الأهمية. وبعبارة أخرى، لا يجوز لأية دولة أن تنكر حق دولة أخرى في الوجود. وأخيرا، لا يمكننا أن نحيب رجاء أولئك الطامحين إلى تقرير المصير، إذا كان القانون إلى جانبهم.

وحيث ينشأ صراع بين الثقافات، ينبغي أن يكون الرد حوارا بين الثقافات وبين الأديان. وليس أمامنا خيار آخر. فازدراء الثقافات الأخرى وعدم احترامها يشكلان تربة خصبة للإرهاب. ولأن جميع الدول ممثلة هنا، فإن الأمم المتحدة أصبحت متتدي لا مثيل له. وإننا نتطلع بأمل إلى الفريق الرفيع المستوى، الذي عينه الأمين العام، لكي يصدر تقرير عن تألف الحضارات. وستكون سويسرا ناشطة جدا في هذا المسعى.

يكون هناك خطط للسلام وتقييمات للخبراء، إلى جانب التزام متغير الأبعاد طويل الأمد، من جانب المجتمع الدولي للحيلولة دون نشوب الصراعات.

والمتقدون الذين ظنوا أن الأمم المتحدة غير قادرة على الإصلاح، يجدون اليوم أمامهم دليلا على عكس ذلك. فالأمم المتحدة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام، أثبتت أنها تريد أن تبعث حياة جديدة في القيم، كحماية حقوق الإنسان، وأنه يمكنها تطوير أدوات جديدة لحفظ السلام.

ومثلما تسعى الديمقراطيات إلى إشراك جميع مواطنيها في القرارات السياسية، بغض النظر عن خلفياتهم أو مراكزهم المالية، ينبغي للأمم المتحدة عدم السماح لمجموعات صغيرة من الدول أو لفرادى الدول بأن تفرض قوانينها على الآخرين. بل ينبغي أن يسود توافق آراء واسع. ولهذا نود أن نرى إصلاحا وتوسيعا لمجلس الأمن، بما يعزز شرعيته دون ريب. ولأنه لا يزال أمامنا طريق طويل للوصول إلى ذلك، فلنكن واقعيين، ونفنع بتحسينات قصيرة المدى في أساليب عمل المجلس، وتحديدًا في حق النقض.

إن كل دولة ستحاول أن تجسد الأسباب الدفينة للتهديدات التي يتعرض لها تماسكها، وتسعى للتغلب عليها، فتنضم بذلك إلى مجموعة من الدول.

والكوارث البيئية تضاعف الهجرة الجماعية وتزيد أعداد اللاجئين. والموقعون على بروتوكول كيوتو يريدون اجتثاث تلك الآفة من جذورها. لكن جميع الدول، بلا استثناء، يجب أن تصنع لنفسها الأهداف ذاتها التي سبق وضعها في كيوتو، وأن تتخذ الإجراءات الملائمة فوق ذلك كله.

إن كل صراع عسكري وكل هجوم إرهابي ينطلق من انعدام المساواة الاقتصادية والمظالم الاجتماعية. لذا لا بد

خطاب يلقيه السيد خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس ثيلايا روساليس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أكون رسولا من شعب هندوراس، الذي يبعث لكم جميعا في هذه الجمعية العامة تحياته الأخوية والحارة، والجياشة بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والستين للجمعية.

لقد جئنا هنا اليوم أمام ممثلي دول العالم لتُدمج الجزء الأكبر من أحلامنا وآمالنا لكي نحقق سويا الأهداف الكبرى المتمثلة في إحلال السلام في العالم. وطموحاتنا السامية، إلى جانب جدارة أعضاء الجمعية، تشكل جزءا من هدف الإنسانية المشترك لإرساء القانون الدولي وإقامة العدل.

غير أن علينا أن نعترف بأن ثمة أموراً تستعصي على الفهم في بيئة يُفترض أنها تؤدي إلى السلام والتنمية: التناقضات التي نشهدها في مختلف أرجاء العالم، والاحتياجات الكبيرة للشعوب، وما ينطوي عليه الفقر من مفارقات، وطبول الحرب التي تُقرع في كل مكان، والتهديدات النووية، والحالات القاسية التي تعاني منها الدول والشعوب.

وسويسرا بلد محايد. لكن حيادنا لم يسمح لنا يوما بأن ننظر إلى العالم بدون مبالاة، أو أن نقف جانبا. بل اعتبرناه دائما التزاما بالعمل على بناء السلام. ولم نرغب يوما في أن نكون محايدين، ولا كنا يوما كذلك، تجاه ضحايا القهر والعنف، أو أنظمة المجتمع الدولي والقانون الدولي. فالحليف الشرعي الوحيد لبلد محايد هو القانون الدولي العام. فالحياد يعني رفض جميع أشكال التسلُّط، ودعم التعايش السلمي بين جميع البلدان، بما يكفل لهم التمتع بحقوق متساوية. هكذا تفهم سويسرا الحياد، وهكذا تنوي أن تمارسه هنا.

وكما قلت في البداية، لقد استنتج ألبرت أينشتاين أن الانتماء الذي يشعر به الناس نحو المؤسسات الاجتماعية، يمكن أن يصبح وسيلة لمنع الحرب. ولكن كيف يمكن إيجاد هذا الانتماء؟ إنه يتطور بفضل أناس ملتزمين قولاً وعملاً بهذه المؤسسات، بما يبعث على التفاؤل بشأن العدالة والسلام.

والأمين العام كوفي عنان أحد هؤلاء. فهو الذي أعطى للأمم المتحدة وجهها الراهن، بفضل ما يبديه من التزام في جميع مجالات نشاط الأمم المتحدة، في أوضاع بالغة التعقيد أحيانا. ونحن مدينون له بالكثير، ونتمنى أن يقبل منا خالص شكرنا. وسويسرا ممتنة بشكل خاص لاهتمامه الشخصي بدعم انضمام بلدنا إلى الأمم المتحدة. أجل، أؤكد مرة أخرى أننا سعداء باتخاذنا تلك الخطوة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موريتز ليونبيرغر، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وسيادتها، عالميا أيضا. ونحن هنا إذن لاستنكار النفاق، وازدواجية اللغة، والمعايير الأخلاقية المزدوجة، من جانب من يعلنون عن حل مشاكلنا ويشجعونه من خلال الديمقراطية وتحرير التجارة، غير أنهم يستولون على مفاهيم الفضاءات الداخلية والخارجية ويتخذونها رهائن، لتشجيع نظام من الامتيازات، واحتكارات الأقلية، والاحتكارات، وأنصاف الحقائق، والأسواق المعيبة التي يسيطرون عليها. فهم لا يباليون بمطالب الأغلبية، التي كثيرا ما تعاني من الجوع، والبطالة، وعدم الاكتراث، والإقصاء.

إننا لم نأت إلى هذه الجمعية للإعراب عن أفضل التمنيات للجميع فحسب، بل وللإشارة بأصابع الاتهام إلى من يدافعون عن تحرير التجارة الزائف، الذي لا يؤدي سوى إلى اشتداد الفقر، ويحاولون إغرائنا بسراب التحويلات المالية غير المنتظمة الذي نتقبله بكل بساطة، لكنها في واقع الأمر ثمرة الأيدي العاملة التي صدرناها، ومصير مهاجرينا المفلج، والمأساة المشؤومة التي لا يمكن تلافيا لمن يجدون أنفسهم بين جنة الحرية، ونار التهميش والاستبعاد.

إن حكومة هندوراس وشعبها يدينان السيطرة الاحتكارية، والامتيازات، والاستثناءات غير المعقولة التي تمنعنا من بناء حرية حقيقية، بالديمقراطية والنفاذ إلى الأسواق، وتحقيق النموذج الذي نسعى إليه جميعا من دون الحماية التي نستنكرها كافة.

إن حكومات العالم يجب أن يقودها رجال ونساء يتوقون إلى السلام، وليس شركات متعددة الجنسيات تشجع الحرب. وهنا يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور كبير لتصحيح هذه الحالة والتنديد بها.

إنني أمثل هندوراس، بلد من بلدان برزخ أمريكا الوسطى، وعلى غرار إخواننا وأخواتنا في أمريكا الوسطى، ما نزال نواجه التناقضات التي لا حصر لها، التي تنشأ بين

وبدلا من تضيق الفجوة بين الفوارق الاجتماعية، فقد ازدادت اتساعا في العقود الأخيرة. والأخلاق لا تُدمج في الاقتصاد والعلوم. والأخلاق تبتعد عن المبادئ والقيم التي يحضنها عليها الإله العادل الحق. ولهذا فإن حضورنا في هذه الجمعية الهامة ضروري للتركيز بوضوح على وجوب سعي الإنسانية إلى تحقيق أهدافها، وفقا للمبادئ الصالحة التي تُعلي كرامة شعوبنا.

وعندما انتهى النصف الأخير من القرن العشرين، اعتقدنا صادقين أننا وضعنا حدا لأوجه الطغيان السياسي والأيدولوجي والديني. لكننا اليوم نراها تنشأ من جديد، إلى جانب طغيان التجارة، التي تحدث أحيانا أثرا أفظع مما تحدثه الأوجه الأخرى. إنهم اليوم يريدون إقناعنا بسياسة تحرير الأسواق، التي تشكل، في نهاية المطاف، سياسة اقتصادية عديمة الرحمة والحس وتتسم بالحمائية، في العديد من القطاعات. وبدلا من إفساح المجال لاتباع نهج اجتماعي في ما يتعلق بالأسواق، يتمتع الشعب فيه بالحرية، فإن الحرية مكفولة للاستثمار دون سواه، ونغفل عن الأفراد والمواطنين، وحقوق النساء والأطفال، أكثر الفئات ضعفا، الذين يتوقون إلى حياة أفضل على الرغم من افتقارهم إلى القوة.

إننا بحاجة إلى الحماية، بالتأكيد، لكن ليس حماية الاستثمارات ورؤوس الأموال الكبيرة فحسب. نحتاج أيضا إلى حماية المستضعفين في العالم: الأطفال والشباب، والفلاحين الذين يزرعون مساحات صغيرة من الأرض، ورجال الأعمال الذين لا موطن لهم على سلم التجارة الدولية، وأرباب الشركات الصغرى الذين يسعون إلى بلوغ ما يستحقونه من رفاه وكرامة.

وكلنا، بطبيعة الحال، نريد تحرير الأسواق، ولكن على أساس أخلاقي. ونريد العيش في كوكب معوم - على أن يكون احترام هوية الشعوب، ووطنيتها، وكرامتها،

جاؤوا لالتهام أحشائناك.
جاؤوك، يا أمريكا الصغيرة الزكية،
ليسمروك على الصليب، وليسلخوا جلدك،
ليقدفوا أرضنا الغلز المتألئ في علمك.
الغزاة يملأون مسكنك

ويرمون بك جانبا كثرمة فاسدة،

...

وآخرون ينهبون مرافئك...

اليوم؟ أمس؟ أم غدا؟ تعرفين الجواب.

أيها الإخوان، هبوا، وموراثان يقظان“.

ونحن، شعوب أمريكا الوسطى، نقف، وهامتنا مرفوعة، على أهبة الاستعداد لاغتنام الفرص التي تتيحها التنمية وتحرير التجارة الحقيقي، ونسعى صوب مصيرنا المشترك، نسعى إليه اليوم - الذي ليس نهاية التاريخ، بل بداية عهد جديد للإنسانية، لو اضطلعنا بمسؤوليتنا وأوفينا بالتزامنا. إننا لم نفقد رغبتنا في التحرر وتطلعنا إلى الأمل. ونحن نواصل الكفاح من أجل ضمان الأمن الغذائي، والاستقلالية في مجال الطاقة، والأخلاق الاجتماعية التي نستحقها جميعا، واقتصاد لا يخدم الأسواق فحسب، بل الشعب أيضا. ونشكل جبهة مشتركة لمكافحة الفقر، والفساد، الذي يتفشى اليوم في ثقافتنا على مستويات عديدة. وما لم نتصد لهذه المشاكل، لن نستطيع التمتع بسيادة حقيقية.

إن أمريكا الوسطى تفتح ذراعيها للعالم حتى يفتح العالم ذراعيه لها. نحن مستعدون لاستقبال الاستثمار في السياحة وغيرها من شتى قطاعات اقتصادنا ومجتمعنا. ونحن مستعدون في أمريكا الوسطى - أي السلفادور، وغواتيمالا،

الحضارة والهمجية. لقد كنا المسرح التاريخي لحروب عبثية، وطموحات، ومعارك عقيمة، ترد إلينا في العديد من الأحيان، ولأهوال الموت والنهب. وعلى الرغم من ذلك، فإن شعوب أمريكا الوسطى في طليعة من يسعون إلى الحلول المشتركة. ولدينا القدرة على الإبداع التي تجنينا فقدان الثقة والأمل في عالم أفضل.

لقد وجدت أمريكا على مر العصور مصدر استلهام في عظمة مشاهير الرجال والنساء. هنا في أمريكا الشمالية، كان لنكلن مرشدا ممتازا للديمقراطية. وفي الجنوب، كان سوكري، وسان مارتين، وبوليفار، وخوسي مارتين في منطقة البحر الكاريبي، وفيلا وثاباتا في المكسيك. وفي أمريكا الوسطى، لدينا خيريث، ومورا، وفالي، وتورسيوس، وعمر توريخوس، وشهيد الوحدة فرانسيسكو موراثان، من بين آخرين. وقد أحسن الشاعر الشيلي بابلو نيرودا وصف ذلك حين قال:

”في بهيم الليل وموراثان يقظان.

اليوم؟ أمس؟ أم غدا؟ تعرفين الجواب،

يا أمريكا الوسطى، تلك اللحمة المهفهفة،

...

المعتلية ريشا من الزمرد:

إقليم، وحدة، إلهة هيفاء

خرجت من رحم معركة الزبد.

يقتلون أبناءك، ودود أرضك

وينشرون وباءهم فيك.

...

جاء الآن النمر ملوفا بسيفه.

السيد تاسوس بابدوبلوس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أذعه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بابدوبلوس (تكلم بالانكليزية): أود

الإشارة، قبل أن أشرع في الإدلاء بملاحظاتي، إلى أن قبرص، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ممثلة بالاتحاد وتؤيد تماما البيان الذي ألقاه هذا الصباح رئيس فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود كذلك الإعراب عن صادق تمنّعي للسيدة هيا راشد آل خليفة، على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها هذه، وامتدني للسيد إلياسون، الذي تولى رئاسة الدورة الستين، على جهوده الحثيثة خلال عام تاريخي للأمم المتحدة. وأود كذلك التقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل عن عمل المنظمة (A/61/1)، الذي يسلط الضوء على مشاكل الأمم المتحدة، وشواغلها، وإنجازاتها، ويقدم توجيهات بشأن الطريق الذي يُتوخى اتباعه للمضي قدما. وأود أيضا الإعراب عن ترحيبي الحار بجمهورية الجبل الأسود بصفتها الدولة العضو الثانية والتسعين بعد المائة من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة.

وخلال الدورة التي أعقبت مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شغل تنفيذ وثيقة النتائج النهائية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠)، وعملية الإصلاح بشكل عام، حيزا هاما من عمل المنظمة. ويشكل إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع إنجازات هامة أخرى، لبنة هامة نحو إقامة نظام دولي موحد مبني على التعددية الفعالة. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن شرعية الإصلاحات التي تم تحقيقها ومدى ملاءمتها سيتم الحكم عليها وفقا لما تحدّثه من تأثير في حياة شعوبنا. وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد أننا كبلد من أولوياته إعلاء القانون الدولي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان نتم اهتماما قويا بأن نرى مجلسا لحقوق الإنسان يفي بولايته ويؤدي إلى تحسينات على أرض الواقع في مجال حقوق الإنسان.

ونيكاراغوا، وكوستاريكا، وبنما، وبليز، بالإضافة الآن إلى الجمهورية الدومينيكية. إننا نمثل هذا الحزام في أمريكا الوسطى، هذا الجسر إلى التجارة والأسواق - ومعبرا إلى عالم حر، وعالم أفضل.

إن ضيق الوقت يمنعني من تناول مواضيع هامة أخرى. فاسمحوا لي في ختام هذا البيان المقتضب، بالإعراب عن التمنيات بالسلام وفرص النجاح للجميع، وأنا على قناعة أن شعوب العالم لن تستطيع العيش إلا إذا امتلأت قلوب الناس بالخشية من حكمة الله.

فلنستجب جميعا لله المحب، الله الذي أمر الإنسان بالتأخي ونهاه عن البغضاء - الله الحليم. الله الذي نترنم بحمده وتمجيده في أنشودة للأمل:

”اليوم؟ أمس؟ أم غدا؟ تعرفين الجواب.

أيها الإخوان، هبوا، ومورانان يقظان“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاسوس بابدوبلوس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن لخطاب من رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحِب السيد تاسوس بابدوبلوس، رئيس جمهورية قبرص إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني بالنيابة

عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

بمسؤولياته بطريقة فعالة إزاء شعوب المنطقة، وأدى ذلك إلى خيبة أمل وإحباط. وفي محاولتنا لإيجاد تعددية فعالة تركز على الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون الدروس المستفادة من تلك الأزمة قوة هادية لنا بحق. ونأمل أن تكون قوة الأمم المتحدة الموسعة المؤقتة في لبنان، التي تعهدت قبرص بالإسهام في نشرها وفي عملياتها ودعمها، قوة فعالة في منع تفجر أي عنف في المستقبل.

وعلى محور مواز للأزمة اللبنانية، لا يزال العالم يشهد تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع حدوث خسائر فادحة بين المدنيين، إلى جانب تردّي الأوضاع الإنسانية. وبعد عام من الاحتمالات الإيجابية الناشئة عن فك الارتباط الإسرائيلي من غزة، تذكرنا الأزمة الحالية بالحاجة الملحة إلى استراتيجية جديدة تؤدي إلى تسوية شاملة ودائمة لكل جوانب قضية الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، من الضروري، أن نعود، على سبيل الاستعجال، إلى تنفيذ الاتفاقات الدولية، بما فيها خريطة الطريق، التي تقضي بإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود متفق عليها.

وانتقل الآن إلى مشكلة قبرص - مشكلة تتمثل في غزو القوات العسكرية التركية واستمرار احتلالها لـ ٣٧ في المائة من أراضي بلدي لمدة تزيد الآن على ٣٢ عاماً. ومشكلة قبرص التي يخطئ البعض في اعتبارها مجرد صراع طال أمده، تجسد أساساً عدم قدرة المجتمع الدولي على معالجة هذه المجموعة من الانتهاكات الواسعة النطاق للشرعية الدولية. ولا تزال الحالة الراهنة كما هي، وما برحت العواقب الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان الناجمة عن التقسيم القسري للجزيرة وشعبها مستمرة. وما زالت جهود الدولة القائمة بالاحتلال الرامية إلى إنشاء كيان سياسي وقانوني منفصل داخل المنطقة المحتلة من قبرص مستمرة

وهناك أيضاً جوانب من الإصلاح لا تزال تراوغنا، مثل إصلاح مجلس الأمن، وإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب؛ وجوانب لا تزال جارية مثل الإصلاح الإداري واستعراض الولايات والتناسق على صعيد المنظومة؛ كما أن هناك تحديات يزداد التعامل معها صعوبة مثل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد برئاسة الجمعية العامة لاختيارها تحقيق الأهداف الإنمائية كموضوع أساسي لفترة رئاستها، نظراً لما لهذه الأهداف من أهمية دائمة. وترى حكومتني أن العمل المتضام الإبداعي المتعدد الأطراف الذي يرمي إلى القضاء على الآفات الناجمة عن الفقر والتخلف الاقتصادي يمكن أن يؤدي نتائج كبيرة. وفي ذلك الشأن، شاركت قبرص كلا من البرازيل وشيلي وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة وبلدانا أخرى في فرض رسم خاص على تذاكر الطيران يخصص عائده لتمويل تحسين إمكانية الحصول على العلاج في البلدان النامية.

ومما يؤسف له، أن الحاجة الماسة إلى تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط قد تجلت مرة أخرى بطريقة مفرجة جدا هذا الصيف. فلمدة أربعة أسابيع تقريباً، شهد المجتمع الدولي أزمة عنيفة في لبنان تسببت في معاناة يعجز عنها الوصف، ودمار، وخسائر فادحة بين المدنيين. ونعرب للحكومتين اللبنانية والإسرائيلية وأسرى الضحايا عن تعاطفنا وقلقنا.

وانطلاقاً من اقتناعنا القوي بأنه ليس ثمة حل عسكري لتلك الأزمة، أيدت قبرص منذ اللحظة الأولى لاندلاع العنف النداءات الموجهة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأسهمت في الجهود المبذولة لتقديم المساعدة للشعب اللبناني وللمهجرين على حد سواء. وللأسف، انقضى ما يقرب من الشهر قبل أن يضطلع مجلس الأمن

إطار الأمم المتحدة، وفي سياق بعثة المساعي الحميدة التي أناطها مجلس الأمن بالأمين العام.

وأود أن أتطرق الآن بإيجاز إلى تطورات ذات صبغة سياسية ظهرت في الأشهر القليلة الماضية، وإلى محاولاتنا خلال تلك الفترة لتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات الهادفة في إطار بعثة المساعي الحميدة المنوطة بالأمين العام للتوصل إلى تسوية عملية للمشكلة القبرصية. ولبلوغ تلك الغاية، أود أن أؤكد موافقتنا على رأي الأمين العام بضرورة الإعداد الجيد والدقيق لأي عملية تفاوضية قبل أن يتسنى إجراء مفاوضات شاملة. وعليه، تم الاتفاق على بدء مناقشات بين الطائفتين على المستوى التقني لمعالجة الجوانب الموضوعية من المشكلة القبرصية، وكذلك القضايا التي تؤثر في الحياة اليومية لجميع القبارصة إذا استمر الوضع الراهن قائما - وهذه عملية يمكن أن تستكمل بتدابير موازية لبناء الثقة. وتمثل هذه العملية على مستوى الخبراء شرطا لا بد منه لإعداد المسائل وتقديمها إلى قادة الطائفتين من أجل إجراء تفاوض هادف. وقد اتفقت الطائفتان على مبدأ الشروع في هذه المناقشات الفنية خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا وكيل الأمن العام غامباري إلى قبرص. وهنا أود الإعراب عن صادق امتناني وتقديري لمساعي السيد غامباري الحميدة، وللجهود المتواصلة للممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل مولر.

ومن شأن معالجة هذه المسائل الأساسية - التي يجب تسويتها بشكل مرض إذا أريد التوصل إلى حل قابل للتطبيق - تيسير بلوغ الأهداف الأوسع نطاقا للتسوية، التي يجب أن تكون قائمة على القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقيين الرفيعي المستوى، والالتزامات المشتركة السارية في الاتحاد الأوروبي، وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وينطوي هذا على إنشاء اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين في قبرص، يتمتع

بلا هوادة. وفيما يتعلق بالتحقيق في مصير المفقودين منذ الغزو وتحديد ملابسات اختفائهم، بدأنا فحسب نشهد بعض التطورات المشجعة مؤخرا.

وعلى الصعيد السياسي، ما زلنا نبذل جهودا على محورين أساسيين، وبدأنا نقرب من عملية تفاوض من شأنها أن تضمن التوصل إلى تسوية سلمية، والتخفيف من عواقب الغزو، وإعادة توحيد قبرص وأرضها وشعبها ومجتمعها واقتصادها ومؤسساتها في اتحاد ثنائي المنطقة وثنائي الطائفة.

وفي السنوات الأخيرة، تواصل تنفيذ الخطة السياسية التي تتوخى إقامة كيان سياسي منفصل في قبرص تحت ذريعة القيام بحملة لإنهاء ما يسمى بعزلة طائفة القبارصة الأتراك. ومع ذلك، وفي ضوء نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي في المناطق المحتلة من قبرص الذي يبلغ حاليا قرابة ١١ ٠٠٠ دولار، من الواضح أن حجة التنمية الاقتصادية تستغل في أغراض سياسية، وأنها ادعاء سافر ليس له ما يؤكده. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك النمط من التصرف، رفض الجانب التركي النظر في اقتراحنا بزيادة النشاط التجاري عن طريق إعادة فتح ميناء فاماغوستا للصادرات إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، بعد إعادة مدينة فاماغوستا المعزولة والمهجورة حاليا إلى سكانها الشرعيين تحت سيطرة الحكومة القبرصية.

ولا يزال القبارصة اليونانيون ملتزمين بإعادة التوحيد من خلال اتحاد عملي ثنائي المنطقة وثنائي الطائفة. ولم يثنينا فشل المبادرة المؤخرة عن التزامنا أو رغبتنا في المضي بعزم نحو إعادة توحيد بلدنا. ولم نقبل الخطة المقترحة لأنها لم تنص على وجه التحديد على إعادة توحيد بلدنا المقسم، ولأنها لم تعالج القضايا الأساسية والشواغل الرئيسية بطريقة مرضية. وما فتئنا نرى بقوة أن البحث عن تسوية لا بد أن يتم في

والتعاون، وبناء الجسور والتفاهم المتبادل، وتطبيع علاقاتنا والعمل سويا لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في منطقتنا. ومن شأن ذلك أيضا، تمكيننا من معالجة جميع المسائل العالقة لما فيه خيرنا جميعا - وخاصة طائفة القبارصة الأتراك، التي ستستفيد من فرص كبيرة للرفق والازدهار، لو أن تركيا قبلت بأنه ليس لديها أي مصالح مكتسبة في قبرص، وسلمت بذلك. وعليها، بالتالي، الكف عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لبلدي. ومرة أخرى، أدعو تركيا إلى التسليم بأنه لا مجال للعقائد العسكرية في ما يتعلق بقبرص، والانضمام إلينا في سعينا إلى التوصل إلى حل دائم لما في خير القبارصة كافة - بمن فيهم القبارصة الأتراك واليونانيين على حد سواء - وخير تركيا ومنطقتنا برمتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود الإعراب عن شكري لرئيس جمهورية قبرص على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب السيد تاسوس بابدوبلوس، رئيس جمهورية قبرص إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوسكار آرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطُحِب السيد أوسكار آرياس سانشيز، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوسكار آرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

بسيادة واحدة، ويكون ذا شخصية دولية، وذا جنسية واحدة. وعليه أن يكفل أيضا استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية، دون تواجد أي قوات أجنبية على أراضيها، ودون إمكانية تدخل أجنبي. وعلى التسوية أن تستهدف، من خلال نهج عقلائي ورؤية مشتركة للمستقبل، صون صفة الديمقراطية النشطة للدولة ودعمها، وضمان توحيد المجتمع، والتفاف الولاءات حول مؤسسات مشتركة. وعلينا صون الأصول العرقية، والمساواة السياسية، والتنوع الثقافي والديني، حسبما حددتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لكن ليس على حساب الحقوق الأساسية للمواطنين والكفاءة الوظيفية لمؤسسات الدولة وفعاليتها.

لقد كنا نأمل أن يكون الآن لمسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أثر حافز، يوحد الإرادة السياسية اللازمة من جانب تركيا، ويغير تصورها لقبرص من خصم إلى شريك، وجار مهم، وحليف محتمل في الاتحاد الأوروبي. وهذا التغيير في السلوك كفيل يجعل تلك الاعتبارات، التي أدت بالبلد إلى الإبقاء على جيش احتلاله في قبرص، وعززت نهجه التصادمي، متناقضة تماما.

وما زلنا ننتظر من تركيا أن تباشر على أقل تقدير تنفيذ واجباتها الملزمة قانونا تجاه الاتحاد الأوروبي. وأمام تركيا فرصة فريدة لإظهار رغبتها في طي الصفحة، بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها منذ سنوات. ولسوء الطالع، لا تزال لحد الآن ترفض بإصرار الامتثال لها. وبدلا من ذلك، قوبل سلوكنا النبيل إزاء انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بفرض حصار على بلدي في سعيه إلى الانضمام إلى عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وبرفض تركيا فتح موانئها ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية، على النحو المطلوب.

وما زلنا نؤمن أنه، في علاقاتنا بتركيا، ليس هناك سوى سبيل واحد للمضي قدما: تهيئة مستقبل ملؤه السلام

النوايا الحسنة. سنحتاج إلى التحلي بالشجاعة وتسمية الأشياء بمسمياتها، وتصويب الأخطاء، واتخاذ قرارات عاجلة. وأقترح على الجمعية العامة، بتفاؤل وشدة، أن نسلك ثلاثة مسارات للعمل من شأنها إحداث تأثيرات كبيرة على رفاه الإنسانية جمعاء.

أولاً، علينا التنديد بالزيادات في الإنفاق العسكري، والسباق من أجل التسلح، وتجارة الأسلحة، باعتبارها إهانات للحالة الإنسانية.

ثانياً، علينا، من خلال تحرير الاقتصاد، تحقيق ما ينطوي عليه الاقتصاد المعولم من وعود للبشرية، ولأفقر الشعوب الفقيرة في العالم بشكل خاص.

ثالثاً، علينا الدفاع، بكل ما أوتينا من قوة وبلاغة، عن القانون الدولي والأمم المتحدة، باقتراح إصلاحات ستمكنا من النجاح في التكيف مع التغيرات الهائلة التي يشهدها العالم.

لقد أكدت، منذ بعض الوقت، أن الكفاح من أجل التنمية البشرية، يرتبط بالكفاح في سبيل نزع السلاح والتخلص من الأسلحة. وليس بوسام شرف لنا أن الإنفاق العسكري العالمي تجاوز تريليون دولار في عام ٢٠٠٥ - وهو مستوى الإنفاق ذاته، بالقيمة الحقيقية، المسجل في نهاية الحرب الباردة. ويمثل ذلك ثمانية أضعاف الاستثمار اللازم لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، في كل بلد، في ظرف عشر سنوات.

إن ما تقوم به أكثر الدول تصنيعاً من استثمار عسكري - فهي مسؤولة عن ٨٣ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي - يزيد عشرة أضعاف عن مبلغ الموارد التي تخصصها للمساعدة الإنمائية الرسمية. والولايات المتحدة، وهي أغنى بلد في العالم، تنفق، على أقل تقدير، في المجال العسكري ما يزيد ٢٥ مرة عما تخصصه للمعونة. أو ليس

السيد آرياس سانثيز (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن شعب كوستاريكا، أعرب عن تحيتي لرئيسة الجمعية العامة وأتمنى لها كل التوفيق. وأحيي كذلك الأمين العام، كوفي عنان، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، والمدافع الدؤوب عن الحوار والتفاهم بين شعوب العالم.

وإذ أقف أمام الجمعية، تغمرني العاطفة ذاتها، ويساورني نفس الشعور الملح الذي أحسست به عندما قمت بذلك لأول مرة قبل ٢٠ سنة. وحثت كذلك مثقلاً بما يعانيه شعبي من حزن عميق. حثت لأذكر العالم أنه، في "قلب أمريكا"، تشارك خمس دول في معركة بين الحياة والموت، وبين الحرية والقمع، وبين الحرب والسلام. وحثت لأطلب من المجتمع الدولي ألا يترك العنف يحيل أمريكا الوسطى إلى أرض قاحلة لا يمكن أن تنمو فيها بذور أجمل أحلام الإنسان.

لقد تغير العالم منذئذ. ولم يعد أروع الأطفال في أمريكا الوسطى يرثون الحرب عند مولدهم، ولم تعد بلداننا يبادق في لعبة الشطرنج الكبيرة للحرب الباردة.

ومن المستحيل أن يرى سكان أمريكا الوسطى أن الأيام الماضية كانت أفضل. وأنا على قناعة بأن هناك أسباباً تدعو الإنسانية للتفاؤل، وكما قال وليام فولكنر، الإنسان سينتصر. غير أنني أدرك أن التقدم المحرز صوب حرية الإنسان، وكرامته ورفاهه، لا يشكل سوى انتصارات صغرى في حرب طويلة وملحمية. لقد بدأنا للتو السير في طريق تحقيق الإنسان لذاته بشكل كامل، وهي طريق مخوفة بالعراقيل.

وإذا أردنا مواصلة السير في طريق تحرير الإنسان من البؤس، وإذا أردنا تحويل التنمية وحقوق الإنسان إلى شيء أكثر من الحلم الطوباوي، الذي تشكله اليوم لمئات الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم، فإننا سنحتاج إلى أكثر من

التنمية، بقدر ما ينتابنا المزيد من الحزن جراء تواطؤ البلدان الفقيرة في تدمير مستقبلها. والحقيقة أنه من الفاجع أن حكومات بعض أكثر البلدان تخلفا تواصل تزويد قواتها بالدبابات، والطائرات الحربية، والصواريخ، متصورة أنها تحمي سكانا يعانون من المجاعة والجهل.

إن منطقتي من العالم لم تسلم من هذه الظاهرة. ففي عام ٢٠٠٥، أنفقت بلدان أمريكا اللاتينية ٢٤ بليون دولار تقريبا على الأسلحة والقوات - وهو مبلغ ارتفع بـ ٢٥ في المائة، بالقيمة الحقيقية، على مدى العقد الأخير، وازداد بشكل كبير في العام الماضي. لقد دخلت أمريكا اللاتينية في سباق جديد من أجل التسليح، على الرغم من أنها لم تكن أبدا أكثر ديمقراطية مما هي عليه الآن، وأن الصراعات العسكرية بين البلدان كانت قليلة جدا في القرن الماضي.

وفي ذلك الصدد، أو من أنه من حق الكوستاريكيين الشعور بفخر شديد. فمنذ عام ١٩٤٨، وبفضل رؤية رئيسنا السابق، خوسي فيغويريس، وهو رجل بالغ الحكمة، ألغت كوستاريكا جيشها، وأعلنت السلام بينها وبين العالم، مما مكنا من تحسين أحوالنا المعيشية.

وكما فعلت قبل ٢٠ سنة في أول رسالة أوجهها إلى الجمعية العامة، يمكنني القول اليوم بارتياح إنني أنتمي لبلد خال من الأسلحة، وأن أطفالنا لم يسبق لهم أن شاهدوا دبابة، أو طائرة عمودية هجومية، أو سفينة حربية، أو مدفعا. وكما فعلت قبل ٢٠ سنة، يمكنني القول إن الآباء والأجداد في بلدي، يشرحون للشباب غرابة الشكل الهندسي لبعض مدارسنا، الناجم عن كون تلك المدارس كانت في الماضي البعيد ثكنات عسكرية. يمكنني القول إن أياً من مواطنينا في وطني، رجلا أو نساء لا يعرف، القمع، ولا يعيش في المنفى أي كوستاريكي. يمكنني القول اليوم إن بلدي دولة تنعم بالحرية.

هذا بمثل واضح على تحريف الأولويات، إن لم نقل إنه أمد غير منطقي تماما؟

وفي الحقيقة، المهم في أحر المطاف هو العقلانية. ومنذ الأحداث المأساوية لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، زاد الإنفاق العسكري العالمي بما يربو قليلا عن ٢٠٠ بليون دولار. وليس هناك أدنى مؤشر يفيد بأن هذه الزيادة الهائلة قد جعلت العالم أكثر أمنا، والتمتع بحقوق الإنسان أوسع نطاقا. بل، على النقيض من ذلك، يتفاقم شعورنا بالضعف والهشاشة.

وربما حان الوقت للتفكير في سبل أخرى لاستخدام تلك الموارد. وربما حان الوقت لكي نعي أنه يمكننا، بمبلغ أقل من ذلك بكثير، ضمان الوصول إلى الماء الصالح للشرب، والتعليم الأساسي لكل شخص في العالم. وربما يتبقى ما يكفي، كما اقترح غابرييل غارسيا ماركيز ذات مرة، "لتعطير شلالات نياغارا بعبق خشب الصندل في يوم من أيام الخريف". وربما حان الوقت لكي نفهم أن هذا هو ما قد يزيد إحساسنا بالسعادة والأمان.

إن كل قطعة سلاح دليل واضح على التأخير في تلبية احتياجات الفقراء. ولست أنا وحدي من قال كذلك. فالعبارة ذاتها قالها، بشكل مشهود، رجل حرب، هو الرئيس أيزنهاور، منذ نصف قرن تقريبا:

"إن كل بندقية تُصنع وكل سفينة تُدشن وكل صاروخ يُطلق بمثل، في التحليل النهائي، سرقة من الجياع الذين لم يقدم لهم الغذاء وممن يشعرون بالبرد ولم يوفر لهم الكساء. فهذا العالم لا ينفق على السلاح الأموال فحسب. إنه ينفق عرق العاملين فيه، وعبقرية علمائه، وآمال أطفاله".

وبقدر ما نأسف لكون أغنى الدول، من خلال الإنفاق العسكري، تحرم أكثر البلدان الفقيرة من فرص تحقيق

وأقوى الحجج دفاعاً عن تحرير الاقتصاد هي أنه، بكل بساطة، يساعد على الحد من الفقر. وأتعبج أحياناً من إصرار البعض على أن العولمة قوة سلبية تزيد الفقر انتشاراً على الصعيد العالمي. بل على النقيض من ذلك: أفاد البنك الدولي أن عدد الشعوب التي تعيش في فقر انخفضت بنسبة تناهز ٢٠٠ مليون نسمة على مدى العقدين الماضيين، لأسباب ترجع إلى حد كبير إلى التقدم المحرز في الهند والصين - وهما بلدان أقبلتا على العولمة وتحرير أسواقهما بحماس كبير.

ويمكن الدفاع عن تحرير التجارة إذن على أساس ما تجنيه منه أفقر الشعوب الفقيرة من منافع. وإذا كنا نرغب فعلاً في التصدي للتحملي الأخلاقي المتمثل في الحد من الفقر، يجب علينا التحلي بالحكمة وتوخي الحذر، حتى نضمن نجاح جولة الدوحة. غير أنني أود التشديد على أن الدفاع عن تحرير التجارة يجب أن يكون صادقاً ومتسقاً. فعلى السعي إلى تحرير المبادلات التجارية بشكل متساو لجميع البلدان. ذلك أن بعض الدول المتقدمة النمو لا تمارس الضغوط من أجل إزالة العوائق التجارية سوى في القطاعات التي تتوفر فيها على ميزة نسبية، مما يستحيل الدفاع عنه أخلاقياً. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان النامية إلى تحرير التجارة في المجال الزراعي، وتطالب بذلك. وما لم نحقق تقدماً في هذه المسألة، سنضطر إلى مواصلة استعارة مقولة جورج أورويل الشهيرة، لنقول إن الكل سواسية في تحرير التجارة، لكن البعض أكثر مساواة من الآخرين.

وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة الإنمائية والتضامن من البلدان الصناعية، غير أن ما نريده منها في المقام الأول هو الثبات على مبدأ واحد. فإذا كانت تمتدح محاسن سوق حرة، فلتدعها تتحرر فعلاً. وإذا كانوا يشجعون في بلدانهم أشكالاً رائعة للعدالة الاجتماعية من خلال دولة الرفاهية، فليضعوا ذلك المبدأ موضع التنفيذ على صعيد دولي. وإذا

إن هذا مسار، لا بلدي ولا أنا على استعداد للتخلي عنه. والأمر لا يقف عند هذه الحد: إنه مسار نأمل أن تتبعه البشرية كافة. واليوم، أود اقتراح فكرة اليوم. أقترح بث الحياة في الإجماع الكوستاريكي، كي نوجد من خلاله آليات لإلغاء الديون، وتقديم الدعم المالي الدولي إلى البلدان النامية التي تزيد من الاستثمار في التعليم، والصحة، والسكن، وتنقص منه في الجنود والأسلحة. لقد آن الأوان لكي يكافئ المجتمع المالي الدولي ليس البلدان ذات الإنفاق المنظم فحسب، بل تلك التي تنفق بشكل أخلاقي أيضاً.

وأقترح علي الجمعية العامة كذلك التصديق، في أقرب وقت ممكن، على معاهدة لتجارة الأسلحة تحظر على البلدان نقل الأسلحة إلى دول، أو جماعات، أو أفراد، إذا وُجد سبب للاعتقاد أن هذه الأسلحة ستستخدم لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي، أو إذا كانت هناك مؤشرات واضحة على أنها ستستخدم لعرقلة عملية التنمية المستدامة.

وأمل أن توافق الجمعية العامة في هذه الدورة، على إنشاء مجموعة حكومية للخبراء، لصياغة نص معاهدة ملزمة بشأن موضوع نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

لقد حان الوقت لوضع حد لتجارة السلاح وما تخلفه من مسلسل لا ينتهي من القتل. وحين الوقت أيضاً لإفساح المجال أمام أشكال أخرى من التجارة - أي التجارة المشروعة والقانونية في السلع والخدمات - التي يرقن بها ازدهار شعوب العالم.

أدرك أن في الجمعية طائفة عريضة من الآراء بشأن أفضل السبل لتشجيع التجارة بغية إتاحة فرص حقيقية للبلدان كافة. وفي عالم يتسم بالعولمة، تواجه البلدان النامية تحدياً بسيطاً هو أننا: إذا لم نستطع تصدير المزيد من السلع والخدمات، فسبنتهي بنا الأمر إلى تصدير المزيد من الناس.

فيها عملية التسامح التي نمارسها كل يوم في هذه القاعة القاعدة وليس الاستثناء.

لقد تساءل الكاتب البريطاني الكبير ألدوس هاكسلي ذات مرة عما إذا كان هذا العالم جهنم كوكب آخر. لا أظن ذلك. بل هو مجرد مكان رائع ومعقد، تسكنه كائنات لم تكند تتجاوز مرحلتها الجنينية، وبالتالي، مثل الجنين، ما كادت تبدأ استيعاب قدرتها الهائلة على الخلق والتدمير.

وسواء كان ذلك في السراء أو الضراء، فإن نوعنا البشري يكتب تاريخه في شكل مسودة، وليس في صيغة نهائية، وهو في جدال ذاتي دائم - كما هو حال كل واحد منا - وفي صراع أبدي بين ملكي الخير والشر المتأصلين فينا. وفي هذا الصراع تكون انتصارات الروح الإنسانية، مهما بدت أكيدة، دائما ناقصة، وتدرجية، ومؤقتة، والانتكاسات تحدث دائما. والأرض ليست هي جهنم. إنها مكان لا مجال فيه للكمال - ولن يكون هناك أبدا، بل مجرد الصلاح والعظمة تتخللهما الحن، والأخطاء، والمعاناة.

إننا نعلم، بحكم الإنجازات المحرزة على مدى العقدين الماضيين التي لا يمكن إنكارها، أن الإنسان يواصل مسيرة التقدم، على الرغم مما يقاسيه من أحزان. لكن الوقت قد حان الآن لتصويب الأخطاء الفادحة، وتقويم سلوكنا، والكف عن السلوك التدميري الذي سيجعل مسيرتنا صوب التقدم أشد صعوبة واعوجاجا، بشكل غير محدود، مما يجب أن تكون عليه.

وما لم تنصد اليوم إلى الزيادة في الإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة، وما لم نشجع أفقر البلدان الفقيرة على استثمار مواردها النادرة في الحياة لا الموت، وما لم نتغلب على الخوف والنفاق اللذين يعيقان تحرير التجارة الحقيقي في جميع أرجاء العالم، وما لم نعزز المؤسسات والمعايير الدولية

كان شعار الديمقراطية لديهم سائدا داخل حدودهم، فليدعموا ميزان قوة أكثر عدلا في جميع المنظمات الدولية.

ويتمثل التحدي الثالث الذي أود الإشارة إليه، اليوم، في تعزيز الحكم العالمي وإصلاح المؤسسات. وتبدأ هذه المهمة بالدفاع عن تعددية الأطراف والتزام جميع البلدان التزاما تاما بالقانون الدولي والمبادئ الأساسية للميثاق، وهي أهم وسائل الحماية من انتشار الفوضى في العالم. وكوستاريكا، بالنظر إلى عدم توفرها على جيش، هي أشد البلدان احتياجا لنظام دولي فعال لضمان أمنها.

ومن المهم لأقوى الدول في العالم فهم أن بقاء القانون الدولي والأمم المتحدة أساسي لضمان أمنها الذاتي، وأن مجرد وجود هذا المنتدى، يشكل واحدا من أعظم إنجازاتنا، وأن الأمم المتحدة تمثل انتصار الأمل على الخوف، والتسامح على التعصب، والعقل على القوة.

وإذ أفأف هنا اليوم، كم كنت أتمنى لو أنني أستمتع مرة أخرى إلى الصوت القوي لجون ف. كينيدي، وهو يقول للعالم، كما فعل عام ١٩٦١.

”لنلك الجمعية العالمية لدول ذات سيادة، أي الأمم المتحدة، التي تجسد آخر أفضل آمالنا في عصر تجاوزت أدوات الحرب فيه أدوات السلام، نجدد تعهدنا بتقديم الدعم - لمنعها من أن تصبح مجرد منتدى لتبادل الشتائم، وبتعزيز حمايتها للجدد والضعفاء، وتوسيع نطاق المجال الذي يمكن لأوامرها أن تسري فيه“.

هذه هي العولمة التي يمكن أن تغير حياة البشرية جمعاء إلى الأفضل - وهي عولمة تكون فيها كل البلدان، كما نحن هنا، سواسية في الحقوق، وعولمة يمكن لكل شخص فيها إسماع صوته والاستماع لأصوات الآخرين، وتشكل

وأود أن أعرب عن أسمى آيات تقديرنا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، السيد يان إلياسون، لتفانيه وحماسه ولقيادته البارعة خلال العام الماضي. وتطلع الآن بإخلاص إلى العمل مع رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحالية الشيخة هيا راشد آل خليفة، وأتعهد لها بدعم لاتفيا التام لها. وأهنتها أيضا على كونها ثالث امرأة على الإطلاق تتراأس الجمعية العامة.

ومنذ عام مضى، احتفلنا بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة بوضع خطة إصلاح واسعة النطاق من أجل إعداد المنظمة لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين. ومع تزايد عمليات الأمم المتحدة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في ميادين حفظ السلام والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان يجب أن تواصل الأمم المتحدة تكثيف أنشطتها لكي تلي الاحتياجات العاجلة للملايين من البشر عبر العالم.

وتطرح الحالة الراهنة أمامنا تحديات ضخمة على الصعيد العالمي تتطلب منا أن نعمل على سبيل الاستعجال وتنسيق فيما بيننا. ولن يكون بوسعنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نقلل من حدة الفقر المدقع الذي يثقل كاهل البلايين من البشر في هذا الكوكب إلا إذا جتمعنا مواردنا وضاعفنا جهودنا. ويتعين علينا متابعة حملتنا ضد الوبلات التي نعرفها جيدا والتي تشمل الأمراض المعدية وتدمير البيئة العالمية.

(تكلمت بالانكليزية)

ويمكننا أن نشعر بالارتياح إذا وضعنا في الاعتبار أنه تم اتخاذ عدد من التدابير الجادة والمهادفة لتخفيف محنة الفقراء في العالم. ويجب متابعة تلك الخطوات الهامة بتدابير مستمرة لمساعدة أشد الأمم فقرا في العالم على تحقيق درجة أكبر من الاعتماد على الذات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تبذل

التي يمكنها حمايتنا من الفوضى العالمية، سنحكم على أنفسنا بالمشي على شفا الهاوية، والاشتراك في أعمال لا طائل منها، مما يجتم علينا البدء من جديد، على غرار سيزيف، بعد كل إنجاز.

وأؤمن بأن علينا استكمال التفاؤل بالشجاعة وإرادة التغيير. واعتبر أنه حان الوقت لكي تبني الإنسانية أفضل مستقبل يمكن أن نحلم به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن

الجمعية العامة، أود الإعراب عن شكري لرئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد أوسكار آرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعدة الجمعية العامة.

خطاب السيدة فايرا فايكي - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

تلقيه رئيسة جمهورية لاتفيا.

اصطحبت السيدة فايرا فايكي - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن

أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة فايرا فايكي - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة فايرا فايكي - فرايرغا (تكلمت

بالفرنسية): أود أن استهل كلمتي بتهنئة جمهورية الجبل الأسود على انضمامها مؤخرا إلى منظمة الأمم المتحدة. ونحن ندرك تمام الإدراك التحديات التي يواجهها ذلك البلد، ونتمنى له كل النجاح في بناء دولة يسودها الأمن والرخاء.

والتنمية. وقد فرضت الزيادة الهائلة في حالات الهجرة غير القانونية في السنوات الأخيرة ضغطاً شديداً على النظام الدولي لحماية اللاجئين وملتزمي اللجوء. وينبغي التنسيق بين أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن مسائل الهجرة وجهود التعاون الإقليمي لزيادة فعالية تلك الجهود.

ومن سوء حظنا، أننا ما زلنا نرى الإرهاب مستمرا في تهديد السلام والأمن الدوليين. ولهذا، فإنني أرحب بالاتفاق الأخير بشأن وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، وأحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تكثف جهودها للوصول إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

لقد فشلنا في العام الماضي في إحراز أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتلك مسألة أساسية للسلام والأمن العالميين، وأشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تبدي استعدادها للمضي قدما وبخطوات أسرع في ذلك المجال.

ويتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تقدم استجابات عاجلة وفعالة عند نشوب الصراعات المسلحة. ويجب علينا أن نسعى لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أدوات أكثر فعالية وقبولا للأمن الجماعي. وفي كثير من الأحيان عجزت الأمم المتحدة في الماضي، عن أن تمنع عمليات الإبادة الجماعية واستمرار سفك الدماء - في الكونغو، وفي رواندا، وفي يوغوسلافيا السابقة، والآن في منطقة دارفور في السودان. وخلال السنوات العشر الماضية، ازدادت الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام إلى أربعة أمثالها، وإن كان ذلك غير كاف. ولا يمكن الوفاء بطلب الرد السريع من خلال آليات الأمم المتحدة

البلدان النامية قصارى جهدها لتنفيذ ممارسات الحكم الرشيد، وتعزيز مؤسساتها، والالتزام بحكم القانون.

ويجدر بنا التأكيد على أن الأمم المتحدة لا تزال أداة فعالة في البلدان التي تتوفر لديها إرادة سياسية للتعاون التام مع برامج الأمم المتحدة ومقترحاتها لتخفيف محنة الفقراء. وفي الوقت نفسه، أصبحت فعالية عمليات الأمم المتحدة أيضا موضع شك، ولم يكن هذا بلا سبب. ويتعين اتباع نهج أكثر إبداعا للتخفيف من حدة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المحددة. ومن بين تلك النهج، ينبغي لنا أن نسعى على نحو أكبر إلى تحقيق الاستخدام الفعال للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة.

وأذكر جيدا الشعور بالحماس الذي ساد اجتماع قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ عندما اعتمدنا إعلان الألفية. غير أن من المؤسف أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال بطيئا على نحو لا يمكن قبوله. وما برحت الإحصاءات عن معدل وفيات الرضع وعن صحة الأم، في جملة أمور، تبعث على الجزع الشديد. فليس لدى الملايين من إخواننا من البشر وسيلة للحصول على مياه شرب نظيفة، ناهيك عن وسائل الراحة الأخرى الأكثر تقدما. ولا يمكننا أن نظل غير مكترئين في الوقت الذي يتعين فيه عمل الكثير.

وفي بقاع شتى في العالم، يزيد من حدة البؤس الناجم عن الفقر أمراض فتاكة ومهلكة مثل مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. وفي حين تم تحقيق الكثير للحد من انتشار هذه الأمراض، ما زال يتعين إقامة المزيد من الشراكات مع الأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك العاملون في القطاع الخاص.

ومنذ أيام قليلة فقط، اختتمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حوارا رفيع المستوى عن الهجرة الدولية

نعمل معا لضمان أن هذه المؤسسة الجديدة، التي عقدنا عليها آمالا عريضة، تخدم بالفعل الغرض الذي أنشئت من أجله.

وفي هذه الدورة، سنواجه المهمة الصعبة المتعلقة بمواصلة إصلاح الأمم المتحدة. وعلينا أن نقر بأنه لا يمكن لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحصل تماما على كل ما تبتغيه من عملية الإصلاح. وينبغي ألا يرى أي عضو بأي حال من الأحوال أن المفاوضات الجارية المتعلقة بتلك الإصلاحات الضرورية تمثل لعبة يخسر فيها البعض ويكسب الآخرون. إذ يمكن التوصل إلى حلول يكسب فيها الجميع. وهي تقتضي عملا دؤوبا وقدرًا كبيرًا من الصبر ولكنها مسألة ممكن تحقيقها.

ومن الطبيعي أن يكون لدى مختلف البلدان أولويات مختلفة ومفاهيم شتى عن الأخطار. وهذه حقيقة من حقائق الحياة. ولذلك السبب على وجه التحديد نحتاج إلى الأمم المتحدة بوصفها المنتدى المركزي الذي يمكن فيه تحديد مصالحنا المشتركة وإعداد خططنا المشتركة بطريقة شاملة وديمقراطية. ولا بد لنا من الإصلاحات المتواصلة للأمم المتحدة لفائدتنا ومصالحنا جميعا، بدون استثناء.

والاتفاقات الدولية التي أبرمت في إطار الأمم المتحدة شرعية فريدة ووزن أخلاقي وسلطة سياسية. ولكن ليس سرا أنه يمكن في منظمة تتألف من ٢٠٠ عضو تقريبا أن تطول عملية صنع القرارات. ومع ذلك، على الرغم مما تتسم به وتيرة إصلاح الأمم المتحدة من بطء مضمّن حتى الآن، تم إحراز تقدم ملحوظ في غضون العام الماضي. ومن الحيوي أن تواصل الأمم المتحدة سعيها إلى إيجاد مزيد من الثقة والنوايا الحسنة بين كل بلداننا، لأنه لا يسعنا بكل بساطة أن نفعل خلاف ذلك.

وهناك اتفاق عام بأن الوقت قد حان للقيام بإصلاح جاد لنظام إدارة الأمم المتحدة. ووجود أمانة عامة فعالة له

وحدها، فهذا يتطلب شراكة أنجع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وأحدث مثال على الحاجة إلى جهد متضافر لحفظ السلام هو الأحداث المأساوية التي وقعت في إسرائيل ولبنان هذا الصيف. وحفظ السلام يمكن أن يسهل الحلول ولكنه لا يملئها. ولن يكون هناك سلام دائم في العراق وفي أفغانستان، وأيضا فيما يتعلق بالصراع المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا إذا امتنعت الأطراف جميعها عن استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. وتتطلب التسوية الدائمة توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف في المنطقة للتفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل توفيقى، تعيش بموجبه دولة إسرائيل آمنة جنبا إلى جنب مع دولة مستقلة لفلسطين.

والأمم المتحدة في الوقت الراهن في وضع فريد يمكنها من الاضطلاع بدور قيادي في ميدان بناء السلام. ونتوقع من لجنة بناء السلام المنشأة حديثا أن تساعد البلدان الخارجة من صراعات على ألا تترلق إليها مرة أخرى، ونأمل أن تساعد اللجنة على تعزيز عمليات التعمير بعد الصراع والتنمية طويلة الأجل للمناطق التي تعاني من ويلات الحرب.

وبالإضافة إلى تعزيز السلام والأمن والتخفيف من حدة الفقر، تمثل حماية حقوق الإنسان واحدة من المهام الأساسية للأمم المتحدة. ويؤمل أن يساعد مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ حديثا الأمم المتحدة على توفير الاستجابة الفورية والفعالة في الحالات التي تتعرض فيها حقوق الإنسان للتهديد. ويتعين على المجلس أن يقوم بدور ريادي حقيقي حتى يعيد الثقة في الأمم المتحدة كحارس ومدافع ومعزز لتلك القيمة العالمية.

إلا أن فعالية مجلس حقوق الإنسان تعتمد كليًا على الإرادة السياسية للدول الأعضاء وتصرفها. ويجب علينا أن

ويجب ألا نهمل إصلاح مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يكون أكثر تمثيلاً لحالة العالم في عام ٢٠٠٦. وبينما ينبغي ألا يحجب هذا الموضوع بقية عملية الإصلاح، لا يمكن تأجيله كذلك إلى ما لا نهاية. ولا بد من إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، لأنها ستنشط عملية الإصلاح الشاملة وتمنحها زخماً إضافياً. وللمجلس الأمن دور مركزي يتعين عليه أن يؤديه في صون السلم والأمن الدوليين. وإذا ما أريد له أن يعمل حقاً بوصفه جهازاً فعالاً فلا بد له عندئذ من امتلاك قدرة أكبر وإبداء إرادة أقوى في عمله عند مواجهة الأزمات والضغوط الدولية ويجب أن يجد سبلاً أسرع لمواجهة نشوب الصراعات المسلحة.

وفي هذه الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، لا بد لنا من بذل قصارى جهودنا لإحراز تقدم في تكييف الأمم المتحدة مع احتياجات عصرنا وتحدياته. وستكون هذه آخر دورة تُعقد بقيادة الأمين العام كوفي عنان. ولقد أبدى السيد عنان، أثناء ولايته قيادة متميزة في إعداد جدول أعمال الأمم المتحدة وتحديد رؤية واضحة لأهدافها. ولذا، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليه بالشكر على تفانيه الذي لا يعرف الكلل للأمم المتحدة وعلى إعداد عملية الإصلاح التي تمس الحاجة إليها وعلى الشروع فيها. وسيرث خلفه جدول أعمال واسع ومعقد لا يمكن معالجته إلا عندما تبدي كل الدول الأعضاء أقصى قدر من التعاون والمرونة.

وتتطلب الأمم المتحدة أمينا عاما لديه الاستعداد للاستماع إلى آراء الجميع واحترامها ولكي يجب أن يتمتع في الوقت نفسه بالشجاعة الشخصية للحض على اتخاذ القرارات الضرورية التي تقتضيها مصلحة المنظمة بأسرها ولكن يحتمل ألا تكون محببة للنفوس. ويجب أن يتمتع الأمين العام بصفات القيادة والرؤية والتزاهة الموضوعية. ويجب أن يكون مواطناً عالمياً حقاً يشعر بنبض البشرية. ويجب أن

أهمية بالغة لقدرة منظومة الأمم المتحدة على التكيف في وجه التحديات المتغيرة. ولم تتخذ، حتى الآن، إلا خطوات أولية في عملية تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة. ولقد حان الوقت للقيام بتغييرات مجدية، ويحدوني الأمل في أن نحقق نتائج ملموسة أثناء انعقاد هذه الدورة الحادية والستين.

ويشكل استعراض الولايات عنصراً أساسياً آخر في عملية الإصلاح حيث كانت تطلعاتنا أكبر من النتائج المحققة. إذ لم يصنف سوى جزء يسير من العدد الكبير من الولايات ولا تزال مسألة ما ينبغي أن نفعل بها معلقة. فلا بد لنا من المضي قدماً بهمة وحيوية، آخذين في الحسبان أن هذه ليست عملية لتقليل التكاليف بطريقة عمياء، بل هي عملية متواصلة لتلقي الردود والمعلومات، وهي ضرورية لتحسين كفاءة عمل المنظمة وجودته. وسيمكننا الاستخدام الرشيد للموارد وتحقيق فعالية التكلفة من إنجاز المزيد باستخدام الموارد المتوفرة تحت تصرف الأمم المتحدة، بدون أي ازدواجية في الجهود.

وثمة شعور متعاظم بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحاجة إلى جمعية عامة متجددة الحيوية وأكثر فعالية. وأرحب بعقد اجتماعات منتظمة بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق أقصى قدر من التكامل بين تلك الهيئات الرئيسية. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الأساسية لعملنا وينبغي أن نسترشد بها بروح التعاون لا التنافس. إذ أن إنفاق الوقت والجهد في التنافس بين الهيئات الأساسية للأمم المتحدة هدراً يحمل في طياته بذور الفشل ولا طائل منه. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تأمل في أداء الدور الريادي الفعلي الذي يتعين عليها أن تمارسه بغية تلبية احتياجات المجتمع الدولي برمته إلا بتجاوز تلك الانقسامات الداخلية.

إن العالم يحتاج إلى أمم متحدة قوية، ويتعين علينا بصفتنا قادة أن نمد جسور التفاهم إذا ما أردنا أن تكون الأمم المتحدة بالقوة المطلوبة. ولا بد لنا من إبقاء الهدف الرئيسي لمؤسسي الأمم المتحدة حيا، إذ ألوا على أنفسهم بإنقاذ "الأجيال القادمة من ويلات الحرب". ويحتم علينا واجبا إزاء أبنائنا الذين سيرثون هذا الكوكب، أن ننقذهم أيضا من ويلات الإرهاب والجوع والمرض.

وبسبب تجربتي الشخصية بصفتي طفلة شهدت الحرب ولاجئة عرفت الخوف والبرد والفقدان والجوع، أحث قادة العالم على إنقاذ كل طفل بوسعنا إنقاذه من تلك التجارب. ويتمثل هدفنا المشترك في نشر ما حققه العديد من البلدان فعلا من سلام وحرية ورخاء في جميع أرجاء العالم. وهذه مسألة يمكن تحقيقها؛ ويجب تحقيقها ولكننا لا نستطيع تحقيقها إلا بعملنا كافة معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة فايرا فايكي - فرايبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحبت السيد إلياس أنطونيو ساكا غونزاليس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونزاليس، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

يتصف بالحماس وأن يبدي الالتزام بألا يدخر جهدا في التصدي لأشد التحديات إلحاحا.

واليوم، تقف الأمم المتحدة في مفترق طرق وتواجه الاختيار بين التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين بتضافر جهود كل دولها الأعضاء، أو الفقدان التدريجي لنفوذها في المجتمع الدولي.

وكما يعلم الكثير من الحاضرين هنا، أعلنت مؤخرا قراري بتقديم ترشيحي لمنصب الأمين العام. وأقدر ألما تقدير الثقة التي محضني إياها الأمين العام السيد كوفي عنان عندما عينني مبعوثا خاصا معنيا بإصلاح الأمم المتحدة. وأنا ألتزم شخصا بالتصدي للتحديات التي ينطوي عليها إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية بما في ذلك تحقيق المساواة بين الجنسين. وبينما تمثل النساء نصف سكان العالم، لم تكن امرأة قط على رأس هذه المنظمة. وأعتقد أن الوقت قد حان للنظر بجدية في ترشيح امرأة لمنصب الأمين العام.

إن ما حدث نتيجة للأحداث التاريخية التي شهدتها القرن العشرون أنه لم يكن هناك أي أمين عام ينتمي إلى منطقة أوروبا الشرقية على الإطلاق. بيد أن تلك المنطقة تتمتع بتجربة ثرية يمكن تشاطرها، وهي تتعلق بقدرتها على القيام بتغيير جذري وإحراز تقدم في فترة زمنية قصيرة للغاية.

ومع ذلك، ينبغي ألا يكون مبدأ التناوب الإقليمي المبدأ أو العامل الوحيد في اختيار أي مرشح. وبينما أشعر باحترام عميق للأشخاص الذين رُشحووا فعلا من إحدى مناطق العالم، ينبغي ألا تحد إجراءات الاختيار من حقوق وفرص المرشحين المحتملين الذين ينتمون إلى أي جزء آخر من العالم. ويجدوني الأمل في ألا يستند اختيار مجلس الأمن والجمعية العامة إلا على مؤهلات المرشحين وصفاتهم الشخصية ورؤيتهم.

الإسرائيلي والفلسطيني في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٦٩٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه و ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١١ آب/أغسطس، ونطالب بالامتنال لهما لأهميتهما يتيحان الفرصة لوقف الأعمال القتالية. وينبغي أن يمثل ذلك بداية فترة جديدة في السعي إلى حل سياسي تفاوضي للصراع في لبنان وفي الشرق الأوسط.

ونحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن من الأساسي لإحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط نزع سلاح كل المجموعات المسلحة الناشطة خارج نطاق القانون وخارج سيطرة الحكومة في المنطقة، فضلا عن ممارسة الحكومة لكامل سيادتها على أراضيها. وفي هذا نرى أن من الأهمية الأساسية أن تواصل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الاضطلاع بدور استباقي حاسم في التوصل إلى حل دائم وشامل ومستدام في الشرق الأوسط، وإعادة توجيه عملية السلام.

وبعد تحليل دقيق للحالة الدولية، والحالة في الشرق الأوسط بصفة خاصة، اتخذت حكومتي القرار بنقل سفيرها من القدس إلى تل أبيب، ونأمل أن يسهم هذا في تعزيز عملية السلام في المنطقة، وأن يكون تعبيرا عن التزامنا بالامتنال لقرارات الأمم المتحدة واحترامها.

ونأمل بالإضافة إلى الإسهام على نحو محدد في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، أن يساعد هذا القرار على تعزيز عرى الصداقة والتفاهم بين بلدي وإسرائيل. ونود أيضا أن نعرب للشعب الفلسطيني عن مشاعر التضامن والصداقة معه. ويمكن أن يعول الشعب الفلسطيني على السلفادور في مواصلة السعي إلى تحقيق سلامه وأمنه ورفاهته.

خطاب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونزاليس، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس ساكا غونزاليس (تكلم بالإسبانية): نود أن نهني السيدة آل خليفة بانتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسنتين، ونحن على يقين بأن خصالتها الشخصية والمهنية المتميزة ستكفل الأداء الأمثل للأعمال المدرجة في جدول الأعمال. ويمثل هذا أيضا إقرارا بضرورة اشتراك المرأة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أتقدم بشكرنا الخاص إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده الدؤوبة وتفانيه في توطيد دعائم السلم والأمن، والاستقرار، وحقوق الإنسان، والتنمية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى إسهامه المقدر في إصلاح المنظمة.

يواجه المجتمع الدولي حاليا تحديات تتطلب منا أن نوليها اهتمامنا الفوري. إذ يوجد حاليا ما يزيد على ستة عشر صراعا مسلحا في العالم تشارك الأمم المتحدة في عمليات لحفظ السلام فيما يتعلق بها. وللسلفادور وجود في عدد من هذه العمليات، وهذا يبرهن على نحو ملموس على إيماننا بضرورة وجود نظام قانوني دولي، ومنظمة دولية قادرة على حل هذه الصراعات التي تهدد بشدة استقرارنا.

وتترتب على حالة عدم الاستقرار آثار يعجز عنها الوصف من حيث الخسارة في الأرواح البشرية، وتدمير الهياكل الأساسية، واللاجئين، والمشردين، ونقص الموارد اللازمة للحياة. ويؤثر هذا على المناطق المتضررة، وكذلك على الأحوال السياسية والاقتصادية والإنسانية في المجتمع الدولي بأسره.

لقد أتيت إلى هذه المنصة كي أتكلم لصالح السلام والأمن في الشرق الأوسط، فضلا عن الحوار والتفاهم، حتى يتسنى لنا أن نصل في الوقت المطلوب إلى حلول سياسية ودبلوماسية قابلة للاستمرار، تدعم إيماننا بحق الشعبين

وتمثل الإرهاب تهديدا حقيقيا بشعا ضد البشرية. ومن ثم، أود أن أؤكد من جديد إدانتنا القوية لكل أعمال الإرهاب بجميع أشكالها وصورها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها، بغض النظر عن الهدف المنشود.

ومن الأهمية الأساسية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الدولي لمكافحة هذا الداء في إطار حكم القانون، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وتتاح للأمم المتحدة الآن فرصة تاريخية لمكافحة الإرهاب الدولي عن طريق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب المعتمدة مؤخرا. إن خطر الإرهاب واقع يومي، غير أن فرصة التصدي له في تناول اليد. فلنعمل ما يتعين علينا أن نفعله لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب.

وتدرك السلفادور تمام الإدراك أبعاد هذه المشكلة وأثرها على المجتمع. ولهذا فإننا من بين البلدان الرئيسية التي تشجع على اتباع نهج شامل في هذا الصدد. ونحن لا نكفح هذه المجموعات مباشرة فحسب، وإنما نستخدم أيضا أساليب وقائية، تتمثل في إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. ونحن مقتنعون بأن هذه المهمة لا يمكن التعامل معها بصورة فردية. فالمطلوب هو العمل الجماعي والتنسيق والتعاون الدوليين.

ونعتقد بهذا الخصوص أنه يتعين على هذه المنظمة إقرار الإجراءات والآليات المتسقة مع الأدوات والبروتوكولات التي تتعامل مع الجريمة المنظمة ليتسنى لنا الوصول إلى توافق واسع في الآراء على المستوى الدولي بهدف التصدي بفعالية أكبر لهذا الشر الذي يهدد مجتمعنا بصفة عامة وبصورة متزايدة. علاوة على ذلك، يجب علينا أن نضع سياسات وأن نتعاون تحقيقا لهذه الغاية. أشير هنا، على وجه الخصوص، إلى وضع برامج للشبان الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر أو الذين يخرجون على القانون في بلداننا.

ويعني الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة الحديث عن صلاحية وأهمية منظمة دولية يمكنها التعامل بصورة ملائمة مع الفرص والتحديات التي تواجهها في عالم اليوم.

وتدعم السلفادور تحقيق هذه الأهداف وتشارك بنشاط في ذلك. وما زلنا نعزز هذه الأعمال على الصعيد الوطني، ونأمل أن تعتمد الجمعية التشريعية قانونا لمكافحة الإرهاب في الأيام القلائل القادمة.

ونود، في ضوء الحالة العالمية على النحو الموصوف أعلاه، أن نغتنم هذه الفرصة كي نضم صوتنا إلى نداء المجتمع الدولي بشأن الاحتفال باليوم الدولي للسلام الذي قررت الجمعية العامة أن يكون في ٢١ أيلول/سبتمبر من كل عام. ووجهت الجمعية العامة نداء قويا بأن تقوم جميع الأطراف الداخلة في صراعات، أينما كانت، بوقف القتال والتفكير في إطلاق النار يؤدي إلى التفكير في الآثار السلبية للحرب ومزايا السلام.

ويتمثل واحد من أخطر التهديدات خطورة للسلام، والاستقرار الاجتماعي، وأمن المواطنين، والتنمية الاقتصادية، في مشكلة الجريمة المنظمة. ولقد تأثرت السلفادور، بالإضافة إلى بلدان أخرى في أمريكا الوسطى، بهذه المشكلة بصفة

فحسب، بل أيضا لأنه يجب ألا يسمح كوكب معلوم باستبعاد دولة ما من التعاون الدولي أو تهميشها. ويعزز مثل هذا التعاون الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات والمشكلات المشتركة التي يمكن أن تقوض نوعية الحياة وتحول دون تنمية الشعوب. ونؤكد هنا مجددا الحاجة إلى إفساح المجال لتمثيل ومشاركة تايوان في الأمم المتحدة، وبالأخص في الوكالات المتخصصة المرتبطة بطبيعتها بالمسائل الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن الموضوعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للسلفادور تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ولا سيما بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد في هذا الصدد أننا يجب أن نحصل على مساندة المجتمع الدولي ليتسنى لنا تنفيذ ومتابعة خططنا الإنمائية بغية تهيئة ظروف أكثر عدلا وانفتاحا تمكننا من الوصول إلى الموارد التكنولوجية ونقل التكنولوجيا والتكنولوجيا الصديقة للبيئة ودعم جيل القدرات الفنية والحصول على موارد مالية جديدة في ظروف مواتية. وحكومة السلفادور ملتزمة بقوة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما تنص عليه خطة حكومتنا ومن ثم فإننا نبذل جهودا ونخصص موارد، لا سيما من خلال برامج التأثير الوطنية، إلى جانب التعاون الدولي، مع التركيز بصفة خاصة على التعليم والصحة.

ورغم تسليمنا بأن كل بلد يجب أن يتولى المسؤولية الأساسية عن تنميته، فإن الدول المتقدمة ينبغي أن تسهم في إتاحة الفرص المطلوبة لتمكين البلدان الأقل نموا نسبيا من تقليل التأثيرات السياسية والاقتصادية للعجز الاجتماعي بتنفيذ إجراءات تمكننا من جني فوائد التجارة الحرة وعودة الاقتصاد والتعاون الدولي وزيادة طاقتنا الفنية وإنتاجيتنا. ويجب أن يتضمن ذلك الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة

ونعتقد أن من الأهمية بمكان على وجه الخصوص كسر هذا الجمود في المفاوضات وتسوية مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن، العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء، في أقرب وقت ممكن لكي يصبح المجلس أكثر تمثيلا بما يتماشى مع العدد الحالي للدول المنتمة لعضوية هذه المنظمة. وترى حكومتنا أن هذا موضوع في غاية الأهمية. لذا فإن من الضروري جعل هذه الهيئة أكثر تمثيلا لمنحها المزيد من الشفافية وجعلها أكثر ديمقراطية وشرعية ولا سيما في عملية صنع القرار بالنسبة للقرارات المهمة.

كما يجب الاعتراف ببعض الإصلاحات التي جرى اعتمادها ونحن نرحب ببدء عمل مجلس حقوق الإنسان الجديد ولجنة بناء السلام، التي تشرف السلفادور بعضويتها. وأود هنا أنؤكد مجددا التزام حكومة السلفادور باحترام وحماية حقوق الإنسان في الوقت الذي نقدم فيه للجنة بناء السلام الخبرة التي اكتسبتها السلفادور في عمليتها الناجحة للسلام. وينطبق هذا مبدئيا على بعض البلدان، مثل بوروندي وسيراليون، والتي يجري حاليا دراسة حالتها لتحديد أي منها ستمكن اللجنة من تقديم مشورة بشأنها إلى مجلس الأمن.

توجد في حياة الأمم دائما مسائل خاصة تقرر الوجهة والمصير في مسيرة هذه الأمم نحو المستقبل. وتمثل مسألة "جمهورية الصين" في تايوان إحدى هذه المسائل. فرغم كونها واقعا سياسيا نشأ بالتوازي مع دول أخرى وامتلاكها لجميع مقومات الدولة، فإنه لم يجر الاعتراف بوجودها حتى الآن وهذا الأمر يحرم ٢٣ مليون نسمة هم سكان تايوان من حق التمثيل في المنظمات الدولية، وبالأخص، في الأمم المتحدة. ونحن نعتقد بشدة أن الوضع في تايوان يتعين بحثه بصورة عملية في ضوء الواقع السياسي الراهن. والأمم المتحدة هي المنتدى الملائم للقيام بذلك حيث أنها لا ينبغي أن تعترف بحق التمثيل للشعب التايواني

المانحة والوكالات الإنمائية إلى المشاركة في هذا الاجتماع. ونأمل أن تُثري المشاركة والمساهمات تحليلنا وأن تعود بالفائدة على الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي تُستبعد بصورة متكررة من الصناديق الإنمائية.

وُثي حكومي أولوية رئيسية لجدول أعمال التنمية، لاسيما لتوسيع تغطية الخدمات الأساسية وخلق فرص للإنتاجية في المناطق والمجتمعات التي نرى أنها تستحق اهتماما استراتيجيا نظرا لمؤشرات الفقر وإمكانات النمو لديها.

ومن المعروف أن بلدي قد اعتمد مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحريات الاقتصادية والاستثمار الاجتماعي. وقد أكسبنا هذا ثقة المجتمع الدولي، التي نرى أنه لا غنى عنها لتهيئة الأجواء المؤدية إلى تعبئة مصادر بديلة للتمويل تتيح إقامة البرامج الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر.

وقد فعلنا الكثير منذ بداية مدة عملنا في هذا المنصب للبحث عن أشكال ابتكارية للتعاون، من قبيل الأشكال التي تتيحها صناديق الألفية المختلفة. وقد منّا طلبا بإنشاء حساب لتحديات الألفية بغرض تمويل برنامج قطري يقوم على الحوار الوطني ويشترك فيه مواطنونا. وسوف يشكل استراتيجية شاملة متكاملة تعود بالفائدة المباشرة على أكثر من ٨٥٠.٠٠٠ شخص من سكان ٩٢ بلدية في شمال السلفادور، مما يسهم في الحد من الفقر في تلك المنطقة.

ولا يقل عن ذلك أهمية بل ويكمله بشكل وثيق في رأينا أن يشمل التعاون الدولي القائم على التضامن مبادلة الدين لأغراض الاضطلاع بالبرامج الاجتماعية. ونرحب بمقترحات وقرارات بعض البلدان المتقدمة نموا، التي تدعم هذه الآليات، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، فتشجع بذلك البلدان التي تحترم التزاماتها المتعلقة بالديون الأجنبية. ولا شك أن في هذه الأنشطة تعزيزا للديمقراطية والحرية.

من الناتج المحلي الإجمالي كمعونات رسمية للتنمية. ونعبر عن تقديرنا وإعزازنا للبلدان التي قامت بذلك.

ونرحب بجماعة في هذا الصدد باعتماد قرار الجمعية العامة بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية لعام ٢٠٠٥. إن من الأهمية بمكان أن نلتزم جميعا بالأهداف الإنمائية للألفية التي حددناها لأنفسنا. ونعتقد بشدة أن البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط يجب عدم استبعادها من التعاون الدولي والمساعدات الفنية والمالية، سواء كان ذلك بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف، ولاسيما البلدان التي وازبت على الإدارة المسؤولة والجيدة للموارد التي حصلت عليها من خلال التعاون الدولي والمالية العامة. ولكن ورغم التقدم الذي أحرز في تحسين نوعية الحياة لشعوبنا، لا تزال هناك مجموعات من السكان تعاني الفقر المدقع وتحتاج إلى التعاون والمساعدة الدولية لاستكمال الجهود التي نبذلها لتحقيق هذه الأهداف.

ولا يوجد سبيل آخر سوى هذا بالنظر إلى أن البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض مازالت تواجه تحديات في عملية التنمية. ولذا فإننا نود توجيه نداء مدو إلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات الدخل المتوسط والوكالات المالية المتعددة الأطراف ليصبحوا شركاء حقيقيين وحلفاء استراتيجيين ليتسنى لنا التغلب على المشكلات وليساعدونا في تعزيز جدول أعمال التنمية والتقدم لشعوبنا.

ويسعدني أن أعلن في هذا الإطار أن السلفادور تزمع عقد منتدى العام القادم للبلدان ذات الدخل المنخفض على أمل توحيد المعايير والمواقف بخصوص هذا الموضوع، فضلا عن بحث سبل تعزيز التعاون والمساعدة الفنية والعلمية والمالية بين الدول المشاركة. وفي هذه المناسبة، فإننا ندعو بجماعة البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض وكذلك البلدان

عملية دينامية ومعقدة تشمل جوانب مختلفة منها تدفقات الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات. وهي تشمل الحقوق والواجبات والتنظيم والمساعدات والتعاون والعمليات القانونية والتشريعية والتحليل والدراسات والأبحاث بشأن هذه المسألة، والإشراف بعد ذلك من قبل منظومة الأمم المتحدة لإكمال الجهود على الصعد المحلية ودون الإقليمية والقارية.

وأرحب بنتائج هذا الحوار وأعرب عن الأمل في أن تولي الأمم المتحدة مسألة الهجرة اهتماما متوازنا وإنسانيا وعادلا.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سوف نحتفل بذكرى مرور خمسة عشر عاما على توقيع اتفاقات السلام للسلفادور. ومنذ خمسة عشر عاما، كان السلفادوريون على اقتناع كامل بأننا جديرون بمستقبل أفضل وبلد ديمقراطي يعاد بناؤه، بلد تسوده المصالحة والحرية لنا ولأطفالنا. ويمكننا اليوم أن نفخر بالمحاولة التي قمنا بها وأن نفخر بحق بالالتزامات المربوطة في تشابولتيبك، التي ينبغي أن تسود روحها ونحن نواصل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في بلدي.

وأود أن أعرب عن تقدير عام لشعب السلفادور بأسره على تفانيه في قضية السلام والمصالحة الوطنية. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للرجال والنساء الذين وقعوا اتفاقات السلام، الذين كان عملهم التاريخي أساسا لدولتنا في الحاضر والمستقبل. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير خاص للأمم المتحدة على عملها ولوساطتها الفعالة التي أدت إلى إنجاز عملها في عام ٢٠٠٣ في رصد اتفاقات السلام وبلدان مجموعة أصدقاء السلفادور على دعمهم الهام من أجل النجاح في إكمال عملية السلام.

ونرى أن أسعار النفط رغم هبوطها ما زالت مرتفعة بحيث لا تشكل خطرا على جهود البلدان النامية للنهوض باقتصاداتنا وتعزيزها فحسب، وذلك لأنهما تزيد تكلفة الصادرات والواردات، وتقلل الدخل وتخلق التضخم. كما أن لها تأثيرا سلبيا على سلسلة الإنتاج وعلى الضروريات والخدمات الأساسية، وتفتح الطريق أمام إمكانية حدوث كساد عالمي، الأمر الذي من الواضح أنه سينطوي على تداعيات سياسية واجتماعية. ونرى ألا يستخدم النفط أداة لتحقيق أهداف من أي نوع، بل كوسيلة لتعزيز الاقتصاد العالمي بصفة عامة. ومن المهم تحديد القواعد لإنشاء سوق للنفط أكثر استقرارا وفي الوقت ذاته تعزيز الجهود التي نبذلها لإيجاد مصادر بديلة للطاقة تكون في المتناول وصديقة للبيئة.

وتمثل الهجرة بالنسبة للسلفادور إحدى الأولويات على جدول أعمالنا المحلي والدولي. وقد قررنا أن ننشئ لأول مرة في تاريخ السلفادور، منصب نائب وزير للخارجية لشؤون السلفادوريين المقيمين بالخارج، وهو منصب حكومي رفيع المستوى داخل وزارة الخارجية، تتمثل وظيفته الرئيسية في خدمة المهاجرين من خلال سياسة شاملة متعددة الأبعاد. ومنصب نائب الوزير يعمل بنجاح. كما أن السلفادوريين المقيمين بالخارج يحتلون مكانا على جدول الأعمال الرئاسي.

وفي الأسبوع الماضي، عقدت الجمعية العامة حوارا رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وشاركت السلفادور مشاركة إيجابية ورأست أحد اجتماعات المائدة المستديرة. وأشعر بالامتنان للثقة التي أوليت إيانا. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا ما أعرب عنه وزير خارجية السلفادور في الحوار الرفيع المستوى. فنحن نشدد على أهمية هذه المسألة والحاجة إلى مواصلة المناقشات من منظور عريض القاعدة وإيجابي، يعطينا نظرة شاملة على مسألة الهجرة ومستوى فهم أعلى لها بوصفها واقعا اجتماعيا دوليا. وتتسبب الهجرة في

خطاب للرئيس رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة بفخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، في الأمم المتحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فينيتيان (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة جمهورية سورينام وشعبها، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحي إليكم يا سيدي الرئيسة، ولحكومة وشعب مملكة البحرين، تهنيتي الصادقة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ونعرب عن امتناننا لصاحب السعادة السيد يان إلياسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين لإسهامه في أعمال المنظمة. كما أود أن أتعهد بتقديم دعمنا للأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، وأن أعرب عن تقديري له على قيادته وإسهامه القيم في إيجاد تسوية للتحديات العالمية، وعلى دوره البناء في إعادة هيكلة الأمم المتحدة.

في عالم اليوم، لا يزال من التحديات الكبيرة ضمان الهياكل الأساسية الضرورية وكفالة توافر الخدمات الصحية والتعليم للجميع. فلا يزال النظام العالمي ينكر على الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي فرصة الإفلات من الفقر واستغلال قدراتهم ومهاراتهم في تحقيق التقدم والازدهار. ويلزم تعزيز التعاون في المجالات ذات الأهمية للبشرية إن أردنا أن نوجد مجتمعاً دولياً يمكن أن يوفر لجميع أفرادها فرصة عادلة للحياة الكريمة.

واليوم، الأمم المتحدة وهي منظمة أنشئت لتعزيز وتحقيق المبادئ والمثل العليا العالمية التي لا تزال صالحة في عالمنا المعاصر، ولا سيما المثل المتمثل في تعزيز التقدم لملايين الأشخاص من المكافحين في أرجاء العالم يومياً للحصول على حقوقهم الأساسية وكرامتهم وأهميتهم كبشر، أمامها خيار واحد: إما أن تتوقع وتصبح شيئاً دخيلاً على العصر، وإما أن تأخذ بأسباب الحداثة وتصبح منظمة يمكنها مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في دنيا العولمة المعقدة والمتراطة بمزيد من الكفاءة والفعالية.

ومن الواضح أننا جميعاً نرجو أن تكون المنظمة حديثة وقادرة على البقاء كي نواجه التحديات معاً، ولكن الدول الأعضاء هي التي ستقرر ما إذا كانت المنظمة سيلحقها التغيير لتفي بولايتها، خاصة في مجال صون السلام والأمن الدوليين، وتعزز احترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا سوف يتوقف علينا ما إذا كان الحاضر والمستقبل في عالم اليوم سيستند إلى الدبلوماسية أم سيحكم عليه باستعمال القوة لتسوية الخلافات في العلاقات الدولية. وهذه معضلة خطير لا بد لنا من حلها. والمهمة معقدة بسبب حجمها وتشعباتها، التي ترجع بدورها إلى تنوعها ذاته في وجه ظاهرة القوة وممارستها، ويجدوننا أمل في أن يسود العقل والضمير على القوة والسيطرة لصالح البشرية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس السلفادور على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونزاليس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

استنادا إلى الفهم المشترك لتأثير الأعمال التجارية في حفز التنمية والنهوض بالأوضاع الإنسانية.

وإسهام القطاع الخاص ذو أهمية محورية في السياسة الوطنية التي ترمي إلى تعزيز رأس المال البشري والهياكل الأساسية وفتح سبل الوصول إلى الأسواق العالمية. وننوه مع الارتياح بالدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال، ونرى أن يتضافر اتفاق الأمم المتحدة العالمي مع الشراكة من أجل التنمية. وينبغي أن يُسهم المجتمع المدني على نحو فعلي في الشراكة من أجل التنمية على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد الوطني. وينبغي أن تتواءم أنشطته مع جهود التنمية على الصعيد الوطني وتكملها.

ولا تقلل التحديات التي نواجهها في مجال السلام والأمن الدوليين عن ذلك خطورة. فالجهود المتزايدة التي تبذلها الأمم المتحدة لإنقاذ البشرية من آفة الحرب لا تكلل دائما بالنجاح. وما أكثر ما يواجه المجتمع الدولي بحالات تعرض للخطر الشديد سلامة الأفراد والمجتمعات.

وترى حكومة سورينام من الضروري لنا أن ندرك أن الأمم المتحدة لا تزال في الواقع بالنسبة لنا هي شراكتنا من أجل السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تستند هذه الشراكة إلى التصميم الراسخ من جانب جميع الدول على التعاون في التماس حلول عادلة ودائمة للمشاكل الملحة التي تؤثر تأثيرا ضارا على السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تهندي الشراكة من أجل السلام والأمن الدوليين في توصياتها بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التسامح والاحترام المتبادل والمصلحة المتبادلة، مما يؤدي إلى التعايش السلمي بين الدول وقيام علاقات حسن الجوار والوحدة في ظل التنوع.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في الآونة الأخيرة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وهذه بلا شك خطوة للأمام صوب إيجاد رد

ولا تزال الدعوة قوية لتهيئة بيئة دولية تمكن من التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويلزم أن يدعم المجتمع الدولي نداء الغالبية العظمى من أفرادها من أجل التمتع بشروط منصفة للتجارة، وزيادة سُبل وصول المنتجات القادمة من البلدان النامية إلى الأسواق، وإقامة هيكل مالي دولي أكثر فعالية وأكثر دعما.

وبالنظر إلى الأوضاع الدولية، تُعرب سورينام عن دعمها لتنفيذ الشراكة العالمية الدولية من أجل التنمية. ويمكن للشراكة من أجل التنمية أن تسترشد في قراراتها بالكثير من الالتزامات التي تم اعتمادها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، ولا سيما الالتزامات المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري. وينبغي أن ترمي هذه الشراكة إلى تنشيط الإرادة السياسية لجميع الدول في أن تنفذ تلك الالتزامات وتخلق فرصا حقيقية لجميع الدول في مجال التبادل التجاري، وللاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة واصل الفقر.

ولا يزال وفدي يدعو إلى إقامة نظام تجاري ومالي مستند إلى القواعد، يتسم بالثبات وعدم التمييز، ونظام دولي يشجع على العمل الكرم المنتج ويتيح منافع التكنولوجيا الجديدة لجميع أجزاء المعمورة. ولا بد أن يتركز محور الشراكة من أجل التنمية على تهيئة بيئة دولية داعمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية والأهداف المتعلقة بها بصفة خاصة.

وسيحتاج بناء شراكة عالمية من أجل التنمية إلى مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة وتعاونها، من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني على حد سواء. وينبغي أن تعزز الشراكة مشاركة القطاع الخاص، آخذة بعين الاعتبار إعادة تعريف دور القطاع الخاص في المجتمع،

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس جمهورية بوليفيا الدستورية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أيما، رئيس جمهورية بوليفيا الدستورية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): من دواعي الارتياح العظيم أن أكون هنا كي أمثل شعبي ووطني بوليفيا، ولا سيما حركة الشعوب الأصلية. فبعد ما يزيد على ٥٠٠ سنة من الازدراء والكرهية لشعوب كانت يوماً ما تعتبر متوحشة وحيوانات - شعوب حُكم عليها في بعض المناطق بالفناء - بدأنا نصحح خطأ تاريخياً. بدأنا نصحح أخطاء ٥٠٠ سنة، بفضل ما يسود اليوم من وعي، وبفضل الانتفاضة والكفاح من أجل حقوق الشعوب الأصلية.

وفي أثناء فترة الجمهورية، عندما كنا نتعرض أيضاً للتمييز والتهميش، لم يؤخذ كفاح الشعوب الأصلية في سبيل الحياة والإنسانية قط في الاعتبار. وطوال السنوات العشرين الماضية، من خلال تطبيق نموذج اقتصادي معين - الليبرالية الجديدة - استمر نهب مواردنا الطبيعية وخصخصة الخدمات الأساسية. ونحن مقتنعون بأن خصخصة الخدمات الأساسية هي أفضل السبل لانتهاك حقوق الإنسان.

وتقتضي هذه الاعتبارات البسيطة منا جميعاً - وتقتضي مني أنا شخصياً - أن نقول الحقيقة هنا عن حياة الأسر. لقد أتيت كي أعرب عن هذا الشعور فيما يتعلق

دولي فعال على الإرهاب، بما يتفق مع القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويشير وفدي مع الارتياح إلى أن هذه الاستراتيجية تشمل تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات. ولا يقل عن ذلك أهمية التسليم بأن بناء القدرات في جميع الدول عنصر رئيسي في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تنشأ شراكة حقيقية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتؤثر التجارة غير المشروعة في المخدرات والجريمة المنظمة أيضاً في الأمن الدولي. ويلزم زيادة التعاون على جميع الأصعدة إذا أريد للمجتمع الدولي أن يتمكن من التصدي لتلك التهديدات على نحو مناسب. وفي هذا الصدد، سوف تستضيف حكومة سورينام مؤتمراً لمكافحة المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. والغرض الرئيس من هذا المؤتمر هو تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان المشاركة، بهدف مكافحة الاتجار في المخدرات، وتفكيك المنظمات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظراً لما تولده من زيادة في مستويات الجريمة.

ويجب أن تكفل إعادة هيكلة الأمم المتحدة أن تظل المنظمة مصدر الإنصاف للمجتمع الدولي ودار العدالة الدولية وصنع القرارات المنصفة. وبالنظر إلى الحالة الدولية الإنمائية والأمنية التي هي أقل من أن تبعث على الارتياح، ينبغي لنا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نكون على استعداد تام لأن نتصرف وفقاً للميثاق، وأن نسخر الأجهزة الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، وأن نوحّد قوانا لصيانة السلم والأمن الدوليين، وأن نمارس قدراً أكبر من التسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار. وترى سورينام أن هذه الدورة للجمعية العامة يمكن أن تسهم على نحو هام في هذه الجهود.

أحل سلطتها وأراضيها أن تستعيد تلك الموارد الطبيعية لصالح الدولة البوليفية كي تكون تحت تصرف أفراد شعبها.

وعندما نتكلم عن استعادة مواردنا الطبيعية، يقولون لنا في حملة الاتهامات القذرة هذه أن حكومة إيفو موراليس لن تحترم الملكية الخاصة. وأريد أن أقول لهم إن حكومتي ستحترم الملكية الخاصة. صحيح إننا نحتاج إلى الاستثمار؛ ولكننا نحتاج إلى شركاء - لا رؤساء ولا ملاك لمواردنا الطبيعية. ونحن نفهم تمام الفهم أن البلد المتخلف اقتصاديا يحتاج إلى الاستثمار.

وأود أن أوضح للجميع عددا من الشواغل والاتهامات الكاذبة. إذا مارست الدولة البوليفارية حقوقها في الملكية على الموارد الطبيعية مثل الغاز الطبيعي، والمواد الهيدروكربونية، والبترو، لن تطرد أي أحد ولن تصادر أي شيء. وسيحترم المستثمرون؛ بل سيكفل لهم عائد على استثمارهم؛ والحق في جني الأرباح. ولكنهم لن يحققوا أرباحا طائلة كما فعلوا من قبل، ثم يفشلوا في حل مشاكل بلدي الاجتماعية.

لم آت إلى هنا لأعلم أحدا كيفية الحكم، ولم آت لتهديد أي بلد أو للبدء في فرض شروط على أي بلد. أود ببساطة أن أطلب، باعتبارنا منظمات دولية ودولا لديها روح التضامن وأما لديها مبادئ المعاملة بالمثل والأخوة، جميع الأطراف بالمشاركة في عملية التحرك نحو الديمقراطية. إننا مهتمون بشدة أن يكون هناك إدراك، في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة، للحاجة إلى العمل من أجل تحقيق تغيير سلمي.

ويدرك الجميع، في أمريكا الشمالية على الأخص وكذلك في أوروبا، أن الكثير من البوليفيين يغادرون بلادهم بحثا عن فرصة عمل. في الماضي كان الأوروبيون هم الذين يغزون أمريكا اللاتينية وبوليفيا على وجه الخصوص. ولكن

بإنسانية الشعوب الأصلية، وإنسانية شعبي؛ أتيت كي أعرب عن المعاناة الناجمة عن التهميش والاستبعاد؛ أتيت في المقام الأول كي أعرب عن الأفكار المعادية للاستعمار التي تعتمل لدى الشعوب التي تقاوم في سبيل المساواة والعدالة.

لقد بدأنا في بلدي السعي إلى إجراء تغيير ديمقراطي وسلمي عميق. ونحن الآن بصدد تحديد السبل اللازمة لإعادة بناء بوليفيا من أجل توحيد البوليفيين؛ وإعادة بناء بوليفيا للتقريب بين جميع قطاعات بلده ومناطقه؛ ولكن إعادة بناء بوليفيا بدون الثأر من أي أحد، وإن كنا قد تعرضنا للتمييز؛ وإعادة بناء بوليفيا بصفة خاصة لوضع حد لهذا الازدراء وهذه الكراهية للشعوب الأصلية. أقول هذا لأن والدي ذكرت لي أنها عندما كانت تذهب إلى المدينة، لم يكن من حقها أن تمشي في الميادين الرئيسية في مدن بلدي؛ ولم يكن من حقها منذ ٣٠ أو ٤٠ سنة فقط أن تمشي على أرصفة المشاة في الشوارع.

ولكننا، من حسن الطالع، قررنا أن نتجاوز ذلك الصراع الاجتماعي والعمالي وفيما بين الجماعات المحلية، لكي نخرط في صراع انتخابي جديد حتى يمكننا أن نحل بأنفسنا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والهيكلية القائمة. ونحن نرمي بقدرنا مع الجمعية التأسيسية الرامية إلى الإصلاح. وأود أن تشارك الأمم المتحدة في عملية التغيير السلمي والديمقراطي هذه التي هي أفضل شيء يمكن أن نفعله لعائلاتنا المهجورة والمهمشة.

ولا شك أن هناك بلدانا أخرى عديدة تواجه نفس المشاكل التي يعاني منها بلدي، الذي توجد فيه ثروات كثيرة جدا، ولكن يوجد فيه أيضا فقر واسع النطاق. وعلى مر التاريخ، قامت الحكومات الليبرالية الجديدة بسرقة مواردنا الطبيعية، ونهبها وبيعها بأسعار بخسة وتسليمها للشركات عبر الوطنية. وقد حان الوقت لطلائع كفاح الشعوب من

استخدامها في الأغراض الطبية، ليس في بلادي وحدها، ولكن في جميع أنحاء العالم.

ويجب على الأمم المتحدة أن تدرك أن دراسات علمية أجريت في جامعات أمريكية وأوروبية وأثبتت أن أوراق الكوكا ليست لها تأثيرات سلبية على صحة الإنسان. يؤسفني بشدة أن تصبح أوراق الكوكا محرمة لأن البعض لديهم عادة الإدمان. وإدراكنا من ذلك، فقد قررنا نحن منتجي أوراق الكوكا أنه لن يكون هناك إنتاج غير مقيد لأوراق الكوكا، لكن الإنتاج لن يتوقف أيضا. لقد ركزت السياسات المبنية على شروط في الماضي على منع إنتاج أوراق الكوكا تماما. لكن المنع التام لإنتاج أوراق الكوكا يعني اختفاء السكان الأصليين لبيرو من قبائل الكيشوا والسكان الأصليين لبوليفيا وبيرو وشمال شيلي من قبائل الايمارا والسكان الأصليين لبوليفيا من قبائل التشيكيثانو والموخينوس. وانتهى كل ذلك بتولي حكومة أخرى السلطة. إننا نعيش في بلد نام يواجه مشكلات اقتصادية ناجمة عن نهب مواردنا الطبيعية. وقد جئنا إلى هنا اليوم للبدء في استعادة كرامتنا وكرامة بلادنا.

وأرى أن من واجبي أن أقول بهذا الصدد إن أفضل إسهام في مكافحة تهريب المخدرات يتمثل في خفض الإنتاج بصورة طوعية متفق عليها دون وفيات أو إصابات. ولقد سعدت عندما علمت أن تقرير الأمم المتحدة يعترف بالجهود الأمينة والمسؤولة المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. فقد زادت الكميات المستولى عليها من المخدرات بنسبة ٣٠٠ في المائة. غير أنني سمعت بالأمس أن حكومة الولايات المتحدة تقول إنها لن تقبل زراعة الكوكا وأنها ستفرض شروطا علينا لحملنا على تغيير نظامنا.

وأود أن أقول إننا، مع احترامنا الكامل لحكومة الولايات المتحدة، لن نغير شيئا ونحن لسنا بحاجة إلى الابتزاز

يبدو أن الحال تغير الآن وأصبح الأمريكيون اللاتينيون والبوليفيون هم الذين يغزون أوروبا، كما فعلوا سابقا في الولايات المتحدة. لماذا؟ لأنه لا توجد وظائف في الوقت الحالي. والمطلوب هو عدالة التجارة وأن تكون تجارة تقوم بها الشعوب من أجل الشعوب وأن تكون تجارة تحل مشكلات العمالة.

لا شك في أن التجارة التي تقوم بها الشركات مهمة، لكن التجارة أكثر أهمية بالنسبة لصغار المنتجين. ولصالح هذه الجمعيات التعاونية والاتحادات والمنظمات التعاونية، فإن منتجتها هي التي يجب أن تذهب إلى أوروبا وليس إخواني وأخواتي. إن هذا ما نود أن نراه. وثمة حاجة إلى مزيد من الوعي من جانب المجتمع الدولي ليتسنى لنا حل مشكلة الهجرة.

لن يذهب إخواننا وأخواتنا للاستيلاء على آلاف الهكتارات كما فعل الآخرون عندما جاءوا إلى أمريكا اللاتينية حين جاءوا للاستيلاء على ثروتنا ومواردنا. ومما تجدر ملاحظته أنه حتى في بلدي، فإن ما تسمى التجارة الحرة تؤثر على الشركات الزراعية الكبيرة. ونتيجة لاتفاق التجارة الحرة الذي وقّعه كولومبيا مع الولايات المتحدة، خسر مزارعو فول الصويا والبوليفيون وحتى الشركات الزراعية الكولومبية حصصهم في السوق. وأنا مقتنع بأن من الأهمية بمكان أن نستورد ما لا نتججه وأن نصدر ما نتججه. ومن شأن ذلك حل المشكلات الاقتصادية ومشكلة البطالة.

وأريد أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى مسألة تاريخية أخرى بها قدر كبير من عدم العدالة، ألا وهي تجريم زراعة نباتات الكوكا. فأوراق الكوكا حضراء وليست بيضاء مثل الكوكاين. وأوراق الكوكا رمز لثقافة منطقة جبال الأنديز وبيضة الأنديز وآمال شعوبها. وليس من المقبول أن تكون أوراق الكوكا مشروعة لشركة كوكاكولا، في حين يحظر

بأن تطرد هؤلاء المجرمين الفاسدين الذين ارتكبوا جرائم إبادة جماعية والذين يقيمون هناك. وإذا لم يكن لديهم ما يخفونه، فلماذا لا يدافعون عن أنفسهم أمام القضاء البوليفي؟

وأنا ملزم بصفتي رئيس البلاد بتقديمهم للمحاكمة أمام النظام القضائي البوليفي. ولا أعتقد أن أي دولة ولا أي رئيس دولة يمكن أن يحمي مجرمين أو من أدينوا بارتكاب جرائم إبادة جماعية. وآمل، بفضل مساندة الشعب الأمريكي ومن خلال المنظمات الدولية، أن نقدم الذين تسببوا في خسائر مادية كبيرة وارتكبوا انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة، وإلا لن يكون هناك أي احترام لحقوق الإنسان بعد الآن.

وقد كلفني المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بأن أقول الآتي. في السابق كانت المناقشات حول حقوق الشعوب الأصلية تعقد في اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة المعنية بهذه القضية في جنيف وفي إطار منظمة الدول الأمريكية. لكنني علمت أن المناقشات نُقلت هذه المرة إلى أعلى الأجهزة، إلى الأمم المتحدة ذاتها.

وإنني أدعو الجمعية العامة، نيابة عن الشعوب الأصلية للعالم، ولا سيما الذين يعيشون في أيبالال - أمريكا حاليا - إلى أن تعتمد على عجل الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية للعالم: الحق في تقرير المصير والحق في العيش في مجتمعات والحق في عيش حياة مبنية على التضامن والمعاملة بالمثل وعلى الأخوة في المقام الأول.

هناك مناطق ومجتمعات لا توجد فيها ملكية خاصة، وإنما توجد فيها فقط ملكية اجتماعية. وكل ما نبتغيه نحن الشعوب الأصلية هو ببساطة أن نعيش حياة لائقة، لا حياة أفضل. فالحياة الأفضل تعني الاستغلال، والنهب، والسرقة، في حين تعني الحياة اللائقة العيش في سلام وأخوة، ولهذا فإن من الأهمية الفائقة أن تعتمد الأمم المتحدة، بعد عقد الشعوب

أو التهديدات. ولا يعدو ما يسمى منح الشهادات وسحب الشهادات في الحرب على الاتجار بالمخدرات أن يكون أداة لإعادة استعمار أو استعمار دول الإنديز. ونحن لن نقبل ذلك ولن نسمح به.

إننا نريد حقا تشكيل تحالف لمحاربة الاتجار بالمخدرات، ولكنه يجب أن يكون تحالفا حقيقيا وفعالاً. فالحرب على المخدرات لا يمكن أن تكون أداة أو ذريعة لإحضار دول الإنديز، تماما مثلما جرى اختراع فكرة الحرب الوقائية للتدخل في دول معينة في الشرق الأوسط. يجب أن نخوض معركة فعالة ضد الاتجار بالمخدرات. وأدعو الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق وتشكيل تحالف فعال لمحاربة المخدرات. يجب ألا تستخدم الحرب على المخدرات ذريعة أو حجة للهيمنة علينا أو إذلالنا أو لمحاولة إقامة قواعد عسكرية في بلادنا بدعوى محاربة الاتجار بالمخدرات.

كما أود انتهز هذه الفرصة، في إطار عملية التغيير التي نحن بصددتها، لأقول إننا نريد العدل، وهو أمر مهم لشعوبنا. وأعتقد أنه من خلال الجمعية التأسيسية ستكون العدالة وطنية وستنتفي عنها صفة الاستعمار وستكون عدالة بحق. ولن تكون هناك عدالة أبدا ما دام هناك من ينتهكون حقوق الإنسان للآخرين وما دام هناك تهديد للشعوب بالتدخل العسكري.

إننا ملتزمون بصفتنا رؤساء حكومات ورؤساء دول بضمان كرامة البشرية بوضع حد لسياسة الحصانة من العقاب التي انتهجتها الحكومات السابقة لبلادي ولذابح الشعوب المطالبة بحقوقها الاقتصادية ومواردها الطبيعية. من غير المقبول أن يفلت مرتكبو الإبادة الجماعية والمجرمون الأكثر فسادا من العدالة وينتقلوا إلى الولايات المتحدة. وإنني أطالب الولايات المتحدة بصفتها دولة متقدمة وبكل احترام

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا الدستورية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب السيد إيفو موراليس أيمًا، رئيس جمهورية بوليفيا الدستورية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطُحِب السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أحمد نجاد (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصًا بالانكليزية): الحمد لله الرحمن الرحيم، الذي يسع علمه كل شيء، لإنعامه عليّ بفرصة أخرى لأخاطب الجمعية العامة باسم أمة إيران العظيمة، وكي أطرح على المجتمع الدولي عددًا من المسائل. والحمد لله القادر على كل شيء أيضا ليقظة الشعوب المتزايدة عبر العالم، ولحضورها الشجاع في شتى المحافل الدولية، وإعراجها بجسارة عن آرائها ومطامحها فيما يتعلق بالقضايا العالمية.

واليوم، تتوق البشرية بحماس إلى الالتزام بالحقيقة، والإخلاص لله، والتماس العدالة، واحترام كرامة الإنسان. ويشكل رفض السيطرة والعدوان، والدفاع عن المظلومين، والتطلع إلى السلام المطلب المشروع لشعوب العالم، ولا سيما للأجيال الجديدة والشباب المتحمسون الذين

الأصلية، وعلى نحو عاجل إعلان حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق في الموارد الطبيعية والحق في العناية بالبيئة.

ونحن الشعوب الأصلية، وخاصة الفقراء، نأخذ بثقافة الحياة، لا ثقافة الحرب. وهذه الألفية يجب بحق أن تكون عن الدفاع عن الحياة وإنقاذ البشرية. وإذا كنا نريد إنقاذ البشرية، يجب علينا أن ننقذ كوكب الأرض. ونحن الشعوب الأصلية نعيش في وئام مع أمنا الأرض، وليس فقط في تبادل وتضامن مع بني البشر. ويؤسفنا كثيرا أن السياسات والتناحرات القائمة على الهيمنة تدمر كوكب الأرض. وأرى أن من الأهمية بمكان أن تبدأ جميع البلدان والمجتمعات والمنظمات الدولية في إجراء مناقشة حقيقية لهذا الموضوع، من أجل إنقاذ كوكب الأرض، وإنقاذ البشرية.

ويجب أن تكون هذه الألفية الجديدة التي نعيش فيها ألفية للحياة لا للحرب، وألفية للناس لا للأمبراطوريات، وألفية للعدل والمساواة؛ ويجب توجيه جميع السياسات الاقتصادية نحو إنهاء أو، على الأقل، احتواء الخلافات أو ما يسمى بأوجه عدم التناسق بين البلدان وأوجه عدم المساواة الاجتماعية. ومن غير الوارد الآن تنفيذ سياسات تنطوي على الإذلال الاقتصادي للآخرين أو نهبهم، سواء كان ذلك بالقواعد المتبعة أو بالقوات.

وأود، مع كل الاحترام الواجب، أن أقول إن من الأهمية بمكان سحب القوات من العراق، إذا كنا نبغي احترام حقوق الإنسان. ومن المهم التخلي عن السياسات الاقتصادية التي تسمح بتركيز رأس المال في عدد قليل من الأيدي. وأرى أنه يجب أن تكون لهذه الإجراءات أهمية تاريخية من أجل تغيير العالم وتغيير النماذج الاقتصادية وسياسات التدخل. ونود، بصفة خاصة، أن تكون هذه فترة تمكننا من الدفاع عن البشرية وإنقاذها.

الثاني والجيل الثالث من الأسلحة النووية. لم يريدون هذه الأسلحة؟ هل الهدف من تطوير وتخزين هذه الأسلحة الفتاكة نشر السلام والديمقراطية؟ أم أن الأسلحة هي في واقع الأمر أدوات للإكراه والتهديد الموجه ضد الشعوب والحكومات الأخرى؟

إلى متى يجب أن تعيش شعوب العالم في ظل كابوس الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؟ ما الذي يلزم الدول التي تنتج وتمتلك تلك الأسلحة؟ كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسائلها؟ وعلاوة على ذلك، هل سكان تلك البلدان راضون عن تبديد ثروتهم ومواردهم على إنتاج هذه الترسانات المدمرة؟ أليس من الممكن الاعتماد على العدالة والأخلاق والحكمة عوضاً عن أدوات الموت هذه؟ أليست الحكمة والعدالة أكثر توافقاً مع السلم والسكينة من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؟ وإذا سادت الحكمة والأخلاق والعدالة، فإن القهر والعدوان سيزالان وستختفي التهديدات ولن يبقى هناك أي سبب للصراع.

وهذا طرح وجيه لأن معظم الصراعات العالمية سببها الظلم وعدم اكتفاء الأقوياء بل يريدون حرمان الآخرين من حقوقهم.

يؤمن الناس في أنحاء العالم بالعدالة وهم مستعدون لتقديم تضحيات من أجلها. أليس من الأسهل على الدول العالمية ضمان طول بقائها وكسب القلوب والعقول بمناصرة ونشر العدالة والعطف والسلام بدلاً من الاستمرار في نشر الأسلحة النووية والكيميائية والتهديد باستخدامها؟

لقد خبرنا التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها. هل حقق ذلك أي شيء للجنّة سوى تأجيج التوتر والكراهية والعداوة بين الأمم؟

أما المسألة الثانية فهي احتلال البلدان وتأجيج العداوات. مضت ثلاثة أعوام على احتلال العراق ولا يمضي

يصبون إلى عالم خال من التفسّخ، والعدوان، والظلم، وزاخر بالحب والتعاطف. ومن حق الشباب أن يلتمسوا العدل والحقيقة. ومن حقهم أن يبنوا مستقبلهم على أسس من الحب والتعاطف والطمأنينة. وأحمد الله القادر على كل شيء على هذه النعمة الجمّة.

ومن المؤكد أن ما تعاني منه البشرية اليوم لا يتفق وكرامة الإنسان. ولم يخلق الله العلي القدير البشر كي يقوموا بالاعتداء على الآخرين وظلمهم. وإن البعض، بإضرار نار الحرب والصراع، يوسعون بسرعة نطاق سيطرتهم، ويزيدون ثرواتهم المتراكمة، ويغتصبون كل الموارد، في حين يتضور آخرون من الفقر، والمعاناة، والبؤس نتيجة لذلك.

ويسعى البعض إلى حكم العالم بالاعتماد على الأسلحة والتهديدات، في حين يعيش آخرون في غير أمن وفي خطر على الدوام. ويحتل البعض أوطان آخرين على مسافة آلاف الكيلومترات من حدودهم، ويتدخلون في شؤونهم وسيطرون على نفطهم ومواردهم الأخرى وطرقهم الاستراتيجية، في حين يتعرض آخرون للقصف اليومي في ديارهم، ويقتل أطفالهم في شوارع وأزقة بلدانهم، وتحول منازلهم إلى حطام.

وهذا السلوك لا يليق بالبشر ويتنافى والحقيقة، والعدل، وكرامة الإنسان.

السؤال الأساسي هو: في ظل هذه الظروف، أين ينبغي للمقهورين أن يبحثوا عن العدالة؟ من، أو ما هي المنظمة التي تدافع عن حقوق المقهورين وتحمد أعمال العدوان والقمع؟ أين توجد العدالة العالمية.

وتسلط نظرة سريعة على بضعة أمثلة للقضايا العالمية الأكثر إلحاحاً المزيد من الضوء على المشكلة. والمثال الأول هو الانتشار غير المقيد للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. فقد أعلنت بعض الدول بفخر إنتاج الجيل

وهذه مأساة كبيرة تكاد لا توجد لها سابقة في التاريخ. وما زال اللاجئون يقيمون في مخيمات مؤقتة للاجئين ومات الكثيرون منهم وهم على أمل العودة يوما ما إلى أرضهم. هل يمكن أن يبرر أي منطلق أو قانون أو حجج قانونية هذه المأساة؟ هل يمكن أن يقبل أي عضو في الأمم المتحدة هذه المأساة لو كانت قد وقعت في وطنه؟

وذرائع تأسيس النظام الذي يحتل القدس الشريف واهية جدا لدرجة أن مسانديه يريدون إسكات أي صوت يحاول مجرد الكلام عنها، انظر إلى أنهم يخشون من أن يؤدي إلقاء الضوء على الحقائق إلى تقويض سبب وجود النظام وهو ما حدث فعلا. ولم تنته المأساة بإقامة نظام على أراضي الآخرين. ومن المؤسف أن هذا نظام أصبح، منذ تأسيسه، مصدرا دائما للتهديد وعدم الأمن في منطقة الشرق الأوسط. بشتن الحروب وإراقة الدماء وعرقلة تقدم بلدان المنطقة. كما استخدمت بعض الدول هذا النظام كأداة لبث بذور الفرقة والإكراه والضغط على شعوب المنطقة.

وربما تسبب الإشارة إلى هذه الحقائق التاريخية شيئا من القلق بين أنصار ذلك النظام. لكنها حقائق بسيطة وليست أساطير. إن التاريخ يكشف أمام أعيننا. والأدهى من ذلك مظلة المساندة غير المبررة المقدمة للنظام. يمكن أن نكتفي بمشاهدة ما يجري في فلسطين حيث يقصف الناس بالقنابل وهم في منازلهم ويقتل الأطفال في الشوارع والحارات. لكن لا توجد أي سلطة ولا حتى مجلس الأمن يمكن أن يقدم لهم أي مساندة أو حماية؟ لماذا؟

في هذه الغضون شكلت حكومة بصورة ديمقراطية ومن خلال انتخابات حرة في جزء من الأراضي الفلسطينية. ولكن بدلا من أن تلقى هذه الحكومة المساندة ممن يسمون بالمدافعين عن الديمقراطية، جرى اختطاف وزرائها وأعضاء

يوم واحد دون مقتل المئات من الأشخاص بدم بارد. والمحتلون غير قادرين على إرساء الأمن في العراق. ورغم تشكيل حكومة شرعية وتأسيس الجمعية الوطنية العراقية، فإن جهودا سرية وعلنية تبذل لزيادة عدم الأمن وتضخيم وتأجيج الخلافات داخل المجتمع العراقي وإثارة قلاقل مدنية.

وليس ثمة دليل على أن المحتلين يمتلكون الإرادة السياسية اللازمة لإزالة مصادر عدم الاستقرار. فقد اعتقلت حكومة العراق العديد من الإرهابيين لكن المحتلين ما لبثوا أن أطلقوا سراحهم بذرائع مختلفة. ويبدو أن تصاعد الأعمال العدائية والإرهاب يستخدم ذريعة لبقاء القوات الأجنبية في العراق.

أين يمكن أن يجد شعب العراق ملاذا ومن أي طرف يمكن لحكومة العراق أن تطلب العدالة؟ من يمكنه ضمان أمن العراق؟ إن عدم الأمن في العراق يؤثر في المنطقة بأسرها. هل يمكن لمجلس الأمن أن يقوم بدور في استعادة السلام والأمن في العراق في حين أن القائمين بالاحتلال أنفسهم أعضاء دائمون في المجلس؟ هل مجلس الأمن قادر على اتخاذ قرار منصف بهذا الخصوص؟

لننظر إلى الوضع في فلسطين. ترجع جذور المشكلة الفلسطينية إلى الحرب العالمية الثانية. وتحت ذريعة حماية بعض الناجين من الحرب، جرى احتلال أرض فلسطين من خلال الحرب والعدوان، الأمر الذي ترتب عليه تهجير الملايين من سكانها. ووضعت فلسطين تحت سيطرة بعض الناجين من الحرب الذين جلبوا بدورهم مجموعات أكبر من السكان من أماكن أخرى في العالم لم يتأثروا حتى بالحرب العالمية الثانية. وأقيمت حكومة على أرض الآخرين وجرى جمع سكان من جميع أنحاء العالم مما ترتب عليه طرد الملايين من السكان الشرعيين للأرض إلى الشتات وتحويلهم إلى مشردين.

على تلك الحقوق؟ إنها نفس الحكومات التي تستفيد من الطاقة الذرية ودورة الوقود. ولقد أساء بعض هذه الحكومات استخدام التكنولوجيا الذرية بتسخيرها لأغراض غير سلمية، بما في ذلك إنتاج القنابل النووية، بل إن البعض له سجل قائم لاستعمالها ضد البشرية.

فما هي المنظمة أو المجلس الذي ينبغي أن ينظر في تلك المظالم؟ هل مجلس الأمن في وضع يسمح له بذلك؟ وهل يستطيع أن يوقف انتهاكات حقوق البلدان غير القابلة للتصرف؟ هل يستطيع أن يمنع دولا معينة من عرقلة التقدم العلمي في بلدان أخرى؟ إن إساءة استخدام مجلس الأمن كوسيلة للتهديد والقسر مصدر قلق بالغ بحق. وبعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حتى حينما يكونون أطرافا في منازعات دولية، يروق لهم أن يهددوا الآخرين بمجلس الأمن، بل إنهم يعلنون عن إدانة المجلس لمعارضيتهم قبل أن يصدر المجلس قرارا بهذا الشأن.

والسؤال المطروح هنا هو: ماذا يمكن أن يبرر هذا الاستغلال لمجلس الأمن؟ ألا تقلل هذه الأعمال من مصداقية المجلس وفعاليتيه؟ وهل يمكن أن يعزز هذا التصرف قدرة المجلس على صيانة الأمن؟

وسيؤدي بنا استعراض الوقائع التاريخية الحديثة إلى نتيجة مؤسفة، وهي أن العدالة قد أصبحت ضحية القهر والعدوان. فقد أصبح كثير من الترتيبات العالمية غير منصف ومبني على التمييز واللامسؤولية، نتيجة للضغط غير المبرر من قبل بعض الدول القوية. وحلت تهديدات بعض الدول باستخدام الأسلحة النووية وغيرها من أدوات الحرب محل احترام حقوق الدول وصيانة السلام والطمأنينة وتوطيد دعائمها.

وفيما يتعلق ببعض الدول، لا تستمر الإدعاءات بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية إلا إلى المدى الذي يمكن

برلمائها بصورة غير قانونية وسجنهم على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

ما هو المجلس أو المنظمة الدولية التي ستصدي لحماية هذه الحكومة المحاصرة بصورة وحشية؟ لِمَ لا يستطيع مجلس الأمن اتخاذ أي خطوة؟

أود الآن تناول مسألة لبنان. عاش اللبنانيون مدة ٣٣ يوما تحت وابل من النيران والقنابل وشُرِّد قرابة ١,٥ مليون شخص من ديارهم. في تلك الأثناء، اختار بعض أعضاء مجلس الأمن عمليا تمجدا وفر للمعتدي فرصة واسعة لتحقيق أهدافه عسكريا. ورأينا مجلس الأمن وقد شلت حركته عمليا بفعل دول معينة لدرجة أنه لم يتمكن من الدعوة حتى إلى وقف إطلاق النار. وانتظر مجلس الأمن أياما طويلة دون أن يحرك ساكنا وهو يرى المناظر الوحشية للأعمال الإجرامية بحق اللبنانيين بينما تكررت مأس على غرار المأساة التي وقعت في قانا. لماذا؟

وفي جميع هذه الحالات، فإن الإجابة واضحة وضوح الشمس. عندما تكون الدولة التي تقف وراء الأعمال العدائية هي نفسها عضو دائم في مجلس الأمن، فكيف يمكن للمجلس الاضطلاع بمسؤولياته؟

أما المسألة الثالثة فهي عدم احترام حقوق أعضاء المجتمع الدولي.

وأود الآن أن أتكلم عن بعض مظالم الشعب الإيراني وعن أوجه الإجحاف التي يتعرض لها.

إن جمهورية إيران الإسلامية عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتسود الشفافية أنشطتنا الذرية كافة، وهي أنشطة سلمية علاوة على أنها واقعة تحت العين اليقظة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فلماذا إذن هذه الاعتراضات على حقوقنا المعترف بها قانونا؟ وما هي الحكومات التي تعترض

المتحدة يستطيع مساءلتها؟ هل يستطيع مجلس تتمتع فيه هاتان الدولتان بامتيازات خاصة كعضوين أن يتصدى لانتهاكاتهما؟ وهل حدث هذا قط؟ والحقيقة هي أننا كثيرا ما لمسنا العكس. فعندما يكون هناك خلاف بين هاتين الدولتين وأمة أو دولة أخرى فإنهما يعرضان هذه المسألة على مجلس الأمن كمدعين، ثم ينتحلان لأنفسهما في آن واحد أدوار المدعي العام، والقاضي، ومنفذ الحكم. هل ذلك نظام عادل؟ هل يمكن أن تكون هناك حالة أكثر وضوحا من التمييز وأكثر دلالة على الظلم من هذه الحالة؟

ومن المؤسف أن استمرار بعض الدول ذات الهيمنة في فرض سياساتها الاستيعادية على الآليات الدولية لصنع القرارات، بما فيها مجلس الأمن، قد أدى إلى إيجاد حالة متزايدة من عدم الثقة من جانب الرأي العام العالمي، تتسبب الآن في تقويض مصداقية وفعالية أكبر نظام عالمي للأمن الجماعي. إلى متى يمكن أن تستمر هذه الحالة في العالم؟ ومن الواضح أن سلوك بعض الدول يمثل أكبر تحد أمام مجلس الأمن والمنظمة كلها والوكالات التابعة لها.

والهيكل الحالي لمجلس الأمن وأساليبه عمله، وهي من تركت الحرب العالمية الثانية، لا تلبي توقعات الجيل الحالي والاحتياجات العصرية للجنس البشري. ومما لا يمكن إنكاره اليوم أن مجلس الأمن بحاجة ماسة وعاجلة جدا إلى المشروعية والفعالية. ويجب الإقرار بأنه ما دام المجلس غير قادر على التصرف باسم المجتمع الدولي بأسره بطريقة شفافة وعادلة وديمقراطية، لن يكون مشروعا ولا فعالا. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة المباشرة بين إساءة استخدام حق النقض وتضائل شرعية وفعالية مجلس الأمن قد ثبتت على نحو واضح لا سبيل إلى إنكاره. ولا يمكننا، ولا ينبغي لنا، أن نتوقع إزالة أو حتى احتواء الظلم والإملاء والقهر دون إصلاح هيكل المجلس وأساليبه عمله.

فيه استخدام تلك الإدعاءات كأدوات للضغط على دول أخرى وتخويفها. ولكن حينما يتعلق الأمر بمصالح أصحاب الإدعاءات، تصبح مفاهيم مثل الديمقراطية، وحق الدول في تقرير مصيرها، واحترام حقوق الشعوب وذكائها، والقانون الدولي، والعدالة، لا مكان أو قيمة لها. ويتجلى ذلك على نحو صارخ في الطريقة التي تعامل بها الحكومة المنتخبة للشعب الفلسطيني وأيضا في الدعم المقدم للنظام الصهيوني. فليس من المهم قتل الناس في فلسطين، أو تحويلهم إلى لاجئين، أو أسرهم، أو سجنهم، أو حصارهم، فهذا فيما يبدو لا ينطوي على انتهاك لحقوق الإنسان.

وليست هناك مساواة بين الشعوب في ممارسة حقوقها كما هو مقرر في القانون الدولي. فالتمتع بتلك الحقوق يعتمد على أهواء بعض الدول الكبرى. ومن الجلي أن مجلس الأمن لا يمكن استخدامه إلا لضمان أمن وحقوق بعض الدول الكبيرة. ولكن عندما يتعرض المستضعفون للقصص والتنكيل، فلا بد أن يبقى مجلس الأمن بمنأى عن هذه الأمور وألا ينادي حتى بوقف لإطلاق النار. أليست هذه مأساة ذات أبعاد تاريخية لمجلس الأمن المنوط به مهمة صيانة أمن البلدان؟

إن النظام السائد للتفاعلات العالمية المعاصرة يسمح لدول معينة بأن تعتبر نفسها معادلا للمجتمع الدولي وبأن تعتبر أن قراراتها تجبُّ قرارات ما يزيد على ١٨٠ بلدا آخر. وتعتبر هذه الدول نفسها سادة وحكاما للعالم بأسره، ولا تعطي الدول الأخرى إلا مركزا من الدرجة الثانية من النظام العالمي.

والسؤال الذي يتعين طرحه هو: في حالة ما إذا ما ارتكبت حكومة الولايات المتحدة أو حكومة المملكة المتحدة، وهما بلدان من الأعضاء في مجلس الأمن، اعتداء واحتلالا وخرقا للقانون الدولي، فأى جهاز من أجهزة الأمم

أنفسهم "المجتمع الدولي" من خلال استغلال النفوذ والضغط.

مواطني آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا متساوون. وجميع سكان الأرض الذين يزيد تعدادهم على ستة مليارات نسمة متساوون جميعا ويستحقون الاحترام. وتمثل العدالة وحماية الكرامة البشرية الدعامين الأساسيتين للحفاظ على السلم والأمن والسكينة في العالم.

وانطلاقا من ذلك، فإننا نقرر أنه لا يمكن تحقيق السلم والسكينة المستدامين في العالم إلا من خلال العدالة ومراعاة الجوانب الروحية والأخلاقية والعطف واحترام الكرامة البشرية. إن من حق جميع الأمم والدول العيش في ظل السلام والتقدم والأمن. فنحن جميعا أعضاء في المجتمع الدولي وبحق لنا جميعا الإصرار على تهيئة مناخ من العطف والحب والعدل.

ويتأثر جميع أعضاء الأمم المتحدة بالأحداث والتطورات المرة والحلوة في عالم اليوم على حد سواء. بوسعنا اتخاذ قرارات حازمة ومنطقية، وبالتالي تعزيز الفرص لحياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة. يمكننا معا اجتثاث جذور الأدواء المريرة وأسباب الألم، وعوضا عن ذلك فإنه من خلال نشر القيم العالمية والدائمة مثل الجوانب الأخلاقية والروحية والعدالة، يمكن لأمننا أن تذوق حلاوة مستقبل أفضل.

ويسعى الناس بالفطرة إلى الخير والفضيلة والكمال والجمال، مدفوعين في ذلك بطبيعتهم السماوية. وبالاعتماد على شعوبنا، يمكن أن نخطو خطوات هائلة نحو الإصلاح وتمهيد الطريق أمام الكمال البشري. إن قيم العدالة والسلام والفضيلة ستسود العالم بإرادة الله القدير إن عاجلا أم آجلا، شئنا أم أبينا. ولا مناص من أن نسهم بدورنا في نشر العدالة والفضيلة، بل إن ذلك أمر مطلوب.

وهل من المناسب أن نتوقع أن يتقيد هذا الجيل بقرارات وإجراءات صيغت منذ ما يزيد على نصف قرن مضى؟ ألا يحق لهذا الجيل أو للأجيال القادمة أن تصنع قراراتها بنفسها فيما يتعلق بالعالم الذي تريد أن تعيش فيه؟

إن الإصلاح الحقيقي اليوم لهيكل مجلس الأمن وأساليب عمله أكثر ضرورة من أي وقت مضى. والعدالة والديمقراطية تقضيان بوجوب احترام دور الجمعية العامة كأعلى جهاز في الأمم المتحدة. ويمكن للجمعية العامة حينئذ أن تضطلع، من خلال الآليات المناسبة، بمهمة إصلاح المنظمة، وبصفة خاصة إنقاذ مجلس الأمن من حالته الراهنة. وريثما يتم ذلك، ينبغي أن يصبح كل من حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والقارة الأفريقية عضوا دائما في مجلس الأمن، مع التمتع بحق النقض.

ونأمل أن يؤدي التوازن الناتج عن ذلك إلى الحيلولة دون الاستمرار في وطء حقوق الأمم بالأقدام.

من الضروري أن تجرد الجوانب الروحية والأخلاقية مكائها اللائق في العلاقات الدولية. لأنه دون الجوانب الأخلاقية والروحية المستقاة من تعاليم رسل الله، لا يمكن ضمان العدالة والحرية وحقوق الإنسان. ويكمن حل الأزمات البشرية المعاصرة في مراعاة الجوانب الأخلاقية والروحية وفي اختيار أشخاص مناسبين للحكم والإدارة يمتلكون الكفاءة والورع. وإذا أصبح احترام حقوق البشر الهدف المهيمن، فإن الظلم سيتلاشى وسينحسر العدوان والحروب.

والناس كافة مخلوقات الله ويجب كفالة كرامتهم واحترامهم جميعا. ولا يوجد من هو فوق الآخرين. ولا يمكن لفرد ما أو دولة أن تنتحل لنفسها امتيازات خاصة، كما لا يمكنها تجاهل حقوق الآخرين أو اعتبار

خطاب السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحِب السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

الرئيس دوارتي فروتوس (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، هل لي أن أعبر لكم عن السعادة الكبيرة لباراغواي برؤوسكم للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إن مؤهلاتكم الشخصية والمهنية تضمن نجاح هذه الدورة.

وأود أن أؤكد مجددا ما قلته أمام اجتماع القمة السابق. باراغواي ترى أن السلام والأمن والتنمية، مقرونة بالعدالة الاجتماعية، والديمقراطية وحقوق الإنسان هي الدعائم الأساسية التي يجب بناء العالم عليها لأنها مبادئ متشابهة يعزز بعضها بعضا. لا يمكننا أن نعتبر أنفسنا داخل مقصورة محكمة الغلق، لأننا إذا منحنا أعلى مكانة لطرف دون الآخر، فإن هذه الجمعية لن تكون هيئة تعددية تمثيلية، بل ستظل إرادة الصوت الواحد للدول مفروضة على دول أخرى.

يشكر وفدي الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره السنوي التفصيلي عن أعمال المنظمة (A/61/1). ومن الناحية المثلى لا ينبغي أن يقتصر سفر الأمين العام على الأماكن التي تدمر فيها الحروب الوحشية المدن، وتقتل الأبرياء والعزل من الناس. وقد يتغير شيء لو أنه سافر أيضا ليرى ذلك الجزء الشاسع من العالم الذي يسوده الفقر

فالله القدير والرحيم الذي خلق الكون هو أيضا سيده وحاكمه. وهو يأمر بالعدل ويأمر خلقه بأن يساند بعضهم بعضا في الخير والفضيلة والتقوى وليس في الانحطاط أو الفساد. والله يأمر خلقه بالعمل معا على طريق الاستقامة والفضيلة وليس في الآثام والذنوب. وقد دعا رسل الله جميعا بدءا من النبي آدم (عليه السلام) ومرورا بالنبي موسى (عليه السلام) والنبي عيسى المسيح (عليه السلام) وانتهاء بالنبي محمد (عليه السلام) البشرية إلى الوحدانية والعدل والإحسان والحب والعطف. أليس من الممكن بناء عالم أفضل استنادا إلى الوحدانية والعدل والحب واحترام حقوق بني الإنسان، ومن ثم تحويل العداوات إلى صداقة؟

أعلنها بكل ثقة أن عالم اليوم يحن أكثر من أي وقت مضى إلى أشخاص يتوخون العدل والاستقامة وقلوبهم ملؤها الحب لجميع البشر، كما أنه يحن في المقام الأول إلى الإنسان المستقيم الكامل والمخلص الحقيقي الذي وعدت به الشعوب جميعا والذي سيقوم العدل والسلام والإحسان على كوكب الأرض.

يا رب يا قدير، إن الرجال والنساء جميعا مخلوقاتك وقد أمرت لهم بالهداية والخلاص، من على البشرية التي تتعطش إلى العدل بالإنسان الكامل الذي وعدت به الجميع واجعلنا من أتباعه ومن الذين يناضلون في سبيل عودته وقضيته.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب الرئيس محمود أحمددي بنجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

المتقدمة النمو فحسب وإنما يطبقها أيضا شركاؤنا الإقليميون. وبهذه الطريقة يمكننا أن نتغلب بسرعة على الاختلالات والتمييز غير العادل.

إن المجتمع يتوقع من الديمقراطية ومن السياسيين المزيد من الإنجازات. فهو يتوقع من النظام الذي يكفل الحرية والمساواة أمام القانون أن يكون أيضا نظاماً يعزز رفاهة الجميع ويكفلها ويضع حداً للاستبعاد. ولسوء الطالع، لا يتجلى هذا المفهوم الأساسي للسياسة في تصرف العديد من الجهات الفاعلة. ففي الواقع العملي، تعتبر المصالح الضيقة، والأناية والحزبية أكثر أهمية وأعلى أولوية من مصالح الأمة. ويجري الآن التقليل من شأن الديمقراطية بصفتها نظام تكون فيه الحكومة في خدمة الصالح العام. ويؤدي هذا إلى اندثار هيبة السياسة والديمقراطية وتقليل قيمتهما، وخاصة في أمريكا اللاتينية.

ولا بد من تصحيح هذا الاتجاه الخاطئ الذي تسلكه السياسة في البلدان التي لا يوجد فيها تقليد ديمقراطي. إذ أننا لم نبن إلا ديمقراطية متدنية النوع، شبه ديمقراطية تكتنفها المؤامرات ضد الحكم الصالح وممارسة السلطة على أساس المشروعية وإرادة غالبية أفراد الشعب.

ونحن في باراغواي، على أية حال، نبذل جهداً ضخماً. فمعدل الانتظام في المدارس يشهد نمواً هائلاً. وقد أدى إصلاح التعليم الذي يشمل الآن التعليم العالي، إلى تعميم التعليم الأساسي من حيث الواقع العملي. ويمضي معدل الانتظام في المدارس الثانوية في نفس الاتجاه، في الوقت الذي تضاعف فيه معدل الانتظام في الجامعات عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على ضرورة الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص والأحوال. وتستطيع باراغواي مثلاً، وفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة ذاتها، أن تحقق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة

والاستبعاد الاجتماعي نتيجة لفوضى غير عادلة على الإطلاق على الصعيد الدولي، ثم يقترح حلولاً لها. فنحن نحتاج على سبيل الاستعجال إلى إقامة شراكة تضامن عالمية تكمل الجهود التي تبذلها بلداننا. وبهذه الطريقة وحدها سيكون بوسعنا أن نتصدى لمشاكل الفقر، والجوع، وعدم إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومن الجلي أن كل بلد مسؤول عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية بتطبيق السياسات السليمة لتعبئة الموارد المحلية. غير أن تلك الجهود الوطنية ينبغي أن تكلمها التزامات صريحة من البلدان المتقدمة بتعزيز وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وزيادة التوازن في العلاقات الاقتصادية وفي أسعار المنتجات.

وتبين تجربة البلدان المتقدمة ذاتها أنها ستواجه، في حالة عدم وجود تعاون خارجي، صعوبات في تحقيق الرخاء أو في إعادة تشكيل اقتصاداتها.

وتمثل الزيادة المتبادلة في الإنتاج وفي التجارة قوة دافعة للتنمية. غير أن الميل نحو زيادة تركيز التوسع الإنتاجي والمشاركة غير الكافية في فوائد التجارة العالمية، يحكمان على غالبية البلدان بالحياة على هامش التنمية. ولهذا السبب، تطالب باراغواي مرة أخرى بحق كل الأمم في المزيد من التكافؤ والعدل في المعاملة، بما في ذلك الحق في بناء شكل جديد من التضامن بين الدول القادرة على تعزيز التقدم على نطاق عالمي.

إن الإعانات الزراعية، والإجراءات الحمائية، وعدم نقل التكنولوجيا، والتشوهات في التجارة الدولية، بالإضافة إلى السيطرة القائمة على أسس إثنية على المعلومات والمعارف والعلوم، تعوق التنمية وتعاقب البلدان التي تعيش على الهامش بحياة سابقة للعصر الحديث ويسودها الضياع. ونحن مقتنعون، بسبب تلك الظروف المتكررة، بضرورة إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي لا تطبقها البلدان

ونحن ندرك أن المهمة الأساسية تبدأ في بلداننا، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن. بيد أننا في باراغواي نقوم، بفضل زيادة المدخرات المحلية والسياسات الاقتصادية الكلية وإمكانية التنبؤ في البلد، بالحد من الفقر والتحرك نحو التنمية. ولهذا، يواصل بلدنا التركيز على ترشيد الإنفاق وعلى الاستثمار الاجتماعي والإنتاجي. وهذا الانضباط المالي يجعلنا جديرين بزيادة الدعم المقدم لنا من المؤسسات المالية الدولية. غير أن ما نحتاج إليه في أمريكا اللاتينية، كما ذكر رئيس جمهورية بوليفيا الشقيقة في وقت سابق اليوم، هو الأسواق والشركاء، وليس الرؤساء أو غيرهم ممن سيواصلون الاستيلاء على ثروة شعوب منطقتنا ومواردها الطبيعية.

فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، نرحب بقيام الجمعية العامة في آذار/مارس، عن طريق عملية من المفاوضات المركزة، باتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ الذي يقضي بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. وستكون لذلك المجلس آلية للاستعراض الدوري العالمي لامتثال الدول لالتزاماتها في هذا المجال الهام، وسيكون هذا استعراضاً يقوم على الحوار والتعاون. وما نبتغيه هو أن تطبق معايير تقييم حالة حقوق الإنسان بنفس الطريقة وباستخدام نفس المبادئ على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وبهذا، لن يؤثر تقييم حالة حقوق الإنسان فقط على البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات البازغة التي تبذل جهوداً ضخمة فيما يتصل ببناء المؤسسات وتوطيد دعائم الديمقراطية والحرية.

إن الحرب ضد الإرهاب ينبغي أن توحد الناس الذين يحبون الحرية ويسعون إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الوقت الذي من الحقيقي فيه أن الأصولية بجميع أنواعها والتطرف مفارقة تاريخية وخطيرة، فإنه ينبغي ألا يكون الإرهاب البند الوحيد على جدول الأعمال الدولي، مستبعداً أو حاجباً النقاش الذي لا يقل أهمية حول

بالتعليم. ومن بين أهدافنا الأساسية في هذا المجال، محو الأمية محوً تاماً بحلول عام ٢٠٠٨.

وإلى جانب تحسين خدمات الرعاية الصحية العامة والخاصة وتوسيع نطاقها على نحو ملموس، تستعيد سياستنا البيئية الاستدامة الإيكولوجية العظيمة التي اتسمت بها باراغواي. ويحدث ذلك في حضم إصلاح زراعي يمضي في صمت. وبالإضافة إلى عمليات الشراء الضخمة للأراضي لصالح الفلاحين اليتامى - ولا يزال هذا غير كافٍ لتخفيف حدة التوزيع غير المنصف للأراضي في باراغواي - نقوم الآن بتنفيذ سياسة تستهدف تحقيق الاستقرار في الريف، وزيادة الإنتاج والإنتاجية كسبيل لإضفاء أهمية جديدة على حياة الفلاحين، واستدامتها، وكرامتها.

وتتخذ الآن أيضاً إجراءات إيجابية لتحديث الدولة عن طريق التبسيط، والشفافية، وزيادة فعالية ما تقدمه من خدمات. كما أننا نسعى إلى تحسين السلامة العامة، ومكافحة الفساد، والقضاء على القرصنة والاتجار بالمخدرات. وإذا نظرنا في معدلات الجريمة، نجد أن باراغواي لديها أحد أدنى المعدلات. إلا أنه يتعين علينا، مع ذلك، أن نحسن الأمن القانوني، ويجب من أجل ذلك أن ننفذ سياسة ترمي إلى التدريب الفني، ووضع قواعد أخلاقية للنظم القضائية.

وما زال التمويل المخصص للتنمية محدوداً من حيث الوفاء بالخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، سواء ما ينتج عن التعبئة الدولية أو التعبئة المحلية للموارد المالية. وتبين هذه الحالة إمكانية القيام بمشاريع مختلفة تستهدف توسيع نطاق العمالة المنتجة، وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتعليم، وتكييف الهياكل الأساسية المنتجة وغيرها من مجالات العمل البالغة الأهمية للتنمية.

إضافة إلى ما سبق فإن التسلسل الهرمي والهيكلي المؤسسي للأمم المتحدة يتوقفان على عالم يسوده التوازن لضمان الإنصاف في اتخاذ الإجراءات والقرارات. نحن لسنا بحاجة إلى إلقاء الوعظ عن ثقافة السلام بينما ننفق الملايين الضخمة على التسليح. نحن لسنا سذجاً ولقد أساءنا أن نرى أنه في عام ٢٠٠٤ وحده أنفقت الدول الكبرى مبالغ من المال على إعادة التسليح كان من الممكن لهذه المبالغ أن تقضي على الفقر والجهل في العالم.

إن العدوان العسكري المدّم والمهدّد إلى حد كبير ليس يقينا بعيدا عن الارتفاع الافتراضي لأسعار النفط اليوم، وهو ما يسبب عدم الأمن والتباطؤ الاقتصادي والجمود في الدول النامية. اللا مساواة التي تعاني منها شعوبنا ينبغي ألاّ تعني أننا يجب أن نأخذ لقمة الخبز من أفواه الفقراء حتى نبدد ملايين الدولارات على الأسلحة التي تقتل أخوتنا.

حياة الناس اليومية من الأحداث التي تهدد السلام العالمي. ففي إقليمنا الحياة طيبة فقط بالنسبة للأقلية وبائسة بالنسبة للأغلبية.

لذلك نحن نحتاج بصورة عاجلة للأمم متحدة تساهم في تنمية كل الشعوب ورفاهتها وحريتها. وكذلك علينا أن نبني مجتمعا عادلا ومزدهرا و متحدًا حتى يعكس تأييد شعوبنا حياتهم السعيدة. أرجو من الله تعالى أن ينير لنا طريقنا حتى يكون هناك إحاء بين الأمم والأفراد وحتى يمكن لتاريخنا بحق أن يسلك طريق السلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على بيانه الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطُحِب السيد نيكانور دوراتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الفقر والتنمية في البلدان ذات النظام الرأسمالي الضعيف والدول ذات الاقتصادات الصاعدة. إن الحضارة تعني احترام التنوع والاختلافات. ومحاربة الإرهاب تتطلب بالتالي أن أي عمل قمعي يجب أن يتم اتخاذه في إطار سلطة القانون الدولي وليس من خلال إجراءات إدارية محضة.

فيما يتعلق بمسألة تمثيل ٢٣ مليوناً هم سكان تايوان في الأمم المتحدة فإن باراغواي، وفقا للموقف الذي ما فتئت تعتمد منذ زمن طويل، تؤكد دعمها لقبولهم في الأمم المتحدة حيث أن ضمهم يتوافق تماما مع مبدأ العالمية المتضمنة في ميثاقنا وكذلك مع معايير القانون الدولي.

للتصدي للمشاكل والصراعات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم من الضروري أن نخلق عالما متعدد الأقطاب وأن نجعله يقوم بمهامه. إن التوازن في عالمنا في القرن الحادي والعشرين في عصر مفعم بعدم اليقين يتوقف على عدد الأقطاب. ولهذا السبب فإن بلدي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي يعلّقان آمالهما على هذا النهج وخصوصا إصلاح مجلس الأمن. ومن المخزي أن ما يجري في المجلس يعتبر أهم من الأمم المتحدة بصفتها منظمة تقوم بتعزيز ثقافة السلام والتنمية العالمية وإضفاء الطابع العالمي على العلم والتقنية.

في أمريكا اللاتينية، كما قال صديقي رئيس جمهورية بوليفيا الشقيقة، لدينا ثقافة للسلام والإحياء. ونحن نسعى للتناغم مع بني جلدتنا من البشر وكذلك مع الطبيعة. وللأسف في أوقات أخرى من تاريخنا مررنا بحروب - ليس لأن شعوبنا تريد ذلك لكن بسبب مؤامرات الإمبرياليين المتعطشين إلى تدمير ثرواتنا وشرذمة شعوبنا. لقد تركنا ذلك التاريخ خلفنا واليوم نحن نتطلع للمستقبل لنرى كيف يمكننا في إقليمنا أن نوحّد جهودنا لمحاربة الفقر ولنستعيد سيادة شعوبنا السياسية والاقتصادية والثقافية.

تمثل هذه الدورة أهمية خاصة لبلادي، فهي تتزامن مع الذكرى الخمسين لانضمام السودان إلى منظمة الأمم المتحدة عقب حصوله على استقلاله منتصف القرن الماضي. وإذا كانت العقود الخمسة التي انصرمت منذئذ قد عمقت من تطلع بلادنا وشعوبنا إلى أمم متحدة فاعلة ومنصفة، فإنها قد عززت أيضا قناعتنا بأن ما حققته بلادنا من استقلال وانعتاق سياسي وتطلع لغد مشرق من الازدهار والتنمية قد تعصف به تحديات الحاضر وأخطار الهيمنة وازدواج المعايير واستغلال المناير الدولية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية.

إننا في السودان حكومة وشعبا تعلقنا قلوبنا بالسلام، فأضحى هدفا استراتيجيا لبلادنا. وبفضل عزمنا الصادقة وإرادتنا القوية صار السلام واقعا معاشا. لقد شهد مطلع العام الماضي التوقيع على اتفاق السلام الشامل، ذلك الاتفاق الذي لم يقف عند معالجة أسباب الخلاف بين الشمال والجنوب، بل وضع الحلول المنصفة لقضايا الوطن كافة. فقد أرسى القواعد في المضمار السياسي لنظام يعتمد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات. وهو يعترف بالتنوع ويعتبره مصدرا للقوة والوحدة، ويقوم على قسمة السلطة وفق الأسس الديمقراطية وعلى سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام الحريات وحقوق الإنسان. وفي المجال الاقتصادي أرسى الاتفاق قواعد قسمة الثروة وفق معايير الإنصاف والإخاء والمساواة بين المركز والولايات في الشمال والجنوب. وإن ما حواه الاتفاق من معايير قويمة وعادلة قد أرسى الأسس السليمة لسلام شامل يعم أرجاء الوطن كافة. لقد مضى تطبيق الاتفاق على المستوى الوطني قدما. فقد تم تكوين حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة الجنوب، وتشكلت الأجهزة التشريعية، كما تكونت مفوضيات الدستور، والمراجعة والتقييم، والقضاء، والبترو، وتم وضع خيارات حول موضوع أبيي أمام الرئاسة لاختيار أنسبها،

خطاب السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان
الرئيسة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية السودان.

اصطحب السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة: باسم الجمعية العامة أتشرف بالترحيب بفخامة السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، في الأمم المتحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس البشير: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني كثيرا أن أقدم بأحر التهاني بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين. ولا شك أن في انتخابكم تشريفا لنا لما يربط بلدنا الشقيقين من الأواصر المشتركة والعلاقات المتميزة. وإنني على يقين من أنكم سوف تقودون مداولاتنا إلى تحقيق غاياتنا. وأود أن أشيد بالكفاءة العالية التي تميز بها سلفكم السيد يان إلياسون في إدارة أعمال الدورة السابقة، وأغتنم هذه السانحة لأعرب عن تقديرنا لجهود الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال الفترة المنصرمة. وبما أن أعضاء المنظمة على مشارف اختيار أمين جديد، فإننا نأمل أن يتم قريبا اختيار أمين عام جديد يضطلع بمهامه وفق معايير الحياد والموضوعية والشفافية، بما يمكن منظمنا من تحقيق أهدافها المتبغاة خدمة لتطلعات الأسرة الدولية نحو السلام والاستقرار والازدهار العالمي.

أنتهز هذه الفرصة لأرحب بانضمام الجبل الأسود إلى عضوية هذه المنظمة.

رئيس السلطة الانتقالية في دارفور، التي سيناط بها إنفاذ الكثير من الأنشطة المنصوص عليها في الاتفاق، مما يجعلنا ندخل في المراحل الأخيرة من إكمال كل الهياكل التي تُعنى بتطبيق الاتفاق. إنني إذ أؤكد التزام حكومة الوحدة الوطنية بهذا الاتفاق نصا وروحا، أنتهز هذه السانحة لأتوجه من منبركم الجامع هذا بدعوة صادقة لكل الأطراف التي لم توقع بعد الانضمام إلى ركب السلام وتعزيد الجهد الوطني الهادف لإرساء دعائم الاستقرار. على أنه يتعين في حالة تمادي المجموعات حاملة السلاح في الرفض وإصرارها على اتباع سياسات العنف وترويع المواطنين، أن يتم عزلها وتقويت الفرصة عليها على النحو الذي نادى به اتفاق أبوجا للسلام الذي نص أيضا على ضرورة دعم جهود الموقعين على الاتفاقية للإسراع بتنفيذها الكامل نصا وروحا، وقيام المجتمع الدولي بتعزيز قدرات البلاد على طريق إعادة التأهيل والإعمار. وفي هذا الإطار أيضا نتطلع إلى أن يفهم المجتمع الدولي بالتزاماته الخاصة بالإعفاء الكامل للديون الخارجية لدى الدول ومؤسسات التمويل، ورفع القيود والعقوبات الاقتصادية والتجارية التي كانت قد فرضتها بعض الأطراف الدولية في السابق، والتي تعيق جهود الإعمار والتنمية، وذلك حتى تتسنى مواجهة أعباء البناء ورفع معدلات النمو وتوفير الحياة الكريمة لشعبنا.

لعل ما يؤسف له، سيدتي الرئيسة، أنه بدلا من وفاء بعض الأطراف الدولية النافذة بتعهداتها والتزاماتها، واحترامها لما نادى به اتفاق أبوجا، فإنها على النقيض من ذلك قد تمادت في تقويض تلك الجهود من خلال تحاملها وضغوطها غير المبررة والرسائل السالبة التي تبعث بها إلى العناصر غير الموقعة على الاتفاق، وبلغ ذلك مداه في استغلال منبر مجلس الأمن لاستصدار قرارات تخدم مصالحها واستراتيجياتها على شاكلة سيناريو القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) الذي من شأنه تقويض جهودنا الوطنية والإقليمية لتنفيذ اتفاق أبوجا،

ويجري العمل حاليا على استكمال بقية الأجهزة مجدية وحسن نية وواقعية وموضوعية. وكذلك شرعنا بالتعاون مع الأمم المتحدة في الإعداد لعودة اللاجئين والنازحين والذين عاد بعضهم بالفعل.

لقد كنا على قناعة تامة بأن السلام لن يكتمل ما لم ينعم ويستظل بظله أهلنا في دارفور. ويسعدني أن أنقل لكم أننا قد تمكنا في أيار/مايو الماضي، من توقيع اتفاق سلام في دارفور بأبوجا، حيث كان ذلك هدفا محوريا منذ أن تفجر الصراع في ذلك الإقليم. إننا نعرب عن عميق الامتنان والعرفان لكل من ساهموا في تحقيق هذا الإنجاز العظيم، وفي طليعتهم الاتحاد الأفريقي الذي ساهم بقواته منذ بداية الأزمة ورعى المفاوضات، ونيجيريا الشقيقة التي استضافت المفاوضات، والشركاء الذين ساهموا في تقريب وجهات النظر، ولم يدخروا وسعا في دفع الأطراف نحو الوصول إلى اتفاق. إن الدور العظيم الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في دارفور يقف شاهدا على ما يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في مجال فض النزاعات في مناطقها. ولعل في هذه التجربة الرائدة ما يدعو مجلس الأمن إلى تشجيع تلك المنظمات ودعمها بصدق ونزاهة لتساهم في حفظ السلم والأمن في محيطها الإقليمي وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة دون إجهاض لمساعيها، أو خطف لأدوارها تحت إملاء وضغوط بعض ذوي الهيمنة والأجندة غير المشروعة.

لقد شرعنا في خطوات تطبيق الاتفاق من خلال المشاورات المستمرة مع الاتحاد الأفريقي والأطراف السودانية الموقعة عليه، لا سيما في مجال الترتيبات الأمنية ومحاور اقتسام السلطة والثروة وعودة النازحين، إضافة إلى الإعداد لمؤتمر الحوار الدارفوري - الدارفوري. وقد عززنا جهد التطبيق الذي يمضي وفق الجدول الزمني الموضوعة بتعيين كبير مساعدي رئيس الجمهورية مثلا في شخص السيد منى أركو ميناوي قائد حركة تحرير السودان، والذي سيتولى منصب

الأمن بتحريك فعال لاحتوائها. وليس أدل على ذلك من التطورات المساوية في الشرق الأوسط والتي وقف المجلس عاجزا حيالها. إن تلك التدايعات تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإصلاح الهيكلي والمؤسسي لمجلس الأمن، بات ملحا اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، يحدد وفد بلادي التزامه بالموقف الأفريقي على النحو الذي نصت عليه وثيقة إيزولويني، وأكدت عليه القمم الأفريقية في سرت والخرطوم وبنجول.

إن متابعتنا لنتائج قمة الألفية توضح جليا أن ما تحقق كان دون مستوى الطموح، خاصة ما يلي القارة الأفريقية التي تستنزف الديون طاقتها وتقعدها بيئة تجارية واقتصادية غير مواتية. إن مشاكل الجوع والفقر والمرض، التي وصلت إلى أبعاد خطيرة، تُشكل تهديدا كبيرا للمجتمع الدولي، وتندر بأنه ما لم يتآزر المجتمع الدولي للإسراع بالتنمية المنصفة في الدول النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، فإن هدف الألفية بتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيكون غاية بعيدة المنال. إن المسار الصحيح نحو بلوغ أهداف الألفية يقتضي التشديد على أهمية الإلغاء الكامل للديون التي تشكل عقبة كبيرة في طريق تحقيق الأهداف التنموية، خاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا. إننا نعلق أهمية كبيرة على وفاء الدول المتقدمة النمو بالتزاماتها بشأن تمويل التنمية، وتنفيذ أهداف برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، والعمل على إصلاح مؤسسات التمويل. بما يُعزز الشفافية وإيجاد تمثيل أكبر للدول النامية فيها، وزيادة المساعدات المالية والفنية، وذلك لتهيئة المناخ الاستثماري للقطاع الخاص، وتهيئة البنيات الأساسية وإصلاح البيئة ومحاربة الفساد. إن فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية، بما فيها العقوبات الأحادية ضد البلدان النامية، تُشكل تعويقا لحرية التجارة والاستثمار. كما تظل مسائل التمويل ونقل التكنولوجيا من ضروريات تحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد هنا على أهمية تقديم الدعم

لتعارضه نصا وروحا مع ذلك الاتفاق. بل هو قد وضع بلادنا تحت وصاية تلك الأطراف وذلك ما يوجب مواصلة الجهد لدعم خطوات تنفيذ الاتفاق وتوفير الموارد والأموال اللازمة لتحقيق سلام مستدام بدارفور، تستظل بإيجابياته بلادنا ومنطقتنا بأسرها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جيني (إندونيسيا).
إن بلادنا، إذ ترفض الإملاءات ومحاولة تركيعها وسلب إرادتها الوطنية، فإنها ترفض بإباء أيضا محاولات إعادة استعمارنا بطرق وأساليب جديدة وماكرة. لذا، جاء رفضنا لمحاولات فرض قوات دولية في دارفور، دون مراعاة لظروف دارفور ودون مشاورة حكومة السودان. فالموضوع أصبح هدفا في حد ذاته، خدمة لظروف سياسية داخلية في جهات معروفة.

إن قادة العالم الذين اجتمعوا هنا في أيلول/سبتمبر الماضي لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، قد اعتمدوا وثيقة تدعو إلى تطبيق الإصلاحات في الأمم المتحدة، وتعزيز الأمن والسلم في العالم، ومراعاة حقوق الإنسان، واتخاذ خطوات جماعية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية، وخاصة قضايا تمويل التنمية، استنادا إلى توافق آراء مونتييري. إن ما تم الاتفاق عليه بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة يستدعي منا العمل المتضام وتوفر الإرادة السياسية، خاصة من قبل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بما يؤدي إلى تمكين المنظمة من القيام بعملها في ظل ديمقراطية حقيقية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعو إلى ضرورة الاتفاق على إصلاح مجلس الأمن وتحديث أساليب عمله. فالتشكيل الحالي لهذا المجلس لا يوفر إنجاز تلك الاستحقاقات، كما أنه يقف حجر عثرة أمام ما نبتغيه من ديمقراطية حقيقية للعلاقات الدولية وإدارتها.

ولعل ما يعطي دعوة الإصلاح مزيدا من الإلحاح نشوب نزاعات مهددة للأمن والسلم بدون أن يبادر مجلس

وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

إننا نجدد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني ومؤسساته التي اختارها، وندعو المجتمع الدولي إلى احترام خياراته وتحمل مسؤولياته تجاه الحكومة الفلسطينية، التي جاءت عبر انتخابات حرة ونزيهة برفع الحصار عنها ودعمها. كما ندعو المجتمع الدولي أيضا للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها المستمر على قطاع غزة وإطلاق سراح الوزراء والبرلمانيين الفلسطينيين المختطفين.

إن العدوان الذي شنته إسرائيل على لبنان في آب/أغسطس الماضي، والذي استهدف المدنيين الأبرياء من نساء وأطفال، قد هز الضمير العالمي. فهو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وللاتفاقيات الدولية في هذا المجال. وإننا إذ نعبر عن تضامننا المطلق مع لبنان حكومة وشعبا ومقاومة، ونحیی صموده في وجه العدوان السافر، نحمل إسرائيل المسؤولية عما أصاب لبنان الشقيق من دمار وتخريب. ونطالب بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها. وندعو المنظمات الدولية والإقليمية والطوعية إلى تكثيف جهودها الإغاثية وتقديم الدعم للمتضررين.

ولطالما ذكرنا أن التهاب الوضع في الشرق الوسط وتوتره المستمر سببه الاحتلال الإسرائيلي، وأن التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا. ونؤكد في هذا المجال أيضا، على ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل دون استثناء، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وبما يعود بالنفع والخير على شعوب المنطقة كافة.

لأقل البلدان نموا في المجال الاجتماعي، والتعليم، والصحة، ومحاربة الأمراض مثل الإيدز والسل والملاريا، التي تفتك بالملايين. وإننا ننتهز هذه السانحة لنؤكد مجددا الالتزام بما اتفقنا عليه في إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الواردة فيه من أجل حياة أفضل للبشرية جمعاء. مع التأكيد الكامل على حق الدول النامية في تحديد الأولويات بدون تقييدها بشروط أو التزامات مسبقة معيقة لجهود التنمية. ونؤكد أيضا على أهمية ضمان عدم تأثير آليات التمويل الجديدة المقترحة سلبا على التدفقات المالية. لقد بذل السودان جهودا كبيرة في اتجاه تحقيق تلك الأهداف، وحقق تقدما ملحوظا، خاصة في تخفيض نسبة الفقر، واتساع التعليم العام، وذلك رغم ظروف الحصار الجائر والتزاع الطويل في جنوب البلاد.

لقد أعربت بلادي عن إدانتها للإرهاب بجميع صورته وأشكاله، ونادت بوضع استراتيجية دولية لمكافحة. وفي هذا السياق، نرى أن تعريف الإرهاب وتمييزه بصورة واضحة عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب لصون حقها المشروع في الدفاع عن حريتها والتمتع بتقرير المصير، ينبغي أن يكون الركيزة الأساسية التي يتوافق عليها المجتمع الدولي. كما يرى السودان أن تُبنى الحملة الدولية لمكافحة هذه الظاهرة على هدى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وعدم التعدي على سيادة الدول.

إن القضية الفلسطينية لنموذج يُجسد معاناة شعب حرم من حقوقه السياسية والاقتصادية. وقد ظل الاحتلال الإسرائيلي عبئا ثقيلا على الأحلام الفلسطينية المشروعة في الحرية والتنمية. إن على المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بالوفاء بالتعهدات التي سبق أن قطعتها على نفسها، بما في ذلك خارطة الطريق، فضلا عن وقف بناء الجدار العازل وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة،

إن منطقة البحيرات الكبرى تخرج من مرحلة نزاع ممت امتدت أمدا طويلا، أعقبتها فترة توجه ناجحة نحو إحلال الديمقراطية. إن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي لا يزال في طور الإعداد والتحضير، والذي يعمل لخلق ظروف ومعايير مهيئة لتحقيق تعاون إقليمي دائم بين دول المنطقة، سيعقد قمته الثانية في كانون الأول/ديسمبر المقبل بنيروبي، وذلك لاعتماد معاهدة حول الأمن والاستقرار في الإقليم، بتسهيل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعض الشركاء، كتعبير ملموس عن الرغبة السياسية الأكيدة لدول الإقليم، وكمبادرة فريدة لبناء السلام في الإقليم. وإننا نود من هذا المنبر أن نناشد المجتمع الدولي أن يسارع إلى تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم لدفع جهود تنفيذ المعاهدة التي سيعتمدها المؤتمر الدولي لإقليم البحيرات الكبرى. وإننا نطلب هذا الدعم لتنفيذ المعاهدة حتى تسلم شعوب الإقليم من التعرض مجددا إلى التراعات والكوارث الإنسانية المأساوية وانعدام الأمن، وحتى تحقق آمالها في التمتع بالسلام والاستقرار والتنمية.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يليقه السيد جنس ستلتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج

اصطحب السيد جنس ستلتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد جنس ستلتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستلتنبرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): الأمم المتحدة تشغل الآن موقعا متقدما في مركز الشؤون

إننا نجدد دعمنا لوحدة العراق وسلامة أراضيه وتمكينه من فرض سيادته على أراضيه. وندعو كل فئات الشعب العراقي إلى تبني الحوار حلا للمشاكل. ونرحب بدور الجامعة العربية بعقد مؤتمر الوفاق الوطني. ونساند كل الجهود المخلصة الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى العراق الشقيق، حتى يعود ويضطلع بدوره المعهود بين أمته وفي محيطه الإقليمي.

لقد شهدت الفترة الماضية تطورات إيجابية في عملية المصالحة التي قادها السودان، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، والتي أدت إلى توقيع الحكومة الصومالية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية على بيان المصالحة في الخرطوم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولا شك أن ذلك سيكون دعما لجهود المصالحة الجارية حاليا برعاية المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الإيغاد (المهينة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية). وإننا نأمل أن يتمكن الأخوة في الصومال من مواصلة الحوار وتعزيز جهود المصالحة، بهدف إرساء دعائم الأمن والاستقرار، حتى يتمكن الصومال الشقيق من تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

إننا على اقتناع راسخ بأن أفريقيا غنية بمواردها البشرية وتراثها الثقافي، وأنها تملك كل مقومات القوة البشرية والمادية اللازمة لصناعة المستقبل المشرق. بيد أن التحديات التي تواجه أفريقيا متعددة ومتشابكة، وعلى رأسها تحدي تحقيق الاستقرار وإنجاز التنمية. وما لم تتحد الجهود الأفريقية فلا سبيل إلى تحقيق الطموحات التي نصبو إليها. نحن في أفريقيا مسؤولون قبل الآخرين عن تحقيق تلك الطموحات، ولكننا على استعداد للعمل في شراكة فاعلة مع الآخرين لإنجازها، لما فيها من خير على شعوبنا الأفريقية، ولما لها من إسهام في تحقيق الاستقرار على المستوى العالمي، على النحو الذي بشرت به مبادرة نيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا).

للأمم المتحدة أن تنتج أكثر وأن تفعل ذلك على نحو أحسن وأسرع في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة.

اجتماع قمة ٢٠٠٥ هو الذي دعا إلى تلاحم أكبر في الأمم المتحدة وإدارتها إدارة أفضل. وعلى مر الزمن، أضفت الأمم المتحدة إلى حافظتها هيئات جديدة، وأجهزة جديدة، وأنشطة جديدة. وقليل هم الذين يمكنهم أن يتفهموا الصورة كاملة؛ وقليل هم الذين يمكنهم أن يعرفوا ما تفعله الأمم المتحدة في بلد معين من أجل التنمية؛ وقليل هم الذين يمكنهم أن يحددوا بدقة الأموال التي تنفقها الأمم المتحدة في بلد معين.

ففي العديد من البلدان، يمثل منظومة الأمم المتحدة ما يزيد على ٢٠ منظمة مختلفة. وإن بلدا مثل غانا يستضيف ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة. والعديد من منظمات الأمم المتحدة تُعنى في حالات كثيرة بنفس المسائل. وما هذا إلا تداخل. فما يزيد على ٢٠ منظمة تابعة للأمم المتحدة تعالج مسألة المياه، وما يربو على عشر منظمات تابعة للأمم المتحدة تعالج مسألة تعزيز تعليم الفتيات. وهذا يؤدي إلى منظمة مفتتة غير محكمة التنظيم؛ ويؤدي إلى الازدواجية، ويحد من إمكانيات رصد النتائج. وليست هذه هي الطريقة التي ننظم بها شؤوننا الخاصة بنا - على الصعيد الوطني أو الصعيد المحلي. واللوم في ذلك يقع علينا نحن الدول الأعضاء.

يجب أن نضع حدا للازدواجية، والتفتت، والتناحر بين مختلف أجزاء المنظومة. ويجب، بدلا من ذلك، أن نركز على النتائج. ويجب أن نكون على استعداد للتغيير، والتكيف مع الحالات الجديدة، والتخلي عن المهام التي لم تعد لازمة. وعلينا ضمان تقليل الإنفاق على البيروقراطية، وزيادته في الميدان.

الدولية لم تشغله منذ سنين عديدة. فنحن نشهد الأمين العام وموظفيه يوجهون دفة الدبلوماسية. فتجدهم في الميدان يدفعون بجهود السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام وينسقون عمليات السلام في لبنان ويعملون على إدامتها. وتجند الأمم المتحدة منخرطة في صياغة ولايات وإعداد العدة لمهام جديدة عاجلة، مثل المهمة المرتقبة في دارفور.

إن الأمم المتحدة تساعد البلدان الخارجة من الصراع، مثل بوروندي وسيراليون. وتوفر الحماية بموجب القانون الدولي للجنود والمدنيين في أفغانستان. وتعلن أيضا انطلاق الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

الأمم المتحدة هي التي نتوجه إليها جميعا بأبصارنا عندما تُمنى العمليات الأخرى بالفشل، وإن النرويج تبذل جهدا جهيدا لدعم دورها الرائد، سواء بإرسال وحدات بحرية إلى المياه اللبنانية، أو مرابطة جنود في أفغانستان، أو بتدريب حفظة السلام المستقبلين لدارفور.

إن البرنامج السياسي للحكومة النرويجية ينص على ما يلي:

”إنه لما يصب في مصلحة النرويج أن يكون لدينا عالم تقوده الأمم المتحدة. لذا فإن الحكومة ستعمل على تقوية الأمم المتحدة والقانون الدولي“.

وبوسع الأمم المتحدة أن تعول على النرويج. إننا نؤمن بأن جهودنا المتضافرة في مجالات السلام والبيئة والتنمية ستجتاز اختبار الحكمة في إدراك العواقب قبل حدوثها مثل إدراكها بعد حدوثها.

والمؤيدون العتيدون من بيننا للأمم متحدة قوية وفعالة يجب أن يكونوا أيضا عناصر رئيسية فاعلة في تحريك عملية التغيير والتجدد. ويشرفني أن أخدم مع زملائي في عضوية فريق معني بإصلاح الأمم المتحدة عينه الأمين العام. والفريق منهمك في صياغة مقترحات حول الطرق التي يمكن بها

القومي الإجمالي في شكل مساعدة إئتمانية، وستصل في غضون سنوات قلائل إلى الرقم البالغ ١ في المائة.

ونسعى الآن بنشاط إلى الاضطلاع بدور رائد في تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإئتمانية للألفية، الذي يلزمنا بتخفيض وفيات الأطفال بمعدل الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. ففي كل عام، يموت أطفال دون سن الخامسة بأعداد تعادل عدد سكان مدينة نيويورك مرة ونصف - ويكون ذلك بين معظمهم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها. وفي كل شهر يموت أطفال يماثل عددهم عدد من ماتوا نتيجة لإعصار تسونامي بسبب مرض الالتهاب الرئوي وحده. وكان بوسع الأمصال التي تبلغ تكلفتها ٢٠ دولارا فقط لكل طفل أن تمنع معظم هذه الأمراض الشائعة.

إن من شأن السماح بهذا المعدل لوفيات الأطفال أن يجد من إمكانية النمو في مختلف الدول، وأن يطيل من ليل التخلف الاقتصادي. وهذا يمكن، بل وينبغي، تغييره. ولقد أعلنت بالأمس أن الحكومة النرويجية قررت زيادة مساهمتها فيما يتعلق بوفيات الأطفال والأمصال من ٧٥ مليون دولار سنويا إلى ١٢٥ مليون دولار في العام القادم. وستساهم النرويج بما يصل في مجموعه إلى ١,٣ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥ للأنشطة المتعلقة بالأمصال من أجل تخفيض معدل وفيات الأطفال.

وتتمثل الخطوة التالية في وضع إستراتيجية عالمية لبلوغ الهدف ٤ من الأهداف الإئتمانية للألفية، والقيام على وجه التخصيص بوضع خطة للتمويل والتنفيذ. ويتوقف تحقيق ذلك الهدف، وغيره من الأهداف الإئتمانية للألفية، بحق على إصلاح الأمم المتحدة. والمنظمة التي تضع لنفسها أهدافا، وتنقشها على الحجر - كما فعلنا عندما اعتمدنا الأهداف الإئتمانية للألفية - يجب عليها أن تكيف هيكلها وأساليب عملها وفقا لهذه الأهداف.

ولنأخذ، كمثال على ذلك، تنسيق الإغاثة الإنسانية بعد إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ الذي يترأسه إيان إغلند. إنه بهذه الموارد يستطيع التنسيق على نحو أكثر فعالية بتوجيه التدفقات المالية. وفي حالة عدم وجود أزمات، لا يمكن الفصل بين الإدارة والتمويل.

ويبدو أن كل مسائل الإصلاح مثيرة للخلاف بصورة مفرطة هنا في الأمم المتحدة، إلا أنه يجب مع ذلك الاضطلاع بها. وأن أكبر تصرف غير مسؤول يمكن أن نقدم عليه الآن هو ألا نفعّل شيئا، وأن نسمح بذلك للهيئات ومجالس الإدارة وممثليها بإحداث ازدواجية في الأعمال وتبديد الموارد النادرة.

سيُقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تقريره إلى الأمين العام في أواخر هذا العام. وقد نفذنا عملية مفتوحة وشفافة. وعقدنا اجتماعات في شتى أنحاء العالم، واستمعنا إلى عدد كبير من المعنيين والممارسين ومثلي البلدان. وما أرجوه منكم جميعا - كل الدول الأعضاء - هو أن تنظروا في هذا التقرير بذهن مفتوح.

واسمحوا لي أن أكون واضحا في هذا الشأن: يجب أن ترد كل وفورات تتحقق عن طريق الكفاءة إلى العالم النامي. ويجب تخصيص كل سنت يتوفر من خلال تحسين الأداء أو تقليل الإنفاق العام للمعونة المقدمة إلى المحتاجين. وسيكون ذلك جذابا للجهات المتلقية والجهات المانحة على حد سواء.

وكان من حسن طالعنا أننا حددنا أهدافا واضحة للمنظمة. فمنذ ست سنوات، اعتمدنا الأهداف الإئتمانية للألفية هنا في نيويورك. وتعهدنا بأن نبذل قصارانا لتحقيق هذه الأهداف - وتحاول النرويج تحقيق الأهداف الثمانية جميعها. وفي هذا العام، نقدم ٠,٩٦ في المائة من ناتجنا

أتقدم بالتهاني لسلفها لإدارته الناجحة لأعمال الجمعية العامة في السنة الماضية. وأود كذلك أن أتقدم للأمين العام، السيد كوفي عنان، بأحر التهاني بقيادته البارعة لهذه المنظمة في أثناء فترة ولايته.

وأود أن أعرب للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن أحر التهاني لقيادته الممتازة للمنظمة أثناء فترة عمله. ونحن ممتنون له على العمل الممتاز الذي اضطلع به في إدارة دفة هذه المنظمة خلال تحديات العقد المنصرم. ونتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل.

إننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة. وتؤثر هذه التحديات على كل منا، فرادى البلدان وأعضاء المجتمع الدولي. إذ لا يزال السلم والأمن في عالمنا بعيدا المنال، بالنظر إلى الصراعات المستمرة وأخطار الصراعات الجديدة في جميع أرجاء العالم. ولا نزال نواجه آفة الإرهاب على الرغم من أفضل الجهود المتسقة والمنسقة. ولكن لا بد من القيام بالمزيد من العمل من أجل التخلص من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبينما أحرز بعض التقدم في التصدي للأخطار الناجمة عن استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فلا بد من القيام بالمزيد من العمل للقضاء على ذلك الخطر.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال تحديات التنمية الاقتصادية تنصدر جداول أعمالنا. وأصبح التهميش في الاقتصاد العالمي سمة مشتركة بين العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولم تؤثر أسعار النفط التي ارتفعت بطريقة قياسية على تخفيف العبء الذي يتحملها كاهل اقتصاداتنا الصغيرة.

وفي كيريباس يشكل بعدنا وعزلتنا وقاعدتنا الاقتصادية الضيقة وعدد سكاننا القليل ومعدلات النمو

ويتعين علينا أيضا إصلاح الأمم المتحدة من أجل تخفيض معدل وفيات الأطفال، أو بعبارة أخرى بغية إنقاذ الأرواح كما قلنا إنه ينبغي لنا من قبل. لقد حققنا منجزات عظيمة في الماضي، وتتوفر لدينا الآن موارد أكبر مما توفر لأي جيل آخر. وأدعوكم جميعا إلى أن تشاركوا في هذه الحملة العالمية للحفاظ على حياة الأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد يتر ستولتنبيرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج من المنصة

خطاب السيدة تايفا أونوريو نائبة رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من نائبة رئيس جمهورية كيريباس

اصطحبت السيدة تايفا أونوريو، نائبة رئيس جمهورية كيريباس، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بنائبة رئيس جمهورية كيريباس، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة أونوريو (كيريباس) (تكلمت بالانكليزية):

أحمل إليكم كل التحيات الحارة من رئيس جمهورية كيريباس، وحكومتها، وشعبها، الذين يشرفني ويسرني أن أحاطب باسمهم الجمعية العامة هذا المساء.

واسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيدة آل خليفة بانتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وإنني على ثقة بأنه سيتسنى لهذه الدورة، تحت قيادتها المقتدرة، أن تصل بنجاح إلى نتائج بناءة ومثمرة، من شأنها أن تفيد الأعضاء عامة. وأود أيضا أن

الاستجابة. وقد شعرنا بخيبة الأمل بسبب انعدام توافق الآراء بشأن تلك القضايا البيئية الحرجة. وفي الحقيقة نحن نشجب الفكرة التي مفادها أنه لا بد من منح النمو الاقتصادي أهمية تعلق على القضايا البيئية في الوقت الذي يهدد فيه السعي إلى تحقيق ذلك النمو بقاء بعض أعضاء دول المنظمة.

وتساند كيريباس مساندة قوية جهود المحافظة على البيئة. وفي ذلك الصدد، أعلننا عن إنشاء منطقة جزر فينكس المحمية، التي تم الاعتراف بها بصفتها ثالث أكبر منطقة بحرية محمية في العالم. ويسرنا أننا تمكنا من المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى المحافظة على البيئة من خلال المنطقة المحمية. ونحن مستعدون للعمل مع البلدان الراغبة في ضمان استدامتها والقادرة على ذلك.

ونلاحظ التقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة. ومن المفهوم، أننا كنا نأمل أن نرى تقدماً أكثر حتى الآن، ولكننا نسلم تماماً بضرورة إجراء المزيد من المناقشات بشأن شتى القضايا ذات الصلة.

والواقع أن ذلك يمثل ممارسة تعددية الأطراف بصورة عملية. ولا تزال المناقشة بشأن النهج الانفرادي مقابل النهج المتعدد الأطراف مستمرة بلا توقف. ونرى تعددية الأطراف بأتم صورة في النقاش الدائر بخصوص إصلاح الأمم المتحدة. ونرى أن ذلك يعكس اهتماماً سليماً لدى كل بلد عضو في المنظمة. وبالفعل، تبدو تعددية الأطراف في هذا العصر نهجاً أصح من النهج الانفرادي.

ويتعين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونلاحظ مع الاهتمام تقرير الفريق العامل. وإذا نسلم بالاهتمام القوي جداً بالقضايا التي أثّرت وبضرورة التوصل إلى توافق في الآراء، نعتقد أنه ربما تكون هناك حاجة كذلك إلى النظر في كمية الوقت الإضافي الذي سيقترضه إحراز تقدم في المسألة.

السكاني المرتفعة لدينا عوامل لا بد أن نواجهها. ويجب علينا أن نتصدى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والسل، بين أمراض أخرى، مما يتطلب تحويل الموارد الضئيلة فعلاً المتوفرة لدينا إلى تمويل التنمية.

ومع هذه التحديات الهائلة التي تلوح في الأفق، نضطر إلى العمل في بيئة يشوبها انعدام اليقين. وأقول "انعدام اليقين" لأن بقاءنا بصفتنا بلداً وشعباً ذا حضارة وطريقة حياة متميزتين يتهدده خطر الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر.

وهذه التحديات التي يتعين علينا، مواصلة العمل للتصدي لها. بوصفنا بلدان منفردة وأعضاء في هذه الهيئة المشتركة. وفي عالمنا هذا المتزايد الترابط، تصل تداعيات ما يحدث في أحد أجزاء العالم إلى شواطئ أجزائه الأخرى.

وتتألف كيريباس من جزر مرجانية منخفضة، وهي ضعيفة خصوصاً إزاء تأثير الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر. وبالنسبة لبلدان مثل بلدنا، يمثل الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر قضيتين أمنيتين لهما أهمية حاسمة. وبينما نرحب بالدعم الذي جرى تقديمه في وضع استراتيجيات التكيف لهذه الظاهرة، هناك حدود لقدرتنا على التكيف. وسيؤثر ارتفاع مستوى البحر على إمدادات مياهنا الجوفية وسيؤدي تدريجياً إلى تعرية ما تبقى من تربة على سطح جزرنا البالغ عددها ٣٣ جزيرة. نعم، يمكننا دائماً أن نتقل إلى الداخل لتفادي ارتفاع مستوى البحر. غير أننا بالنظر إلى ضيق جزرنا، نخشى إذا ما انتقلنا إلى الداخل أبعد من اللازم أن نسقط إما في البحيرة أو في المحيط.

وسنواصل دعوة المجتمع الدولي إلى الاتفاق على استجابة عالمية موحدة لتلك الظواهر. وسنواصل العمل مع البلدان التي تماثلنا في طريقة التفكير الحضر على تلك

ولذا، ألاحظ بكثير من خيبة الأمل والأسف استمرار مواجهة رغبة ٢٣ مليون نسمة في تايوان في الانضمام إلى منظمنا بالرفض، على الرغم مما أبدته تايوان من قدرة وإرادة والتزام بالمشاركة في جهود التعاون الدولي سعياً إلى إقرار السلم والأمن العالميين. وفي السنوات الأخيرة، كثر الحديث عن الحكم الرشيد وتحقيق الديمقراطية. ألا يجدر بنا الكلام عن اعتماد سياسة الحكم الرشيد في منظمنا المتعددة الأطراف؟ ونأسف للحالة المحزنة التي يستعد فيها عمداً شعب يتألف من ٢٣ مليون نسمة من المشاركة بوصفه عضواً أسوة بغيره من الأعضاء في المجتمع الدولي.

إننا نقدم كامل دعمنا إلى رئيسة الجمعية العامة في أدائها لمهام منصبها. وتتعهد بالتعاون الوثيق معها في سعينا المشترك إلى التصدي للتحديات التي تواجهنا.

واسمحوا لي بأن أختتم بدعاء على طريقتنا التقليدية لكل أعضاء الجمعية العامة بالصحة والسلام والازدهار (to mauri, to raoi, ao to tabomoa).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة تيمأ أونوريو، نائبة رئيس جمهورية كيريباس، من المنصة.
رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢١.

ولا يزال موقفنا من القضية ثابتاً: يتعين منح عضوية دائمة في مجلس الأمن للدول الأعضاء التي تشكل كبار المساهمين في برامج الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق ببرامج صون السلم والأمن العالميين. ونرى، أن اليابان بوصفها دولة عضواً تتوفر فيها تلك الصفة، مؤهلة للعضوية الدائمة.

ولقد ظل التعاون الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ فعالاً. وفي الماضي القريب، توفر لدينا العديد من الأمثلة على النجاح الذي أحرزته جهود التعاون الإقليمي. وساهمت بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان بشكل كبير في استتباب السلام والقانون والنظام في ذلك البلد. ويسعد كيريباس أنها تمكنت من المشاركة في أفراد قوة الشرطة المدنية في البعثة. وسواصل دعمنا لعملها مادامت تلك هي رغبة شعب وحكومة جزر سليمان.

وساهمت المساعدة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المقدمة لبرنامج ناورو مساهمة إيجابية في ناورو. وبالنظر إلى الروابط التاريخية المشتركة بين بلدينا، قد تعاوننا على نحو وثيق مع ناورو على الصعيد الثنائي ولا نزال ملتزمين بالنظر في خيارات أخرى يمكننا عن طريقها توسيع تعاوننا.

وسيلتقي قادتنا في الشهر المقبل لمناقشة التقدم المحرز في خطة منطقة المحيط الهادئ، بين أمور أخرى. وسيعتمد إحراز النجاح في خطة منطقة المحيط الهادئ أو عدم إحرازه على عدد من العوامل، تشمل الالتزام السياسي لكل بلد طرف في الخطة وقدرة الخطة على تحقيق فوائد ملموسة تفوق ما يتوفر على الصعيد الثنائي لأطرافها.

ونرحب ترحيباً حاراً بجمهورية الجبل الأسود، التي انضمت إلى المنظمة هذا العام. وبانضمام الجبل الأسود يصبح عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١٩٢ بلداً. وتدل الرغبة المستمرة لدى العديد في الانضمام إلى المنظمة على قيمة الأمم المتحدة وأهميتها المتواصلة.